جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي.

_بعنوان:

التحليل الاقتصادي لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2025*

من إعداد الطالبتين:

غضبان نعيمة

حريزي اسماء

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	بوقرة محبوب	الرتبة	رئيسا
الاسم واللقب	لوكريز سمية	محاضر أ	مشرفا
الاسم واللقب	براهم شاوش توفيق	الرتبة	مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024.

بسم الله الرحمن الرحيم

اهدي هذا العمل الذي طال انتظاره

وتوالت السنوات حتى وصوله

إلى نفسي، واستسمحها على كل الجهد والمحن التي واجهتها،

وأقول لها أن الطريق الطويل قد انتهى وأننا قد وصلنا الى المبتغى.

أهدي عملي المتواضع إلى أهلي، أبي وأمي وكل فرد ساعدني ولو

بكلمة طيبة جبرت بخاطري في وقت ضيق

بفضلكم، يا أحبتي، استطعت أن أتجاوز كل التحديات،

وأن أحقق هذا الإنجاز الذي طالما حلمت به. فأنتم، حقًا،

القوة التي استندت عليها للوصول إلى أهدافي، وأنتم الفخر الذي أعتز به.

أسأل الله أن يديمكم في حياتي، وأن يمنحكم الصحة والعافية،

ويجعلني دائمًا عند حسن ظنكم.

دنيا

إلى عائلتي الحبيبة،

يا من كنتم لي السند والداعمين في كل خطوة، أهديكم هذا العمل المتواضع.

كلمات الشكر لا تكفي للتعبير عن عمق امتناني لكم، فأنتم الأمان

الذي احتضن أحلامي، والقوة التي استمد منها عزيمتي.

كنتم لي النور الذي أضاء دربي في أهلك اللحظات، واليد التي أمسكت

بيدي لتجاوز الصعاب.

أخص بالذكر أختي الغالية، رحمها الله، التي تركت في قلبي أثرًا لا يُمحى.

كانت بوجودها مصدر إلهام، وبدعواتها لي السلوى والأمل.

أسأل الله العلي القدير أن يجعل قبرها روضة من رياض الجنة، وأن يجمعني

بها في الفردوس الأعلى. كانت ابتسامتها، ونظراتها الداعمة،

هي الوقود الذي أشعل في داخلي الشغف بالمضي قدمًا، وتحقيق الأحلام.

بفضلكم، يا أحبتي، استطعت أن أتجاوز كل التحديات، وأن أحقق هذا الإنجاز الذي

طالما حلمت به. فأنتم، حقًا، القوة التي استندت عليها للوصول إلى أهدافي،

وأنتم الفخر الذي أعتز به. أسأل الله أن يديمكم في حياتي،

وأن يمنحكم الصحة والعافية،

ويجعلني دائمًا عند حسن ظنكم.

أسماء

شُكرٌ وعِرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات،

وبفضله تُدرك الغايات وتُنال الدرجات.

.أتقدّم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساندني ووقف إلى جانبي خلال مسيرتي العلمية، وخصّني بدعمه وتشجيعه حتى بلغت هذه المرحلة من التخرّج.

أتوجّه بأسمى معاني الامتنان والتقدير إلى أستاذتي المشرفة *لوكريز سمية*،

كانت سندًا أكاديميًا مهمًا في إنجاز هذه المذكرة.

فلها منا كل الشكر والتقدير على صبرها وحرصها على تقديم النصح والتصحيح البنّاء .كما لا يفوتني أن أشكر جميع الأساتذة الذين تلقيت على أيديهم العلم والمعرفة، والذين ساهموا في تكويني طيلة سنوات الدراسة الجامعية .وإلى عائلتي الغالية، .ولا أنسى زملائي وأصدقائي الذين شاركوني هذه الرحلة، فلكم كل التقدير والمحبة.

أسأل الله أن يوفقني لما فيه الخير، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم،

نافعًا لي ولغيري من الطلبة والباحثين

ملخص:

تعدّ البطالة من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، نظراً لتأثيرها العميق على الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي، لذلك هدفت الدراسة للتحليل الاقتصادي للمشكلة من خلال مختلف النظريات والقوانين الكلية المتعلقة بها، إلى جانب وصف تطورها في الجزائر خلال الفترة (2000–2025)، بالاعتماد على بيانات وإحصائيات رسمية، مع تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة لمعالجتها. توصلت الدراسة إلى أن البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي مزمن مع تداخل أنواع بطالة أخرى في ذلك، وهذا بسبب اختلالات في البنية الاقتصادية، وضعف في التنويع القطاعي، وفعالية محدودة أو عكسية للسياسات المتخذة، رغم البرامج المختلفة الموجهة للتشغيل. كما تبين محدودية تطابق قانوني فيلبيس وأوكن مع الحالة الجزائرية، ختمت الدراسة بجملة من الاقتراحات التي تدعو إلى إصلاحات عميقة في سياسات التشغيل، ودعم القطاعات المنتجة، وتحقيق تنسيق فعّال بين السياسات النقدية والمالية، لضمان الحد من تفاقم المشكلة وتحقيق تنمية شاملة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الجزائر، سياسة التشغيل، السياسات الاقتصادية، قانون أوكن، منحنى فيليبس.

Abstract: Unemployment is one of the most prominent challenges facing the Algerian economy due to its profound impact on social stability and economic growth. This study aims to provide an economic analysis of the phenomenon through various macroeconomic theories and laws related to it. It also seeks to describe the development of unemployment in Algeria during the period (2000–2025), based on official data and statistics, while evaluating the economic policies implemented to address it. The study concludes that unemployment in Algeria is of a chronic structural nature, intertwined with other types of unemployment. This is primarily due to imbalances in the economic structure, weak sectoral diversification, and limited or counterproductive effectiveness of the adopted policies—despite the presence of various employment programs. It also highlights the limited applicability of **Okun's Law** and the **Phillips Curve** to the Algerian context. The study concludes with a set of recommendations calling for profound reforms in employment policies, support for productive sectors, and effective coordination between monetary and fiscal policies to curb the exacerbation of the phenomenon and achieve comprehensive development.

Keywords: Unemployment, Algeria, Employment Policy, Economic Policies, Okun's Law, Phillips Curve.

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
الاهداء	/
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول مشكلة البطالة	
المبحث الأول: ماهية البطالة	07
المبحث الثاني: تحليل وتفسير النظريات الاقتصادية للبطالة	25
الفصل الثاني: واقع مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2025* وانعكاساتها	
المبحث الأول: وصف مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2025*	50
المبحث الثاني: سياسات وبرامج معالجة البطالة في الجزائر.	70
الخاتمة	85
قائمة المراجع	89
فهرس المحتويات	97

قـائـمـة الجداول:

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور اجمالي السكان في الجزائر (2000-2025)	**51**
02	مقارنة موسعة بين منحنى فيليبس ومشكلة الركود التضخمي في الجزائر.	**69**
03	تحليل أدوات السياسة المالية في الجزائر.	**77**
04	أدوات السياسة المالية وأثرها على البطالة في الجزائر (2000-2025).	**81**

قائـمـة الأشكال:

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الإطار العام للقوى العاملة.	09
02	البطالة المقنعة.	12
03	مخطط التدفق للبطالة الاحتكاكية.	13
04	تطور البطالة الموسمية في الجزائر حسب السنة.	16
05	نشوء البطالة بسبب الأجور	26
06	مثلث القيمة–نموذج هايك–	33
07	منحنى فيليبس في الاجل الطويل..	36
08	منحنى اجمالي تطور السكان في الجزائر(2000–2025*).	52
09	تطور معدل البطالة من اجمالي القوى العاملة في الجزائر.	54
10	توزيع العاطلين عن العمل حسب الجنس في الجزائر.	58

مقدمة

مقدمة:

حظيت مشكلة البطالة باهتمام كبير من طرف مفكري ورواد المدارس الاقتصادية، والتي سعت مختلف إلى تفسيرها وتحديد أسبابها ووضع حلول لمعالجتها، وهذا أفرز نماذج تحليلية مثل قانون أوكن الذي يربط بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، ومنحنى فيليبس الذي يوضح العلاقة بين البطالة والتضخم، إلى جانب مفهوم الركود التضخمي الذي يكشف عن حالات معقدة يتزامن فيها ضعف النمو مع ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.

وفي السياق الجزائري، تمثل البطالة إحدى المشكلات التي تعكس الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الوطني. فعلى الرغم من وفرة الموارد الطبيعية، خاصة المحروقات، ورغم فترات الطفرة النفطية التي وفرت إمكانيات مالية ضخمة، لم تتمكن الجزائر من تحقيق مستوى عالٍ من التشغيل المنتج والدائم، وبقيت البطالة تمس شريحة واسعة من السكان، لا سيما الشباب وخريجي الجامعات والنساء. ويعكس ذلك فشل السياسات الاقتصادية في تحويل الريع النفطي إلى فرص عمل مستدامة، وإلى اقتصاد منتج ومتنوع.

وقد حاولت الدولة الجزائرية، على مدار السنوات، تبني سياسات متعددة لمواجهة هذه المشكلة، من خلال إطلاق برامج للتشغيل واعتماد منحة البطالة منذ سنة 2022 كإجراء اجتماعي واسع النطاق، إضافة إلى استخدام أدوات السياسة المالية عبر توسيع الإنفاق العمومي، وبرامج دعم المؤسسات المصغّرة، وكذلك عبر أدوات السياسة النقدية من خلال توجيه التمويل البنكي وخفض معدلات الفائدة أحيانًا لدعم الاستثمار.

وفي هذا الإطار، جاءت الدراسة لتجمع بين التأسيس النظري والتحليل التطبيقي. فهي تنطلق من مراجعة الأدبيات النظرية المفسّرة للبطالة، وتنتقل إلى تحليل الوضع الجزائري بين 2000 و2025 بالاعتماد على بيانات واقعية ودراسات سابقة، كما تسعى إلى اختبار مدى انطباق بعض النماذج الاقتصادية على السياق المحلي، واستكشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المعتمدة، بغرض الوصول إلى فهم أعمق للأسباب الكامنة وراء استمرار المشكلة، وتقديم أرضية علمية للتفكير في بدائل أكثر فاعلية واستدامة.

_طرح الإشكالية:

في ظل تزايد معدلات البطالة وتفاقم آثارها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ورغم تعدد السياسات المتبعة لمعالجتها، فإن المشكلة لا تزال تشكل تحديًا كبيرًا أمام التنمية. ومن هنا تُطرح الإشكالية الآتية:

كيف يمكن تحليل مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2025؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- **ما هي أنواع البطالة؟ وما هي أبرز خصائصها؟**

- **ما هي مختلف النظريات والمدارس التي تعالج مشكلة البطالة؟**
- **ما مدى فعالية الإجراءات والسياسات العمومية الجزائرية (التشغيل، المالية، النقدية) في معالجة هذه المشكلة؟**

_فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- تتعدد أنواع البطالة في الجزائر بين احتكاكية، هيكلية، دورية، موسمية، ومقنّعة، وكل نوع يرتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة .ويتميّز كل نوع بخصائص معينة كمدة التعطل، طبيعة الفئة المتضررة، وسبب البطالة، مما يؤكد صحة الفرضية المطروحة.
- مشكلة البطالة قد نالت اهتمامًا واسعًا من مختلف النظريات والمدارس الاقتصادية، كل منها قدّم تفسيرًا ومعالجة حسب مرجعيته الفكرية.

فالمدرسة الكلاسيكية ترى أن البطالة ناتجة عن تدخل الدولة وارتفاع الأجور فوق المستوى التوازني، بينما تؤكد الكينزية أن البطالة نتيجة ضعف الطلب الكلي وتتطلب تدخلًا حكوميًا.

أما المدرسة الماركسية فتربط البطالة بطبيعة النظام الرأسمالي ذاته، حيث تعتبرها وسيلة لضبط الأجور وزيادة الربح، وهو ما يعكس تباينًا في فهم المشكلة وطرق علاجها.

- تساهم البرامج والسياسات العمومية الجزائرية، في خفض معدلات البطالة، لكن قد لا تتسم بالفاعلية، لأن الجزائر لا زالت تعتمد على المحروقات كقطاع أول في تكوين الدخل الوطني دون وجود قطاع منتج بديل يعتمد على اليد العاملة.

_أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في جمعها لأغلب النظريات التقليدية والحديثة المفسرة لمشكلة البطالة والمعدلات المستحدثة في حسابها، إلى جانب تلخيص أهم النتائج المتعلقة بمدى التطابق بين ما توصلت إليه الدراسات المحلية وما جاء في قانوني فيلبيس وأوكن. وهذا ما يتيح استفادة الطلبة من إيجاد مرجع يحتوي على أغلبية العناوين المتعلقة بموضوع البطالة وأهم النتائج المحلية المتوصل إليها في هذا الإطار.

_أهداف الدراسة: تظهر أهداف الدراسة فيما يأتي:

- تقديم تحليل نظري شامل لمشكلة البطالة بمختلف أبعادها .
- وصف واقع البطالة كما وكيفا بناء على إحصائيات رسمية.

- ❖ عرض مدى إمكانية تطبيق القوانين الاقتصادية المتعلقة بالمشكلة في السياق المحلي .
- ❖ وصف وتقييم فعالية السياسات المعتمدة في الحد من البطالة.

_منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، من خلال جمع المعلومات من الأدبيات والدراسات السابقة. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم توظيف المنهج الإحصائي في دراسة بعض المؤشرات من خلال تقارير وطنية ودولية. كما تم الاستعانة بمقاربة تحليل السياسات لتقييم فعالية البرامج المعتمدة.

_حدود الدراسة:

❖ الحدود الموضوعية:

تتمثل في دراسة مشكلة البطالة من زاوية اقتصادية تحليلية، تركز على المؤشرات، التفسيرات النظرية، العوامل المؤثرة، وتقييم السياسات العمومية .

❖ الحدود المكانية :

تقتصر الدراسة على حالة الجزائر كوحدة تحليل رئيسية .

❖ الحدود الزمانية:

تمتد الفترة التحليلية من سنة 2000 إلى سنة 2025، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية وسياسات تشغيل متغيرة.

_أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي يتم ايجازها فيما يأتي:

- ❖ ينسجم البحث في هذا الموضوع مع التخصص الأكاديمي للدراسة، ويعكس الرغبة في الإسهام في فهم أعمق لأسباب المشكلة وتفسيرها.
- ❖ تدخل الدراسة في إطار استكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص اقتصاد نقدي ومالي.
- ❖ تحاول الدراسة جمع مختلف النظريات المفسرة التقليدية والحديثة وعرض المعدلات المستحدثة في حساب معدلات البطالة.

- ❖ عاشت الجزائر تحولات اقتصادية وسياسية هامة خلال الفترة 2000–2025، ما يتيح إمكانية إجراء تحليل مقارن لواقع البطالة عبر مراحل متعددة، مع ما تم تناوله في الجانب النظري .

_هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قُسّم إلى مبحثين؛ المبحث الأول تناول مدخلًا نظريًا لمشكلة البطالة من خلال التعريف بها وبيان خصائصها وأنواعها ومعدلاتها، بالإضافة إلى تحليل مسبباتها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. أما المبحث الثاني فتناول النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة، حيث استعرض النظريات التقليدية والحديثة، كما تطرق إلى السياسات النظرية المعتمدة لمعالجة البطالة وفق هذه النماذج.

أما في الفصل الثاني، فتم التطرق إلى المشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2025*، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين؛ المبحث الأول تم فيه تقديم تحليل لواقع مؤشرات البطالة في الجزائر والعوامل المؤثرة في تفاقمها، بالإضافة إلى إمكانية تطبيق بعض القوانين الاقتصادية المرتبطة بالبطالة مثل قانون فيليبس وقانون أوكن ومشكلة الركود التضخمي. أما المبحث الثاني، فتم تخصيصه لعرض وتحليل السياسات والبرامج المتبعة لمواجهة البطالة في الجزائر، بما في ذلك سياسة التشغيل ومنحة البطالة، والسياسات النقدية والمالية.

بدأت الدراسة بمقدمة وتم إعداد خاتمة في آخرها، تضمنت أهم نتائج الفصلين، حيث توصّلت الدراسة إلى أن البطالة في الجزائر تُعدّ مشكلة متعددة الأبعاد تتأثر بمجموعة من العوامل البنيوية والظرفية، خُتمت الدراسة بمجموعة من المقترحات الهادفة إلى تفعيل أدوات السياسات الاقتصادية وتوفير بيئة اقتصادية قادرة على امتصاص البطالة بشكل مستدام.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية حول مشكلة البطالة

تمهيد:

تعتبر البطالة من بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تعقيدًا وإثارة للقلق، لما لها من آثار سلبية متعددة الأبعاد، لا تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية كضعف النمو وتراجع الدخل الوطني، بل تتعداها إلى أبعاد اجتماعية ونفسية قد تؤدي إلى اختلالات في البنية المجتمعية وزيادة نسب الفقر والجريمة والتهميش، ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى التأسيس لإطار نظري شامل لمشكلة البطالة، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين.

في المبحث الأول، يتم تناول مدخل عام لمشكلة البطالة، انطلاقًا من التعريفات المختلفة التي تناولتها الأدبيات الاقتصادية، مرورًا بتحديد خصائصها الأساسية، وأنواعها المتعددة، ووصولًا إلى تحليل معدلاتها ومسبباتها، أما في المبحث الثاني، فيتم التطرق الى أهم النظريات الاقتصادية التي فسّرت المشكلة، مع إبراز الاختلاف في طرق التفسير وتحديد آليات التدخل المقترحة. ومنه تناول أبرز السياسات المعتمدة لمواجهة البطالة، سواء كانت سياسات نشطة أو سلبية، ومدى فعاليتها في الحد من تفاقمها.

المبحث الأول: ماهية البطالة.

إن تحليل البطالة من منظور نظري يتطلب الوقوف أولاً عند المفاهيم الأساسية التي تطرقت إليها الأدبيات الاقتصادية، من خلال تحديد تعريف البطالة وخصائصها، والتفريق بين أنواعها، وتحليل مؤشراتها. كما يتطلب الأمر التطرق الى الأسباب الجوهرية التي تُنتج هذه المشكلة في مختلف السياقات، والتطرق إلى أبعادها المتعددة، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى الاقتصاد الكلي. وعليه، يعتبر هذا المبحث تمهيدًا معرفيًا شاملًا يُشكّل الأرضية الأساسية لفهم أعمق للمشكلة في سياقها التطبيقي.

المطلب الأول: التعريف البطالة وخصائصها.

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي اخذت أهمية في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل ولقد احتل جزءا كبيرا في عدد من الفروع المعرفية منها علوم الاقتصاد والاحصاء والاجتماع حيث يرتبط هذا المفهوم لوصف خصائص المتعطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه الا انهم لا يجدونه

أولا: مفهوم البطالة.

من اهم التعريفات التي حاولت تقريب وتبسيط المشكلة ما يأتي:

_هي بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه وهي أيضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظرا لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء أكانت إنتاجية أم خدمية.[1]

_هي توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتناسب مع استعداداته وخبراته وذلك لحالة سوق العمل.[2]

_هي عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد سواء تم ذلك لعدم توافر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل، أم تم ذلك بمحض اختيار الأفراد الناجم عن زهدهم في العمل.[3]

الا انه يتفق الاقتصاديون على تعريف البطالة على انها المشكلة التي نجدها حسب توصيات منظمة العمل الدولية ILOمجموع الافراد الذين هم في سن العمل، والقادرون على العمل، ويرغبون به، ويبحثون عنه، ويقبلون به عند مستوى الأجر السائد في السوق، ولا يجدونه[4].

لذلك وبالعودة الى منظمة العمل الدولية فقد اعتمدت في تعريفها للبطالة على تصنيف السكان وفق معيار العمر الى صنفين أساسيين هما:

_السكان النشطين اقتصاديا

_السكان غير النشيطين اقتصاديا .

والشكل أدناه يوضح لنا حالة هيكل السكان وتصنيفهم في المجتمع وفق معيار العمالة بناء على مؤشر العمر.

---

[1] نبيل عبد الفتاح، فاطمة عبد العزيز " **سيكولوجية العلاقات وخدمة البيئة في التعليم الثانوي التجاري**، القاهرة – مطبعة الأشراف 1995، ص 183، 184.

[2] عبد الخالق عفيفي، **بطالة الشباب وأثرها على التنمية الشاملة** – القاهرة – الأهرام – سنة 1993 38ص.

[3] لسيد عبد الفتاح عفيفي، **رؤية سيكولوجية للشباب المشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا**، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة بعنوان " الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي لآفاق المستقبل 1990، ص 78.

[4]World bank, world development report, **work in integrating world**,1995, p28.

الشكل (1) الإطار العام للقوى العاملة.

المصدر: بن تركي أمينة، محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 ،2021/2020، ص15

من الشكل أعلاه يعتبر السن مؤشرا فاصلا في تصنيف القوى العاملة ومنه عمالة الأطفال والمسنين غير مدرجة ضمن القوة النشطة رغم ان بعض الأنشطة تعتمد على هاتين الطبقتين.

كما تظهر القوة العاملة من خلال الشكل كجزء صغير من مجموع السكان لكن قد تكون له اثار إيجابية تساقطيه على كل المجتمع إذا تم تشغيله بفعالية.

ثانيا: خصائص البطالة.

بناء على تعريف منظمة العمل الدولية يلاحظ ان هناك ثلاث معايير يجب ان تطبق مجتمعة حتى مع اعتبار الفرد عاطلا عن العمل هي:

1-أن يكون الفرد قادرا على العمل: ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم السن المحدد لقياس السكان الناشطين اقتصاديا ولا يعملون سواء أكان ذلك مقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

2_**أن يكون الفرد متاحا للعمل:** ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدين له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث.

3_**أن يكون الفرد باحثا عن العمل:** ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن العمل بأجر أو لحسابه الخاص[1].

وعليه، ان للبطالة خصائص مبنية على المعايير سابقة الذكر يمكن توضيحها فيما يأتي:[2]

_تنوع الصور الأساسية للبطالة ما يتطلب التعامل مع كل هذه الصور كوحدة واحدة ومن خلال منهج تكاملي واحد؛

_ إن الأشخاص المستهدفين هم الشباب نظرا لما يمثلونه من شريحة سكانية كبيرة وقوة إنتاجية مهمة لم يستوعبها سوق العمل رغم قدرتهم على ذلك.

_إن الأفراد المتعطلين ممن يبحثون عن العمل رغم عدم توافره يدخلون تحت مظلة هذا المفهوم.

_إن النساء لا يمثلون القوة التأثيرية ذات الارتباط الوثيق بهذا المفهوم إلا من خلال مفهوم العمل بمعناه الشامل كنقيض مباشر لمشكلة البطالة خاصة وأن الطلب عليهم يزداد في بعض المجالات مثل التربية والتعليم والصحة والخدمات المرتبطة بالجماهير.

_أن البطالة قد تؤدي إلى الجريمة لتصبح الجريمة ذاتها مشكلة اجتماعية، كما تؤدي إلى إحداث التطرف المختلفة بجانب صور الانحراف الأخرى

_إن العديد من العوامل الديمغرافية والاقتصادية والقيمية بجانب السياسة التعليمية تؤدي دورها الهام كعوامل مؤدية إلى تنامي مشكلة البطالة مما يتطلب مواجهة شاملة للمشكلة، ويمكن ان نحصرها فيما يأتي:[3]

ـ تدني المستويات التعليمية للعاطلين عن العمل،

ـ البطالة مشكلة شبابية،

ـ ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل،

ـ غياب التدريب المهني الموجه لسوق العمل لغياب التخطيط .

ـ الهوة الكبرى بين التأهيل للشباب ـ إن توفر ـ وبين متطلبات سوق العمل،

ـ نسبة الإناث المرتفعة من البطالة.

---

[1] محمد مازن الأسطل، **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ،2014 ص .20.

[2] طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، **البطالة "مفهومها أسبابها خصائصها" اتجاهات عربية عالمية**، القاهرة، دار العلوم للنشر، ط1، 2017.

[3] حسين عبد المطلب الأسري، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الشغيل في الدول العربية**، 10 ص 30، تاريخ التصفح: 2025/05/17، العنوان الإلكتروني: www.microfinancegateway.org/.../mfg-ar-small-and-medium-enterpriseshttp://

ان خصائص البطالة التي تم ذكرها، تؤدي الى القول ان مشكلة البطالة تتعدد أنواعها وتختلف اشكالها حسب الاقتصاد ونظامه وتركيبته السكانية وحتى نظامه التعليمي.

المطلب الثاني: أنواع البطالة ومعدلاتها.

أولا: اشكال وأنواع البطالة.

1- حسب نمط التشغيل: تقسيم البطالة حسب نمط التشغيل إلى ثلاثة أنماط هي:

أ_ البطالة السافرة أو الصريحة أو المشكلة:(visible Unemloyment) ويقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الاجر السائد دون جدوى، وقد تطول أو تقصر هذه الفترة حسب ظروف الاقتصاد القومي، مثل بطالة الخريجين[1]

وقد تكون ناتجة عن زيادة عرض العمل عن الطلب عليه خاصة فئة العمالة غير الفنية التي لا يمكن استخدامها في المجالات الحديثة، لأنها تحتاج إلى كفاءة ومهارة فنية تتلاءم مع طرق الإنتاج الحديثة.[2]

فالبطالة السافرة قد تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، وقد تستمر لفترة زمنية طويلة أو قصيرة، وذلك حسب طبيعة البطالة والظروف الاقتصادية السائدة، فتزداد في فترة الكساد[3]

ب_ البطالة الجزئية أو نقص التشغيل: (Underemployment) وتعني الحالات التي يمارس فيها الشخص عملا، ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب. ومن ثم فهي تتضمن في معناها الواسع وجود مجموعة من الناس يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مما هو مرغوب، ويعملون اعمال تختلف عما هو مرغوب، ويعملون في أماكن غير مناسبة للتشغيل كما يكون إنتاجهم عادة أقل من الأعمال الأخرى[4].

ج_ البطالة المقنعة أو المستترة:(Disguised Unemployment) وهي تلك الحالات التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية للعمل، وتعد هذه البطالة أخطر الأنواع خاصة

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني الجزائر** سنة،2004، 2005 ص 119.

[2] بدوي، احمد زكي، **معجم مصطلحات العمل** القاهرة، دار الكتاب المصري، 1988، ص 283 – 285.

[3] زكي، رمزي **الاقتصاد السياسي للبطالة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، الكويت،1998، ص33.

[4] رحيم عيسى (واخرون)، **ظاهرة البطالة، مفهومها أسبابها واثارها**، مجلة الارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، ع 00 ،2018، ص146.

في الدول النامية، لأنها الوجه الآخر لتدني الإنتاج في العمل المبذول[1].وبمعنى آخر فالإنتاجية الحدية لعدد من العمال تنخفض إلى الصفراو اقل.

الشكل (2) البطالة المقنعة.

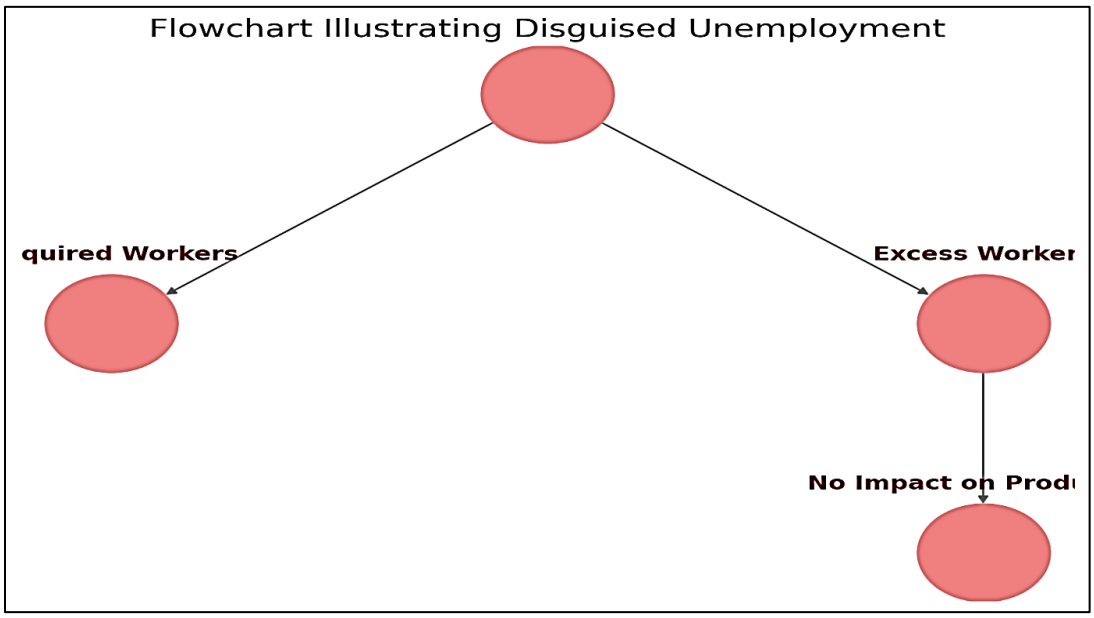

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على Fields, G. S. (1975). "Rural-Urban Migration, Urban Unemployment and Underemployment, and Job-Search Activity in LDCs". Journal of Development Economics, 165-187.

يظهر المخطط كيف تحدث البطالة المقنعة عندما يكون هناك عمالة زائدة لا تؤثر على الإنتاج الفعلي حيث:

1-اجمالي القوى العاملة(Total Workers) : يشير الى العدد الكلي للأشخاص العاملين في قطاع معين، يشمل كل العمالة.

2-العمالة المطلوبة فعليا(Required workers) : هم العمال الذين يقومون بالمهام الأساسية المطلوبة لاستمرار الإنتاج، بدونهم سيحدث انخفاض في الإنتاج او توقفه تماما.

3-العمالة الزائدة (Excess workers): هم العمال الذين لا يضيفون أي قيمة حقيقية للإنتاج وفي حال استبعادهم لن يتغير مستوى الإنتاج.

4-لا تأثير على الانتاج(No impact on Production) : توضح هذه الحلقة انه في حال ازالة العمالة الزائدة لن يتأثر حجم الإنتاج.

وعليه البطالة المقنعة تؤدي الى انتهاج سياسات توسعية لدفع أجور هذه الطبقة، وهذا يحرض التضخم أكثر.

[1] رحيم عيسى(وآخرون)، **ظاهرة البطالة تعريفها مفهومها وأسبابها**، مرجع سابق ص146.

2-حسب طبيعة النشاط الاقتصادي: تقسيم البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد إلى ثالثة أنماط هي:

أ- **البطالة الاحتكاكية أو الفنية: (Fractional Unemployment)** يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة للتنقلات المستمرة للعمال بين المناطق والمهن المختلفة وبسبب نقص المعلومات عن فرص العمل المتوفرة، أما أصحاب العمل فإنهم يحتاجون إلى وقت كاف لإشغال فرص العمل الشاغرة، وذلك للإعلان عن فرص العمل المطلوبة، ومقابلة المتقدمين لإشغالها والمفاضلة بينهم، ويعتمد طول فترة البحث عن عمل على مدى توفر المعلومات أو نقصها لدى الطرفين، فتقصر المدة عند توفر المعلومات الكافية .

لذلك فإنشاء بنك وطني للمعلومات، يظهر فرص العمل المتاحة، والأجور المعروضة وشروط وظروف العمل، وأسماء الباحثين عن عمل، ومؤهلاتهم، وخبراتهم، وعناوينهم ... الخ، من شأنه أن يقلل من مدة البحث، والبقاء دون عمل، كما يمنح الباحثين فرصة الاختيار بين فرص العمل المتاحة بسرعة أكبر، ويرى بعض الباحثين، أن مدة التعطل تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن عمل، وتقاس هذه النفقة بالفرق بين الدخل المفقود نتيجة التعطل، وتكلفة الانتقال والمقابلات والنشر في الصحف (تكاليف البحث عن عمل).[1]

الشكل(3) مخطط التدفق للبطالة الاحتكاكية.

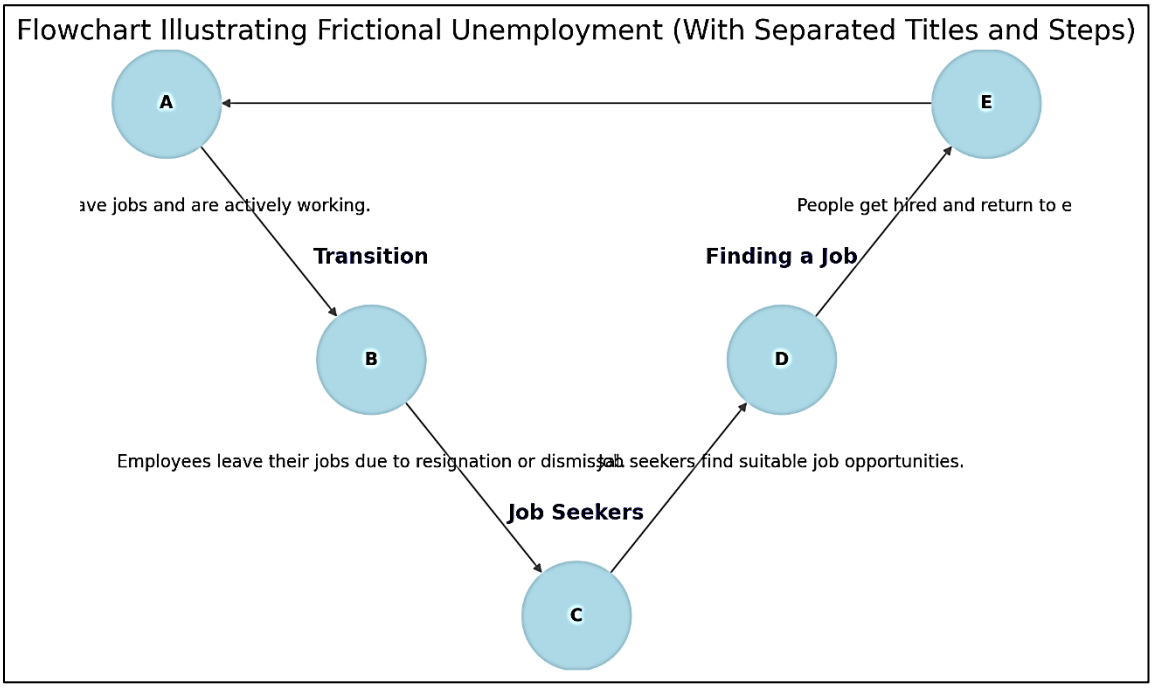

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة من المراجع*.

[1] د. أحمد سليمان خصاونة، "**اقتصاديات العمل والبطالة حالة الأردن 1973-2009**"، دار الياقوت للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2015، ص ص57،58.

يوضح المخطط أعلاه، مفهوم البطالة الاحتكاكية الذي يحدث عندما ينتقل الأفراد بين الوظائف أو يدخلون سوق العمل لأول مرة، حيث يمكن تقسيم مراحل حدوث هذه البطالة

أ–العاملون حاليا وهم الأفراد الذين لديهم وظائف حاليًا ويعملون بشكل طبيعي. ثم يتعرضون الانتقال الطوعي والحتمي.

ب–الاستقالة أو انهاء الخدمة فبعض الأفراد يتركون وظائفهم طواعية (الاستقالة) أو يتم فصلهم.

ج–الباحثون عن العمل وهم الأشخاص الذين خرجوا للبحث عن عمل جديد، مما يجعلهم عاطلين لفترة قصيرة الى جانب من تخلوا عن مناصب عملهم او اقيلوا منها.

د–العثور على وظيفة جديدة فبعد فترة البحث، يجد الافراد وظائف جديدة تتناسب هع مهاراتهم ومتطلباتهم.

هـ–العاملون الجدد فبمجرد حصولهم على وظيفة، يعودون الى سوق العمل للبحث عن فرص أفضل، وتستمر الدورة مجددا مع أشخاص اخرين وهكذا.

وعليه كلما زاد عدد المتنقلين دون إيجاد فرص عمل، يزيد عدد العاطلين وتطول فترة بحثهم، وتتحول البطالة الاحتكاكية المؤقتة الى بطالة مزمنة.

ب– البطالة الدورية:(Cyclical Unemployment)

من أهم سمات حركة الدورة الاقتصادية التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة، ومنه التقلبات التي تحدث في معدلات البطالة، فمن اهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة، ومن أهم سمات مرحلة الانتعاش هو انخفاض معدل البطالة.[1] وهي تنشأ نتيجة للدورات التجارية المعروفة جيدا في النشاط الاقتصادي المتكامل، فعندما يحدث انخفاض عابر في الطلب على البضائع، يضطر أصحاب المصانع على تخفيض عدد العمال أو تخفيض ساعات عملهم.[2]

تنتشر البطالة الدورية في البلاد الرأسمالية المتقدمة التي يتعرض اقتصادها القومي للأزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي ما تنتج عنه تعطيل لجانب كبير من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ومن ثم تنتشر البطالة بين العمال ويترتب على هذه الازمات اثار خطيرة على اقتصاديات هذه البلدان.[3]

ج_ البطالة الهيكلية(البنائية):Structural Unemployment يقصد البطالة الهيكلية التعطل الذي يصيب جزء من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد وتؤدي إلى حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال العاطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه.

---

[1] أحمد سليمان خصاونة، **اقتصاديات العمل والبطالة حالة الأردن** (1973–2009)، مرجع سابق، ص ص58،59.

[2] رحيم عيسى(وآخرون)، **ظاهرة البطالة "مفهومها، أسبابها واثارها"**، مرجع سابق، ص147.

[3] حمدية زهران، **التنمية الاقتصادية النظرية والتحليل**، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1979، ص83.

تعود هذه التغيرات الهيكلية إلى التغير في هيكل الطلب على المنتجات أو إلى التغير في التكنولوجيا المستخدمة أو التغيرات الهيكلية على مستوى السوق، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على عمالة معينة، وهنا تحدث حالة فائض عرض عمل في سوق العمل وحالة فائض الطلب في سوق عمل آخر، ويظل الخلل قائم إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب هيكليا[1].

لذلك فان هذه البطالة تحتاج الى دورات تكوينية وتدريب مستمر للعمال حتى يتم تفادي هذا النوع.

3- حسب طبيعتها الخاصة.

تقسم البطالة حسب طبيعتها الخاصة إلى الانواع الأتية:

أ _البطالة الموسمية: Seasonal Unemployment

يقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معينة من الشباب والكبار في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه وقد يؤدي ذلك إلى انتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن فيتسبب ذلك في حدوث ضغط على السكان والخدمات وغيرها.[2]

تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب عل العمال في مواسم معينة، حيث يزداد الطلب عل العمال في مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل، ويواجه قطاع السياحة –أيضا– هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال السياحي[3].

ولتوضيح هذا النوع من البطالة، تم اسقاطه على معطيات البطالة في الجزائر ولقد تم التوصل الى ما جاء الشكل ادناه

---

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق، ص37.

[2] الحزب الوطني الديمقراطي الأمانة العامة، المؤتمر العام الخامس، **قضية البطالة وأبعادها وأساليب علاجها**، 2 يوليو 1989، ص12

[3] علي عبد الوهاب جنا، **مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها "دراسة تحليلية وتطبيقية"**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص29.

الشكل (4) تطور البطالة الموسمية في الجزائر حسب السنة

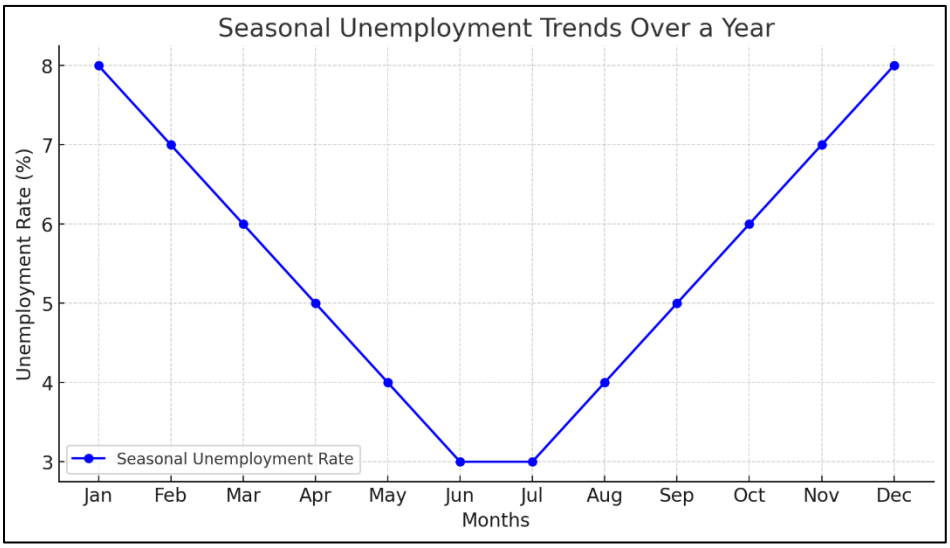

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر 2025/04/18.

نلاحظ أن معدل البطالة يكون مرتفعًا في الشتاء والخريف بسبب انخفاض النشاط في الزراعة، البناء، والسياحة، بينما ينخفض معدا البطالة في الصيف والربيع وهذا يسبب انتعاش نشاط هذه القطاعات ويمكن التفصيل في ذلك أكثر كما يأتي:

1-الشتاء (ديسمبر – فبراير): البطالة مرتفعة بسبب ركود الزراعة، البناء، والسياحة .

2-الربيع (مارس – مايو): البطالة تبدأ في الانخفاض مع انتعاش الزراعة والسياحة.

3-الصيف (يونيو – أغسطس): البطالة في أدنى مستوياتها بسبب ازدهار السياحة ومواسم الحصاد.

4-الخريف (سبتمبر – نوفمبر): البطالة تعود للارتفاع مع انتهاء الموسم السياحي وانخفاض النشاط الزراعي.

ب_ البطالة الاختيارية: Voluntary Unemployment في هذا النوع يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمالة أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملاءمة للقدرات والطموحات وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته من العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله للفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أفضل وقرار التعطل هنا اختياري ولم يفرضه صاحب العمل ولم يجبره عليه[1]

[1] عالية عبد المنعم المهدي، **التوزيع الإقليمي للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية**، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989، ص120.

ج-البطالة الإجبارية أو القسرية: Involuntary Unemployment

وكتعريف اخر البطالة الاجبارية، فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل اجباري، من غير رغبته واختياره حيث يقوم أصحاب العمل، بالرغم في رغبته في العمل وقدرتهم عليه، عند مستوى الاجر السائد في السوق، وتحدث كذلك نتيجة عدم قدرة الداخلين الجدد لسوق العمل، من إيجاد فرص عمل بالرغم من بحثهم الحثيث عنهم، ورغبتهم في العمل وقدرتهم عليه، عند مستوى الاجر السائد في السوق، ويظهر هذا الوضع عادة في فترات الكساد، وقد يكون هذا النوع من البطالة الاحتكاكية او الهيكلية المزمنة.[1]

بالرغم من ان تكون الاقتصاديات مدركة لأنواع البطالة التي تعاني منها، الا ان عملية قياسها أمر ضروري في حالة خصخصة الشركات والمنشآت العامة في الاقتصاد الوطني.[2]

ثانيا: معدلات قياس البطالة.

ويتم الاعتماد على عدة مؤشرات.

1-مؤشر القياس الرسمي البطالة: عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية للإحاطة بحجم مشكلة البطالة، فيجب حساب معدل البطالة، أي حساب نسبة الأفراد العاطلين عن عمل إلى قوة العمل المتاحة (الأفراد النشطون اقتصاديا) أي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلين}}{\text{اجمالي عدد الافراد العاملين والمتعطلين}} \times 100\%$$

أما نسبة مشاركة قوة العمل فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادرين على العمل:

$$\text{نسبة مشاركة قوة العمل} = \frac{\text{قوة العمل}}{\text{عدد سكان القادرين}} \times 100\%$$

2-المقياس العلمي للبطالة: يمكن القول ان اهم سلبيات مؤشر القياس الرسمي للبطالة، بانه لا يأخذ بعين الاعتبار بعض أنواع البطالة التي تمس الطبقة النشطة والتي تمارس نشاطا فعليا، على راسها البطالة المقنعة.

كما انها تعطي حكما عاما عن المشكلة دون التعمق في تفصيلها.

[1] رمزي زاكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق، ص34.

[2] معهد الدراسات المصرفية، **البطالة**، مرجع سابق، ص12.

مصادر بيانات المؤشر الرسمي: أهم مصدر بيانات هذا المؤشر هو تعداد السكان والمسوح الأسرية، ويمكن الاستفادة من السجلات الإدارية المتعلقة بهذا الموضوع مثل مكاتب العمل والتأمينات الاجتماعية والنقابات، وغيرها من المؤسسات التي تعنى بشكل خاص بالمتعطلين عن العمل.

ونظراً لأهمية هذا المؤشر، فان كثيراً من الدول تقوم بإجراء مسوحات ميدانية لهذا الموضوع بشكل دوري قد يكون سنوياً، أو دوريا. لذا، فإن بيانات هذا المؤشر متوافرة لدى كثير من دول العالم[1] .

استخدام المؤشر: يكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لكونه الجزء المكمل لقوة العمل، حيث أن قوة العمل تشمل العاملين والمتعطلين، كما أنه يعد أحد مقاييس أداء سوق العمل. فهي إفناء لطاقة إنتاجية لا يمكن تخزينها وهي إنقاص أو إلغاء للدخل اللازم لإدامة الحياة وخصوصا مع عدم وجود تعويضات للبطالة والوقوع في الفقر وتعميقه. وهي تذهب جانباً من احترام الذات وتقود أحيانا إلى الانحراف والجريمة إضافة إلى المتاعب الأخرى الصحية صحة الفرد والمجتمع). ورغم المكاسب المحدودة من البطالة قد تأتي من خلال توجه المتعطل إلى مزيد من تكوين رأس المال البشري أو إعادة توجيهه، الا أن هذه المشكلة أخذت تصيب شرائح عديدة من حملة شهادات التعليم المتوسط أو العالي، وهو أمر يطرح عدة إشكالات على منظومات التعليم وسوق العمل والمجتمع على العموم وتعد دراسة التغيرات التي تحدث على هذا المؤشر خلال فترة زمنية معينة أحد المؤشرات الهامة التي تعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل جديدة، أو انخفاض فرص العمل في حالة وجود تراجع في النشاط الاقتصادي.[2]

لذلك تم الاعتماد على مؤشرات أخرى، تزيد التحليل عمقا وتعكس واقع المشكلة فعلا.

3_مؤشر بطالة الشباب:

تشمل فئة الشباب حسب التعريف الدولي بأنهم فئة السكان في الأعمار (15-24) سنة، أما الناضجين فهم الأفراد من سن (25) سنة فأكثر. ويعد هذا المؤشر أحد المؤشرات الهامة لكثير من الاقتصاديات بغض النظر عن درجة تقدمها، ومن المعروف أن البطالة تصيب بشكل أكبر الشباب والداخلين إلى سوق العمل لأول مرة. ومن الملاحظ أن معدل البطالة بين السكان الشباب هو دائما قريب من ضعف معدل البطالة الكلي للقوى العاملة على مستوى أي اقتصاد[3].

ويشمل هذا المؤشر أربعة مقاييس رئيسة هي:

---

[1] عادل لطفي، **مؤشرات سوق العمل**، منظمة العمل العربية القاهرة، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية طرابلس، وزارة القوى العاملة، سلطنة عمان، 2007، ص28.

[2] عادل لطفي، مرجع سابق، ص28.

[3] نفس المرجع ص ص29-30

1-معدل قوة الشباب كنسبة مئوية من قوة عمل الشباب= $\frac{\text{عدد شباب المتعطلين}}{\text{اجمالي الشباب ضمن قوة العمل}} \times 100\%$

إذا كان هذا المؤشر مرتفع فهذا يعكس الهدر الحقيقي للموارد البشرية الفتية الى جانب إمكانية تفسير ارتفاع معدلات الانحراف.

2-معدل بطالة الشباب الى معدل البطالة عند الناضجين= $\frac{\text{معدل البطالة عند الشباب}}{\text{معدل البطالة عند الناضجين}}$

يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات التفصيلية في حساب معدل البطالة لأنها تحاول حصر معدل البطالة في أكبر قوتين مكونتين للقوة العاملة، وكلما كان مرتفعا فهذا يعني ان الشباب المتعطلون على سوق العمل يحتلون نسبة معتبرة من قوة العمل الفتية العاطلة عن العمل.

3-نسبة المتعطلين الشباب من نسبة اجمالي السكان الشباب= $\frac{\text{عدد المتعطلين الشباب}}{\text{اجمالي عدد السكان الشباب}} \times 100\%$

كلما ارتفع معدل بطالة الشباب مقارنة بالمجتمع المنسب اليه، تقترب أكثر لحقيقة الهدر الكبيرة للموارد البشرية الفتية القادرة على المساهمة بشكل قوي وفعال في تكوين الدخل الوطني.

4-نسبة بطالة الشباب من اجمالي البطالة= $\frac{\text{معدل البطالة عند الشباب}}{\text{معدل البطالة الكلي}}$

_حساب المؤشر: يتم حساب هذا المؤشر بناء على:

- توافر بيانات تفصيلية عن أعداد العاملين بحسب الفئات العمرية.

-توافر بيانات تفصيلية عن أعداد المتعطلين بحسب الفئات العمرية.

- يتم استخدم المعادلات السابقة لتقدير معدلات البطالة الخاصة بالشباب.

_مصادر بيانات المؤشر: إن أهم مصدر لبيانات هذا المؤشر هو تعداد السكان ومسوح العمالة والبطالة، إضافة إلى المسوح الخاصة بالشباب. ويمكن الحصول على بيانات هذا المؤشر من مكاتب العمل.

_ استخدام المؤشر: تأتي أهمية هذا المؤشر من كونه يساهم بشكل كبير في توضيح أحد جوانب مشكلات سوق العمل، وهي دراسة الفئة التي توجد فيها أعلى نسبة بطالة، إضافة إلى التعرف على مشكلات الشباب خاصة الإناث منهم، ويتيح المجال لدراسة وضع المشاركة في قوة العمل، خاصة مشاركة الإناث. وبما أن فئة الشباب هي الأكثر تعليماً فان هذا المؤشر يفيد في تقييم النظام التعليمي، فالبطالة العالية بين الشباب المتعلم في ظل وجود عمالة أجنبية في البلد يعني أن مخرجات النظام التعليمي لا تلبي حاجات سوق العمل المحلي .

4- مؤشر البطالة طويلة الأمد:[1] يهتم هذا المؤشر بالفترة التي يكون فيها الشخص دون عمل ويبحث عن عمل. لأن التعطل لمدة طويلة له آثار سلبية عميقة، من أهمها فقدان مصدر الدخل، وتناقص قابلية العمل لدى الباحثين عن عمل بالمقابل قد يكون التعطل لمدة قصيرة مرغوبا فيه لأنه يعطي المتعطل الوقت الكافي لإيجاد فرصة عمل أفضل.

معادلة حساب المؤشر: يشمل هذا المؤشر مقياسين هما:

$$1 - \text{نسبة المتعطلين لاكثر من سنة الى قوة العمل} = \frac{\text{عدد المتعطلين لأكثر من سنة}}{\text{اجمالي قوة العمل}} \times 100\%$$

$$2 - \text{نسبة المتعطلين لأكثر من سنة الى اجمالي المتعطلين} = \frac{\text{عدد المتعطلين لأكثر من سنة}}{\text{اجمالي المتعطلين}} \times 100\%$$

_حساب المؤشر: يعتمد هذا المؤشر على (1) و(2)، فيجب توفر:

_توافر بيانات تفصيلية عن أعداد العاملين.

_ توافر بيانات تفصيلية عن أعداد المتعطلين بحسب مدة التعطل.

_ يتم استخدم المعادلات السابقة لتقدير معدلات البطالة طويلة الأمد.

_ مصادر بيانات المؤشر: إن أهم مصدر لبيانات هذا المؤشر هو مسوح العمالة والبطالة، إضافة إلى المسوح الاقتصادية مثل مسح الزراعة ومسح الاستخدام. كما يمكن الاستفادة من السجلات الإدارية في الوزارات والجهات ذات العلاقة بعملية التوظيف مثل مكاتب العمل.

تمن أهمية هذا المؤشر في تحديد ما إذا كانت البطالة مؤقتة، وان العاطلين عن العمل لا يضيعون وقتا طويلا في البحث عن خطة عمل جديدة او بديلة، وهي بذلك بطالة طبيعية تمنح الباحث إيجاد فرصة أفضل، أو أنها مزمنة وطويلة وهذا يخفي وراءه فقدان الرغبة في البحث الجاد عن العمل الى فقدان مهارات وخبرات وفقدان مصدر رئيسي لتوليد الدخل.

5-مؤشر البطالة حسب المستوى التعليمي:[2] يلقي هذا المؤشر الضوء على المتعطلين حسب المستوى التعليمي، ويقسم المتعطلون الى ثلاث فئات: أقل من سنة تعليمية، أقل من التعليم الأساسي، الحاصلين على التعليم الأساسي، الحاصلين على التعليم الثانوي، وأعلى من التعليم الثانوي.

[1] عادل لطفي، مرجع سابق، ص ص30-31.

[2] نفس مرجع ، ص ص31-32.

1.5_معادلة حساب المؤشر:

_معدل البطالة بحسب المستوى التعليمي= $\frac{\text{عدد الاشخاص الباحثين عن عمل من مستوى تعليمي معين}}{\text{عدد الاشخاص الباحثين عن عمل من نفس المستوى}} \times 100\%$

ويتم حساب المؤشر من خلال توافر بيانات تفصيلية عن أعداد العاملين والباحثين عن عمل بحسب المستوى التعليمي .

_مصادر بيانات المؤشر: أهم مصدر لبيانات هذا المؤشر هو تعداد السكان ومسوح العمالة والبطالة، إضافة إلى المسوح الاقتصادية الصادرة عن أجهزة الإحصاء المركزية. كما يمكن الاستفادة من السجلات الإدارية في المؤسسات والجهات ذات العلاقة بعملية التشغيل مثل مكاتب العمل.

استخدام المؤشر: تنبع أهمية هذا المؤشر من كونه يبين التعطل بحسب المستوى التعليمي. ويستدل منه على مدى عمق فجوة النظام التعليمي، وهل أن مخرجات النظام التعليمي الكمية والنوعية تتطابق مع حاجات سوق العمل. لذا يساعد هذا المؤشر في عملية الموائمة بين مخرجات النظام التعليمي وحاجات سوق العمل، وبالتالي الإسهام في تقليل نسبة البطالة. كما يستدل من هذا المؤشر على التوزيع النسبي للمتعطلين عن العمل بحسب المستويات التعليمية المختلفة، وبالتالي توجيه البرامج والسياسات المختلفة نحو المشاريع التي لديها قدرة على تشغيل الفئات المستهدفة من المتعطلين بحسب مستواهم التعليمي.

ان قياس مشكلة البطالة في غاية الأهمية يقيس انتشار المشكلة ومداها، لكن التعرف على وأسبابها وابعادها قد ساهم بشكل كبير في وضع حلول مناسبة وخطط ناجعة.

المطلب الثالث: أسباب البطالة وأبعادها

لمشكلة البطالة العديد من الأسباب وتأخذ العديد من الانعكاسات والابعاد.

أولا: أسباب البطالة.

إن مشكله البطالة ليست مشكله اقتصادية فحسب وإنما هي مشكله اجتماعية سياسية تعلميه أيضا ومن ثم فهي ليست مسؤولية جهاز معين أو قطاع محدد أو جهة بذاتها بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة ولذلك تتعدد وتتنوع أسبابها كما يأتي:

-الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الأعمار .

-التطور التكنولوجي السريع والمتلاحق الذي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين .

– قصور الموارد المالية والاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة. وعدم نمو فرص العمل بنفس معدل نمو السكان.[1]

– الإقبال الشديد وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي نظرا لمجانية التعليم في بعض الدول وتعظيم الشهادة الجامعية .

–الزيادة المطردة في أعداد الخريجين بمعدلات متضاعفة عما كانت عليه في السنوات الماضية .

– الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل وخطط التنمية.[2]

– التوقف عن سياسة تعيين الخريجين حتى في بعض الكليات التي كان يتم تعيين خريجيها إلزاميا مثل كليه التربية.

–أصبحت نوعيات العمل المطلوبة تتطلب مهارات معينة مثل اللغة والكمبيوتر وهي لا تتوافر لدى أغلب خريجي الجامعة .

–اختصار التكنولوجيا للوقت والجهد وإنجاز الأعمال والمهام بسرعة وبدقة وبتكلفة أقل جعلها تحل محل الإنسان. [3]

–تطبيق اتفاقيه الجات وسياسة الخصخصة ومعايير الجودة والمنافسة الدولية زادت من صعوبة العمل .

–عزوف الكثير من المتعلمين والخريجين عن العمل اليدوي وتفضيل العمل المكتبي.[4]

–التوسع الشديد في سياسة القبول في التعليم رغم قصور الإمكانات.

–عودة العمالة المصرية المهاجرة بعد استغناء الدول العربية عنها واستبدالها بعمالة محلية.

–الخلل في توزيع الطلاب بين الكليات العلمية والإنسانية في اتجاه الكليات الإنسانية النظرية مما جعل هناك فائض كبير في عدد خريجيها.

– ارتفاع نسبه الأمية بسبب التسرب والانقطاع عن التعليم.

–سوء سياسة التوظيف الحكومي التي أدت إلى التضخم الإداري والبطالة المقنعة دون مراعاة متطلبات الوظيفة وسوق العمل.

---

[1] مرفت محمد حنفي، **قوى العمل المصرية ومواجهه مشكلة البطالة، القاهرة**، وزارة الإعلام ،1990، ص9.

[2] محمد نبيل نوفل، **التعليم والتنمية الاقتصادية**. القاهرة، مكتبة الانجلو الأمريكية ،1979، ص16.

[3] أنطوان حبيب رحمة، **أوضاع عمالة خريجي التعليم المعاصر**، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 25، ع 1، 1979 ص146.

[4] فيليب كومبز ن، **أزمه التعليم في عالمنا**، ترجمة أحمد خيري كاظم، جابر عبد الحميد جابر القاهرة، دار النهضة، 1971، ص ص148–150.

– اندثار بعض الحرف والصناعات التقليدية القديمة[1].

–تشغيل الصبية وعمالة الأطفال نظرا لقلة أجورهم وسهولة قيادتهم والسيطرة عليهم مع الهروب من قوانين التأمينات الاجتماعية.

–الهجرة الداخلية والخارجية غير المخططة.[2]

–جمود سوق العمل وعدم نموه وضعف مساهمة القطاع الخارجي في فتح أسواق عمل جديدة.

– زيادة أعباء الديون الخارجية والداخلية التي تؤدي إلى أزمات اقتصادية تظهر في انكماش النشاط الاقتصادي[3].

ان الأسباب السابقة الذكر كلما تنوعت وزادت حدتها، كلما زادت البطالة في معدلاتها واختلفت اشكالها واخذت ابعاد مختلفة

ثانيا: أبعاد البطالة.

إن للبطالة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا يمكن إهمالها فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لعظم الأمراض والمشاكلات الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديدا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يأتي:

1–البعد الاقتصادي للبطالة :

– انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل أعداد من العمال عن العمل والإنتاج،

–ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراده، والإنتاج مرتبط بالعمل؛

– تكلفة إعادة العاطلين فتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل؛

– خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل،

---

[1] سيف الإسلام مطر، **دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة**، دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة، مجله دراسات تربوية، مج8، ج 56 ،1993، ص ص 65–66.

[2] علية عبد المنعم المهدى، **توزيع إقليمي للبطالة وعلاقتهم بالهجرة الداخلية**، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989، ص 118.

[3] منى الطحاوي، **ظاهرة البطالة بين المتعلمين في مصر**، المؤتمر الأول بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،1989، ص ص 592–595.

-انخفاض حجم الإيرادات للدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة[1] .الى جانب ارتفاع الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.

2- البعد الاجتماعي للبطالة:

- البطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوقت البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لارتكاب الجرائم؛

-البطالة تؤدي إلى نشوء إحباط نفسي سيء لدى العاطل وتخلق لديه جو نفسيا مضطربا؛

التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء؛

- تأخَر سن الزواج إلى ما بعد الثلاثيين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك ما يترك آثار سيئة على الإناث والذكور،

-زيادة الآفات الاجتماعية. [2]

3-البعد السياسي:

-تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثر الوضع السياسي والأمني العام إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة.[3]

- تؤدي البطالة من الممكن إلى التطرف والإرهاب؛

-تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية بحثا عن فرص عمل وفرص أحسن للعيش؛

-ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور بالوطنية والانتماء واللامبالاة.

- اضطراب الأوضاع مما قد يضعف استقرار الدولة وتغيير الحكومات فيها[4].

من خلال ما سبق يمكن القول ان البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية معقدة، لكنها قابلة للقياس من خلال معدلات البطالة كأحد المؤشرات المهمة لتقييم أداء سوق العمل، وسياسات التشغيل وحتى التعليم

---

[1] أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 53.

[2] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية** – مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009، ص14.

[3] خباية عبدالاله، خباية صهيب، "**الاستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة**"، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، 16-15 نوفمبر، ص7.

[4] سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص15.

تتعدد مسببات البطالة بين الهيكلية والدورية والتكنولوجية، الديمغرافية.

وتتعد أبعادها على مستوى مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا ما يفسر تعدد وتطور النظريات المفسرة لهذه المشكلة.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير النظريات الاقتصادية للبطالة.

كانت البطالة من أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت النظام الرأسمالي ولا زالت تمثل أهم التحديات الأساسية لهذا النظام، لذلك احتلت البطالة مكانة مهمة في تاريخ الفكر الاقتصادي، فقد كانت موضوع نقاش فكري حاد بين المدارس الاقتصادية المختلفة، وقد أدى هذا النقاش إلى ظهور حقل جديد من الدراسات الاقتصادية عرف باسم " الدورات الاقتصادية " Business Cycles "، ومن أهم مميزات الدورات الاقتصادية، التي تصيب النشاط الاقتصادي القائم على آلية السوق، التقلبات الدورية التي تحدث في مستوى الدخل والناتج والتوظيف (التشغيل).

ولما كان وضع أي سياسة من أجل الحد من هذه المشكلة، يجب أن يستند إلى نظرية معينة تفسرها وتبين أسبابها، فقد جاء المبحث عرضا لأهم الأفكار التي تناولتها المدارس الاقتصادية عن البطالة، بهدف فهم أفضل لواقع البطالة من زوايا مختلفة، وبأدوات تحليلية متباينة، وأساليب علاجية مستندة لنظرية مفسرة ومبينة لأسبابها.

المطلب الأول: النظريات الاقتصادية التقليدية المفسرة للبطالة.

استطاعت النظريات التقليدية ان تعالج موضوع البطالة من خلال تحليلها ومعرفة تفسيرها الاقتصادي بناء على فرضياتها، ومن النظريات التقليدية الأكثر شيوعا في النظرية الكلاسيكية بجانبيها الرأسمالي والماركسي والنظرية الكينزية.

أولا: البطالة عند الكلاسيك(Unemployment in the classic)

حسب قانون ساي، فإن التوازن الاقتصادي العام عندهم هو توازن التوظف الكامل، وأن أي توازن دون هذا المستوى يكون توازنا غير مستقر، أي أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار، واستحالة حدوث بطالة على نطاق واسع.

أما إذا كانت هناك بطالة بين العمال، بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فيتم علاج ذلك من خلال انخفاض الأجور، حيث تؤدي البطالة إلى حدوث منافسه بين العمال للحصول على فرص العمل المتاحة، مما يجعلهم يقبلون أجورا أقل، وانخفاض الأجور تؤدي إلى زيادة الأرباح نتيجة لانخفاض تكاليف

الإنتاج، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج نتيجة لارتفاع معدلات الربح، وبالتالي زيادة الطلب على العمال إلى أن تختفي البطالة بين العمال.[1]

أي أن الكلاسيك قد افترضوا أن علاج مشكلة البطالة تتم من خلال مرونة تغير الأجور بالانخفاض، في إطار المنافسة التامة في سوق العمل.

وهذا التوازن المستقر الذي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل لجميع الموارد في المجتمع .يتوقف على مدى مرونة الأجور والأسعار، في استجابتها للتغيرات التي تحدث في العرض والطلب، لذلك يرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار، وعدم وضع اية قوانين من شأنها تحديد مستويات الأجور، ويرى الكلاسيك أيضا بأنه يجب على نقابات العمال ألا تعارض انخفاض الأجور في حالة حدوث بطالة، وهذا يتفق مع مقولاتهم في الحرية الاقتصادية، والمنافسة التامة والقوانين الطبيعية التي تحكم شؤون المجتمع.[2]

ولتوضيح رؤية الكلاسيك في تأثير جمود الأجور على البطالة، ففي الشكل رقم (6)، يبين المحور الأفقي كمية العمل (عدد العمال)، ويبين المحور الرأسي معدل الأجر، والمنحنى Dهو منحنى الطلب على العمال، والمنحنىS هو منحنى عرض العمل، كما هو مبين في الشكل:

الشكل (5) نشوء البطالة بسبب الأجور.

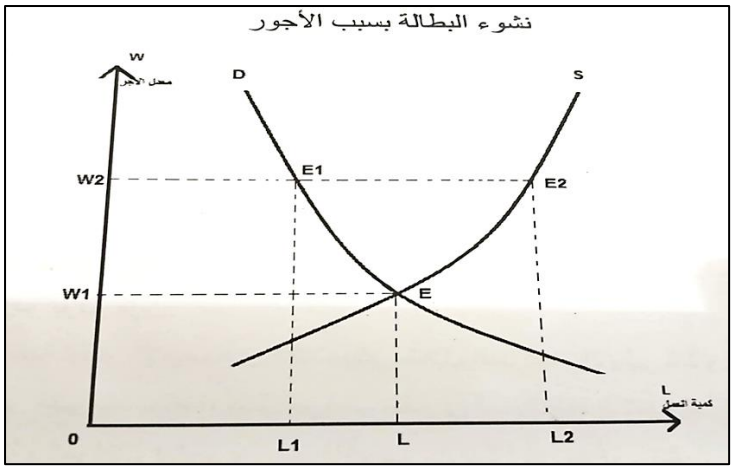

المصدر: احمد سليمان خصاونة، اقتصاديات العمل والبطالة، الأردن (1973-2009)، ط1، ص67.

لذلك استبعد الكلاسيك في تحليلهم إمكان حدوث أزمات إفراط في الإنتاج وبالتالي فقد استبعدوا إمكانية حدوث الكساد أو البطالة على نطاق واسع، لكنهم لم يستبعدوا إمكانية حدوث البطالة الاختيارية، وهي البطالة التي تنشأ نتيجة تفضيل العمال التعطل عن العمل على أن يقبلوا بالأجور المنخفضة السائدة في

[1] شقير، لبيب، **نظرية التشغيل والدورات**، مكتبه نهضة مصر، القاهرة ،1954، ص19-20.

[2] رمزي، زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق، ص ص185-186.

السوق، مع وجود فرص عمل تكفي لتشغيل هؤلاء العاطلين القادرين على العمل والراغبين فيه عند مستوى الأجر السائد، كما انهر لم يستبعدوا إمكانية حدوث البطالة الجزئية التي يمكن أن تنشأ بفعل الأخطاء التي قد يقع فيها رجال الأعمال عند تقدير احجام الطلب والإنتاج نتيجة لتغير اذواق المستهلكين، ومع ذلك فهم يرون أن هذا النوع من البطالة التي تعكس أزمات إفراط جزئي في الإنتاج، سوف تختفي بسبب مرونة الأجور والأسعار، ويرجع إيمان الكلاسيك بعدم إمكان تصور حدوث أزمات إفراط عامة في الإنتاج إلى الفترة التي عاشوها بالفعل وذلك لأن الدورة الاقتصادية لم تكن معروفة في عصرهم، فأول أزمة دورية شهدتها بريطانيا كانت بعد موت ريكاردو بربع قرن.

ان البطالة الاختيارية في الفكر الكلاسيكي نتاج حالة الرواج التي تزامنت مع الفكر الكلاسيكي، لكن عندما تطورت علاقات الإنتاج، وظهرت حالات الكساد والفراط في الإنتاج لم تستطع القوانين النظرية استيعاب هذه العلاقات الجديدة، فسقطت النظرية الكلاسيكية فاسحة المجال لنظريات أخرى.

ثانيا: البطالة في الفكر الماركسي(Unemployment in Marxist thought) :

يرى ماركس أثناء سعي الرأسمالي نحو الربح، في نظام تحكمه المنافسة، فإنه يعمل على توسيع الإنتاج بتحويل جزء من فائض القيمة (الربح)[1]، إلى رأس مال ثابت فقط، لذلك فهو يحتاج إلى زيادة عدد العمال، وفي الأجل القصير تؤدي زيادة الطلب على العمال إلى ارتفاع مستويات الأجور، ما يؤدي إلى انخفاض أرباح الرأسمالي.

لكن الرأسماليين يتبعون عددا من الوسائل، التي تحول دون ارتفاع الأجور نتيجة زيادة تراكم رأس المال، ومن أهم هذه الوسائل :

-تكثيف العمل من خلال زيادة عدد ساعات العمل اليومية .

-زيادة تكثيف رأس المال، باستخدام الآلات التي تحل محل العمال.

وتؤدي الوسيلة الثانية من جهة إلى زيادة معدلات البطالة، مكونة جيشا احتياطيا من العمال، فالبطالة كما يراها ماركس جزء لا يتجزأ من أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهي شرط لوجوده .

ومن جهة أخرى، ان استبدال العمال بالآلات يزيد من رأس المال الثابت، الذي تنتقل قيمته إلى السلع المنتجة خلال فترة العمر الإنتاجي للآلات وهذا لا يخلق فائضا في القيمة بل يؤدي الى انخفاضها ومنه انخفاض الربح، بسبب زيادة تراكم رأس المال، وما يسببه ذلك من ارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال.

[1] هو ذلك الجزء من العمل الذي يؤديه العامل ولا يحصل على اجر عنه، نتيجة استيلاء الرأسماليين عليه، بسبب احتكارهم أدوات الإنتاج، فيوم عمل العامل يقسم إلى جزأين جزء يعمله العامل من اجل نفسه (ينتج ما يعادل قيمة قوة العمل)، وجزء يعمله من اجل الرأسمالي، الذي يخلق منه فائض القيمة.

حيث يرى ماركس أن:[1]

$$\text{معدل الربح}=\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{راس مال}(\text{المتغير}+\text{الثابت})}$$

وكان لقانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور، دورا أساسيا في تفسير ماركس للدورة الاقتصادية، ومراحلها المختلفة من خلال آلية تشغيل نمط الإنتاج الرأسمالي، فالأزمة عنده تأخذ شكل أزمات إفراط في الإنتاج، مخالفا بذلك الكلاسيك وخاصة قانون ساي للأسواق.[2]

فالأزمة في النظام الرأسمالي لا تكمن في التداول النقدي، وإنما تنشأ بسبب الإفراط في الإنتاج وفائض في القيمة فينخفض حجم الجيش الاحتياطي من العمال، وتنخفض معدلات البطالة، وترتفع معدلات الأجور. هذا يؤثر سلبا على معدل فائض القيمة، ومن ثم معدل الربح مما يدفع الرأسماليين إلى إحلال الآلات محل العمال، ما يؤدي إلى انخفاض فائض القيمة بشكل كبير نتيجة ارتفاع التكوين العضوي لرأس المال، وبذلك ينخفض معدل الربح، مما يدفع الرأسماليين إلى تقليل تراكم رأس المال، نتيجة انخفاض طلبهم على وسائل الإنتاج، التي تتجه أسعارها نحو الانخفاض، وبذلك تأخذ أرباح المنتجين لها بالانخفاض، وهذا يؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة وتحدث حركة إفلاسات، وتنعكس آثارها على الاقتصاد بأكمله، ويؤدي الى بطالة مزمنة وليست اختيارية.

من خلال ما سبق لم يقدم كارل ماركس نموذجا مخالفا للنموذج الكلاسيكي بل اكتفى بانتقاده وتحليل أسباب انهياره لكن الواقع اثبت فشل الفكر الماركسي، بل أن النظام الاشتراكي يعتبر من أسباب حدوث البطالة في تلك الفترة في قوالب جديدة على رأسها المقنعة.

ثالثا: البطالة عند النيوكلاسيك (Unemployment in the neoclassicism).

في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المليئة بالتناقضات بين الفكر الكلاسيكي الرأسمالي وفكر ماركسي، خرجت المدرسة الحدية التي وضعت اسلوبا جديدا للتحليل، يبعد علم الاقتصاد عن نطاق تحليل العلاقات الاجتماعية، إلى دائرة التحليل النفسي لسلوك المنتج والمستهلك مستنده في ذلك إلى فلسفة

[1] هيلبروتر، روبرت، **قادة الفكر الاقتصادي**، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1979، ص ص 178 -179.

[2] شومبتر، جوزيف، عشرة **من أئمة الاقتصاد (من ماركس إلى كينز)**، ترجمة حسين عمر سلسلة الألف كتاب... رقم 196، مكتبة الشرق بالفجالة، القاهرة، ب ت، ص82.

اللذة والألم، فأصبحت مشكلة علم الاقتصاد في البحث عن كيفية إشباع الفرد أقصى حد ممكن بأقل جهد وكلفة.[1]

والمهمة الأساسية لدى الحدين هي البحث عن قواعد السلوك الرشيد التي تجعل الإنسان العاقل يبحث عن المنفعة القصوى في ضوء المعطيات التي يعيش ضمنها.

وينطلق النيوكلاسيك من مبدأ عزل النشاط الاقتصادي للفرد مستهلكا أو منتجا عن العلاقات الاجتماعية، فكل فرد أو مؤسسة يمثل كيانا منعزلا، لا علاقة له بالبنية الاجتماعية التي تحيط به.

وما تجدر الإشارة إليه أنهم أعادوا تأكيد ثقتهم بقانون ساي للأسواق، ومن ثم أنكروا إمكان تعرض النظام لأزمات إفراط الإنتاج العامة، ومن ثم نفوا إمكان حدوث بطالة على نطاق واسع. كما أنهم بافتراضهم حالة المنافسة الكاملة، ومرونة أسواق العمل، وعدم جمود الأجور، والتي تعمل على علاج البطالة الجزئية في حالة حدوثها في بعض القطاعات، فالبطالة التي تظهر إما أن تكون بطالة اختيارية أو هيكلية.[2]

ولهذا فهم يعتقدون بوجود ميل كامن في النظام يدفعه نحو التوظف الكامل، باستثناء فترات حدوث الكوارث الطبيعية أو الحروب، أو حدوث اضطرابات نقدية شديدة، فقد أنكروا الأزمات العامة والبطالة الواسعة واهتموا بالأجل القصير فقط.

لقد جاء الفكر النيوكلاسيكي مؤيدا للفكر الكلاسيكي، رغم اعتقاده بفكرة ان التوازن الجزئي يؤدي الى سلاسة للتوازن العام

رابعا: النظرية الكينزية(Keynesian theory) .

ترتب على أزمة الكساد العالمي العظيم انتشار البطالة على نطاق كبير، وصار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة المرتفع جداً خلال تلك الفترة اختيارياً، ومن ثم، كيف يمكن الأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكي أن يوفقوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقة التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة حداً من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، لكن لا يجدون وقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تعرض اساسا لبعض التشوهات

العامل لا يملك سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل، ويكون عرض العمل لانهائي المرونة طالما كان العامل عاطلاً وذلك وفقا لكينز. ومن ثم فإن مستوى التوظف لا يتوقف على جانب العرض بل على

[1]W. S. Jevons; **The Theory of Political Economy**, Fourth Edition, Macmillan and company, Lad London 1911, p12.
[2] A.C. Pigou, **The Theory of Unemployment**, Macmillan, London, 1933, P.252.

جانب الطلب. وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي، يقرر أن حجم التوظف يتحدد عن طريق الطلب الكلى الفعال [1] .

ومن الطبيعي، فإن زيادة الطلب الكلى تؤدى إلى زيادة الطلب على العمل ما يترتب عليه الارتفاع بمستوى التوظف، ومن ثم، تقليل حجم البطالة.

ووفقاً لكينز، فإن الأسعار والأجور لا تتسمان بالمرونة الكافية، كما اعتقد كل من الكلاسيك النيوكلاسيك وذلك بسبب عدم كمال الأسواق وعدم التأكد والتعاقدات فيما بين رجال الأعمال والعمال [2]. وهذا ما يؤدى إلى ظهور البطالة الإجبارية واستمرارها.

غير أنه وفقا لكينز توجد بعض العوامل التي تعقد حل مشكلة البطالة الإجبارية منها زيادة تفضيل السيولة، والتقدم الفني وزيادة رصيد رأس المال في المجتمع، لأن هذا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الإنتاج عند نفس مستوى التوظف و / أو تقليل المطلوب من العمالة عند مستوى الناتج نفسه. كما يرى كينز أن وجود البطالة ذاتها يعد سبباً من أسباب قصور الطلب الكلى، حيث يترتب عليه انخفاض الدخول لدى الأفراد، ومن ثم انخفاض انفاقهم الاستهلاكي وبالتالي انخفاض الطلب الكلى. ومن ثم، فإن سياسة تخفيض الأجور بوصفها علاجاً لمشكلة البطالة يمكن أن يزيد من حدتها.

ولذا، فإن العلاج الأساسي للبطالة عند كينز يتمثل في زيادة الطلب الكلى من خلال إتباع سياسات مالية توسعية[3]. وعليه، فلابد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتنافى مع فكرة تحقق التوازن التلقائي عند مستوى التوظف الكامل، وهو الموقف السائد من قبل كل من الكلاسيك النيوكلاسيك.

يتضح مما سبق، أنه يكون لكينز الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلى الفعال، ولذا تسمى البطالة الإجبارية وفقاً لهذا التحليل أحياناً بطالة قصور الطلب، فضلاً عن أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل ومن ثم، يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظف الكامل هو حالة أكثر [4] واقعية، ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل إلا بمحض. ولذا، فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلى لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسات المالية التوسعية.

---

[1] يمثل نقطة تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي، اذ عندها يعظم المنظمون ارباحهم المتوقعة.

[2] - Felder B., Homburg S., **Macroeconomics and New Macroeconomics**, op. cit., PP. 110, 111.

[3] علا خواجة، "**أوضاع البطالة والتشغيل في مصر**، سلسلة أوراق بحثية، ع (19)، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة، 2001، ص4.

[4] - Routh G**., Unemployment: Economic Perspectives**, op. cit., P. 3.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لمشكلة البطالة.

تطور تناول مشكلة البطالة بالتحليل والتفسير بتطوير النظرية الاقتصادية التي استطاع تفسير التحولات الراهنة في أسواق العمل، في محاولة لفهم أعمق لأسباب البطالة وسبل معالجتها في سياقها المعاصر.

أولا: النظريات النقدية في تفسير البطالة.

ينتمي أصحاب هذه النظريات إلى المدرسة الكلاسيكية، التي ترى بأن النظام الرأسمالي يتمتع بقدرة عالية على الاستقرار الداخلي، دون الحاجة إلى التدخل الحكومي، وبقدرة النظام على تحقيق التوظف الكامل، معتقدين بصحة قانون ساي للأسواق، أما التقلبات التي تحدث في مستوى الناتج والدخل والتوظف فإن سببها حسب رأيهم وجود أخطاء في السياسة النقدية، وإلى تدخل الدولة في آليات السوق، وهم يرون أن للنقود دورا كبيرا ومهما في الاقتصاد القومي في تفسير بطالة الدورة الاقتصادية.

ولقد ربط هؤلاء بين حدوث الدورة الاقتصادية، وعكس توضيح ذلك فيما يأتي:

1-نظرية هوتري R.G. Hawtrey: في بداية القرن العشرين قام هوتري بدراسة الدورة الاقتصادية خلال الفترة (1815 - 1914)، وخلال هذه الفترة سادت قاعدة الذهب، وقد اعتبر هوتري الدورة الاقتصادية ظاهره نقدية، تحدث في ظل تفاعل علاقات الأطراف الثلاثة وهي المستهلكين، التجار والبنوك، نفرض أولا أن البنوك قد تمكنت من إعادة بناء أرصدتها واحتياطاتها السائلة خلال فتره الركود، وأن كمية النقود قد زادت نتيجة دخول كمية من الذهب داخل البلاد (بافتراض قاعدة الذهب، بسبب فائض الميزان التجاري، لذلك تقوم البنوك بتخفيض سعر الفائدة على القروض، ما يغري التجار زيادة الطلب على القروض لزيادة مخزونهم السلعي، وهذا يشجع المنتجين على زيادة حجم الإنتاج، ومن ثم يقومون بتوظيف المزيد من عناصر الإنتاج، وتوزيع القروض على أصحاب هذه العناصر، ويستخدمون الدخول التي حصلوا عليها في شراء السلع الاستهلاكية، مما يشجع التجار على طلب المزيد من القروض، وتوجيه الأوامر إلى المنتجين لإنتاج المزيد من المنتجات، وهذا يؤدي إلى زيادة طلب المنتجين على عناصر الإنتاج، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل والإنفاق الاستهلاكي وهكذا، ما يؤدي إلى حدوث موجة تراكمية من الانتعاش، فتزيد فرص التوظف والدخل والإنفاق، وتنخفض معدلات البطالة إلى حدها الأدنى، وسرعان ما تصل هذه الموجة إلى ذروتها بسبب العوامل الاتية :

- التضخم خاصة بعد أن يصل النظام إلى مرحلة التوظف الكامل .
- انخفاض الاحتياطيات السائلة لدى البنوك .
- حدوث خلل في ميزان المدفوعات، نتيجة زيادة الواردات وانخفاض الصادرات.

وعندما يصل الانتعاش إلى نهايته، تبدأ البنوك بزيادة أسعار الفائدة، عندها تحدث نقطة تحول، حيث تبدأ مرحلة الركود، ما يؤدي إلى تعطل الطاقات الإنتاجية وتظهر البطالة، وتنخفض الأجور والأرباح[1].

لكن مرحلة الركود سرعان ما تصل إلى نهايتها حينما تزداد الاحتياطات لدى البنوك تعود حالة التفاعل السابقة بين الأطراف الثلاثة.

2-نظرية كنوت فيكسلWicksell Kunt: فسر فيكسل الحركات الدورية للنشاط الاقتصادي من خلال الفرق بين سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الطبيعي، وما يولده هذا الفرق من تغير في حجم الائتمان المصرفي، ومن حركات تراكمية في حجم النشاط الاقتصادي، إما صعودا نحو الانتعاش ومنه انخفاض البطالة أو هبوطا نحو الركود ومنه ارتفاع البطالة، ويمثل سعر الفائدة العيني النتاجين الحدية الحقيقية لرأس المال.

فإذا كان سعر الفائدة النقدي أقل من سعر الفائدة الطبيعي، فإن هذا سيشجع المستثمرين على الاقتراض من البنوك، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج، ومع افتراض حالة التوظيف الكامل، فإن الزيادة التي ستحدث في قطاع السلع الاستثمارية لا بد أن تكون على حساب السلع الاستهلاكية، وهكذا تنطلق حركة توسعية في الاقتصاد، وتنخفض البطالة إلى أدنى مستوى لها، كما أن زيادة الطلب على عوامل الإنتاج في قطاع الصناعات الاستثمارية، من شأنه أن يرفع من دخول أصحاب هذه العوامل، ما يؤدي إلى ظهور التضخم، ما يدفع السلطات النقدية للتدخل وذلك برفع سعر الفائدة النقدي للحد من الائتمان.

وإذا ارتفع سعر الفائدة النقدي إلى مستوى أعلى من سعر الفائدة الطبيعي، فإن هذا سيؤدي إلى ظهور حركة انكماشية في الاتجاه المعاكس للحركة التوسعية السابقة، حيث يقل الطلب على الائتمان ويضعف الاستثمار وتنخفض الأسعار وتظهر البطالة وتنخفض الأجور .....[2]

3-نظرية هايك F.A. Hayek: يرى الاقتصادي النمساوي فردريش فون هايك أن مشكلة البطالة الدورية، تنشأ بسبب إنتاج السلع الاستثمارية، وما يسببه ذلك من اضطراب في هيكل الإنتاج، وهذا ك الإفراط سببه قدرة البنوك على خلق الائتمان الذي يتجه لإنتاج هذا النوع من السلع.[3]

يرى هايك أن هيكل الإنتاج في البلد يتكون من خمس مراحل، يتم في المراحل الأربع الأولى صناعة السلع الوسيطة، بينما تقوم المرحلة الخامسة بإنتاج السلع الاستهلاكية، كما هو موضح في الشكل ادناه ويبين

---

[1] عبد المنعم احمد، **البناء الأزمات والسياسة النقدية**، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1953، ص ص 15-23.

[2] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق، ص ص368-369.

[3] نفس المرجع سابق ص370.

سقف الشكل، وسائل الإنتاج البدائية الأرض والعمل التي يتم استخدامها في جميع مراحل الإنتاج، وأطلق على المراحل الأربع الأولى المراحل العليا للإنتاج، وفيها تتم عملية صناعة وسائل الإنتاج، وأطلق على المرحلة الخامسة المرحلة الدنيا، وفيها تتم عملية صناعة السلع الاستهلاكية، وفي كل مرحله يتم استخدام مدخلات تم صناعتها في المرحلة السابقة إضافة إلى وسائل الإنتاج .

الشكل (6)_مثلث القيمة–نموذج هايك.

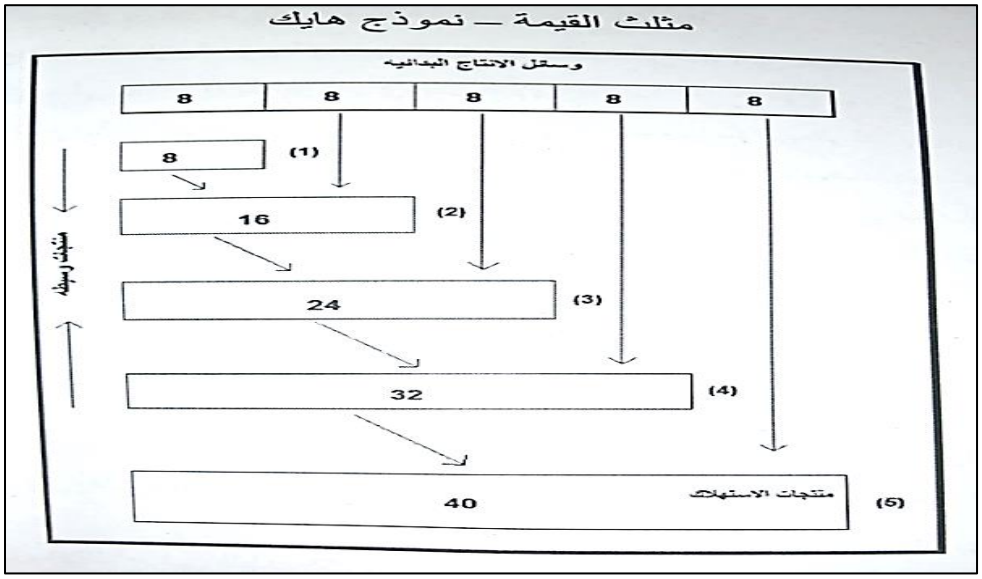

المصدر: احمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص102.

ويعطي هايك أهمية خاصة للنسبة بين إنتاج السلع الوسيطة وإنتاج السلع الاستهلاكية، باعتبارها نسبة هيكليه لها دلالة مهمة فاذا قرر المجتمع الادخار فان ذلك الجزء من الدخل موجه الى سوق راس المال اما إذا قرر الاستهلاك فان ذلك الجزء من الاجر يوجه الى السلع الاستهلاكية.[1]

والعامل الهام الذي يحقق التوازن في قرارات الأفراد بين الادخار والاستثمار هو سعر الفائدة، الذي يتحدد بتلاقي المدخرات مع الطلب عليها.

وينطلق هايك من الفرض الكلاسيكي القائل بأن الاقتصاد يكون في حالة توازن، عند التوظف الكامل، ما يؤدي إلى ثبات مستوى الدخل الحقيقي.[2]

فاذا تم افتراض ان المجتمع قرر زيادة الادخار من خلال تغيير ميله الادخاري ومن ثم ميله الاستهلاكي، فان هذا يشجع المستثمرين على استغلال الموارد في المراحل العليا من الإنتاج، وبما أن المجتمع في حالة

---

[1] البنا، عبد المنعم احمد، **الازمات والسياسة النقدية، مكتبة النهضة المصرية**، القاهرة، ط2، 1953/1952، ص25.

[2] ارنولد، دانييل، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 141 والتوزيع، بيروت، 1992، ص154.

توظف كامل، فإنه لن يتمكن من زيادة استخدام الموارد في هذه المراحل، إلا على حساب المراحل الدنيا من الإنتاج، وهذا يؤدي إلى حدوث نقص في السلع الاستهلاكية، نتيجة زيادة أسعار السلع الاستثمارية، ويؤدي زيادة الادخار إلى انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي، وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية، ومن ثم انخفاض أرباح منتجيها، وهذا يؤدي إلى خفض حجم إنتاجها، وهذا يعني زيادة عدد المراحل العليا للإنتاج وتبقى الموارد تتنقل بين هذه المراحل، تبعا لمعدلات الربح المتحققة فيها، حتى تنخفض الفروق فيما بينها، إلى أن يستقر الوضع.

وخلال هذه العمليات يحدث اختلال في مستويات الإنتاج والعمالة والدخل نتيجة تغير هيكل الإنتاج، بينما ينخفض حجم الدخل والناتج وتزيد البطالة في المراحل الدنيا من الإنتاج، بينما يتزايد حجم الدخل والناتج والتوظف في المراحل العليا للإنتاج، ويرى هايك أن هذه التقلبات سوف تكون مؤقتة، وتستطيع التغيرات النسبية في الأسعار علاجها وإعادة التوازن، بعد أن يصبح المجتمع أكثر إنتاجية، ويمكن تعويض المستهلكين الذين ضحوا خلال الفترة السابقة. بزيادة استهلاكهم في مرحلة زمنية لاحقة، ويحدث العكس إذا قرر المجتمع زيادة ميل الاستهلاكي وتخفيض ادخاره.

ومنه يمكن القول ان هايك يرى بوجود البطالة الاحتكاكية وانتقال اليد العاملة بين قطاعي السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية دون التأثير على حالة التوظيف الكامل العامة لان هذا النوع قد يحدث اختلالات مؤقتة تستطيع تغيرات أسعار الفائدة ومنه الادخار والاستثمار ومعالجتها.

4-نظرية ميلتون فريدمانMilton Friedman:

يمثل فريدمان وأنصاره تيارا شهيرا يعرف بالمدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو، إذ يمكن تفسير التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظف من خلال التغيرات التي تحدث في عرض النقود، فهم يعتقدون ان النظام الرأسمالي مستقر ، فهو لا يتعرض للتضخم والبطالة والركود إلا من خلال التقلبات الكبيرة التي تحدث في الرصيد النقدي عرض النقود، لذلك فهم يميزون بين آثار السياسة النقدية في الأجل القصير وآثارها في الأجل الطويل، ولتوضيح ما ذهبوا إليه نفرض أن البنك المركزي سوف يتبع سياسة نقدية توسعية، لذلك فهو ينزل إلى السوق مشتريا للسندات الحكومية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبذلك ينخفض العائد عليها، مما يؤدي إلى حدوث تغير في كمية الأوراق المالية لدى الأفراد، فالأفراد أصبحوا يملكون مزيدا من النقود وكمية أقل من الأصول المالية، ولما كانت دالة الطلب على النقود عند فريدمان ثابتة في الأجلين القصير والمتوسط، فإن الأفراد في مثل هذه الحالة سوف يزيدون من إنفاقهم الاستهلاكي والاستثماري ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي .

وسوف تعمل هذه السياسات على زيادة الإنتاج الحقيقي، وتنخفض البطالة عن مستواها العادي نتيجة تشغيل الطاقات العاطلة، وقد لا يحدث ارتفاع في الأسعار نتيجة مرونة الجهاز الإنتاجي، لكن إذا استمرت السياسة التوسعية في عرض النقود، فإنها ستؤدي إلى حدوث تضخم في الأجل الطويل، دون أن تتمكن من تخفيض معدل البطالة.

أما إذا حدث انكماش نقدي، فان الأسعار قد لا تنخفض مباشرة، لأن رجال الأعمال يحتاجون إلى فترة من الزمن حتى يقتنعوا بأن هذا الانخفاض حقيقي، ومن ثم يقوموا بتعديل خططهم الإنتاجية، كما أن العاطلين عن عمل قد لا يقتنعوا مباشرة بانخفاض الطلب على خدماتهم وذلك لرفضهم فرص العمل التي تعرض عليهم، معتقدين بأنهم سيجدون أعمالا أفضل وأجورا أعلى، وهذا يؤدي إلى امتداد فترة البحث عن عمل (التعطل)، لذلك قد تطول فترة البطالة والانكماش.[1]

ثالثا: منحنى فيلبس

ركز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكينزية على قضية البطالة والتوظف، وذلك لكون النظرية العامة لكينز انعكاسا لمشكلة البطالة، وانعدام التوظف الكامل خلال فترة الكساد الكبير (1929-1933)، لكن بعد الحرب العالمية الثانية بدأت مشاكل التضخم بالظهور مع تراجع واضح لمعدلات البطالة، مما وجه اهتمام بعض الاقتصاديين لدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم، حيث نشر فيلبس دراسة مهمة تبين العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في بريطانيا خلال الفترة 1861 - 1975 وقد لاحظ وجود علاقة قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغير في معدلات الأجور النقدية.[2]

وفي عام 1960 قام ريتشارد ليبسي[3]بدراسة هذه العلاقة، حيث لاحظ وجود علاقة بين معدل التغير في الأجر النقدي، ومعدل التغير في الطلب على العمل في سوق العمل.

وقام كل من بول سام ولسون وروبرت سولو بإجراء دراسات مماثلة، وقد لاحظا وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.[4]

وأصبحت هذه العلاقة تعرف بمنحنى فيلبسPhillipsCarve، وفي ضوء المنطق الذي بينه منحنى فيليبس، فقد ساد الاعتقاد بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم، كما أن وجود معدل

---

[1] جوارتيني، جيمس ووريجارد ستروب، **الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص**، مرجع سابق، ص427.

[2] A. W. Phillips; **The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom,** 1861-1957, Economica, Vol. 25, 1958, PP 283-299. R. Libsey; The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage

[3] R. Libsey; **The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the U.K,** 1862-1957, A Further Analysis, Economica, Vol. 60, Feb. PP 1-31.

[4] P. A. Samuelson and R. Solow, Vol. 50, May 1970, PP 177-194.

معين من التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل الوصول إلى مرحلة التوظف الكامل، لذلك فإن مشكلة السياسة الاقتصادية في الدول الرأسمالية هي الوصول إلى التوليفة المثلى بين معدل مقبول للبطالة ومعدل معتدل للتضخم: معدل التضخم = معدل زيادة الأجور – معدل نمو إنتاجية العمل.

ويتضح من الشكل ادناه أن معدل البطالة يساوي 5.5% من قوة العمل، إذا كانت الأجور النقدية تتزايد بنسبة 3% سنويا، وتزداد كذلك إنتاجية العمل بنسبة 3% سنويا، وبذلك يكون معدل التضخم مساويا الصفر، ومن الممكن خفض معدل البطالة إلى أقل من 5.5%، مقابل السماح بزيادة معدل التضخم، وهذا يعني وجود مقايضة بين البطالة والتضخم، ويبين ميل المنحنى عند كل نقطة شروط التبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير، مع افتراض استقرار كل من الأجور والأسعار.

الشكل (7) منحنى فيليبس

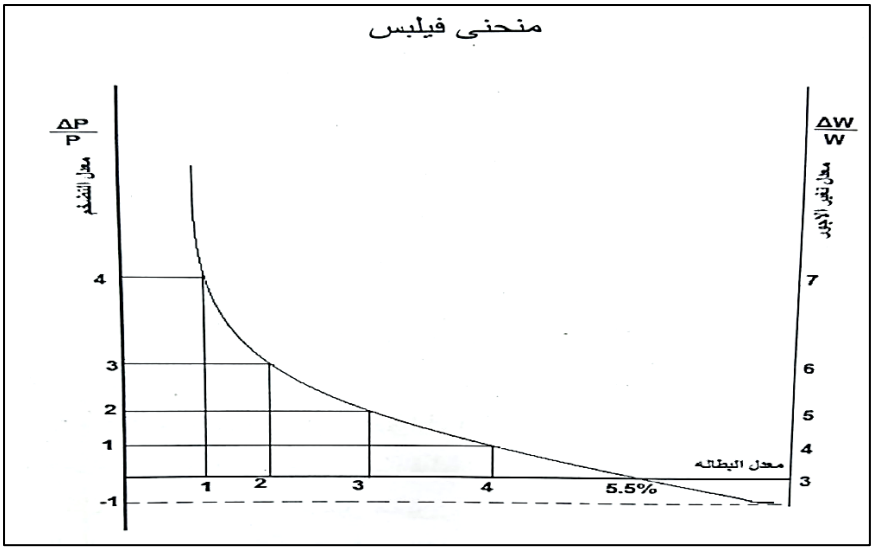

المصدر: د.احمد سليمان خصاونة ،مرجع سابق ،ص111.

وعليه رغم الحفاوة التي استقبل بها منحنى فيلبس من قبل الاقتصاديين وصناع السياسة الاقتصادية[1]، إلا أنه لم يستطع وضع تفسير نظري مقبول يوضح سبب العلاقة السالبة بين التضخم والبطالة، كما لوحظ خلال فترة السبعينات من القرن العشرين اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة في الولايات المتحدة وأوروبا، وهو أمر يتعارض مع منطق منحنى فيلبس، وبهذا عجز الكنزيون عن تفسير مشكلة الركود التضخميStagflation ، نتيجة تزامن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.[2]

[1] احمد سليمان خصاونة، **اقتصاديات العمل والبطالة**، نفس المرجع السابق، ص ص111-112.

[2] زكي رمزي، **التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية**، مرجع سابق، ص ص 133-144.

وقد أدت الاختلالات الحاصلة في جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي منذ أواخر الستينات والسبعينات من القرن الماضي، إلى انتهاء العلاقة بين البطالة والتضخم.

فأنكر عدد من الاقتصاديين وجود علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل، وبينوا بأن منحنى فيلبس يأخذ شكل رأسي في الأجل الطويل.

ومنه فعملية المبادلة بين البطالة والتضخم تحدث في الأجل القصير فقط، ويكون معدل البطالة مساويا لمعدل البطالة الطبيعي في الأجل الطويل، مهما بلغ معدل التضخم، لأن منحنى فيلبس يتخذ في هذه الحالة شكلا رأسيا. وإذا كان معدل البطالة السائد يختلف عن معدل البطالة الطبيعي، فهذه الحالة تمثل وضعا غير مستقر، مما يؤدي إلى تغير معدل التضخم باتجاه معاكس لتغير معدل البطالة، حتى يصل الاقتصاد إلى معدل البطالة الطبيعي، حيث تتوازن أسواق العمل، ولن تكون هناك ضغوطا للأعلى أو للأسفل من أجل تغيير معدلات الأجور والأسعار. [1]

رابعا: نظرية ارتفاع معدل البطالة الطبيعي:

خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، كان هناك جدل كبير حول مشكلة الركود التضخمي Stagflation، مما أدى إلى ظهور تيار فكري ينتمي إلى المدرسة النيو كلاسيكية، محاولا إيجاد تفسير لمشكلة البطالة في الدول الرأسمالية من خلال معدل البطالة الطبيعي .

تكون عنده القوى المؤثرة في عملية صعود أو هبوط الأسعار والأجور في حالة توازن، مع عدم وجود ميل لارتفاع معدل التضخم أو لانخفاضه، كما يكون الاقتصاد القومي في حالة التوظف الكامل، وطبقا لهذه النظرية فإن معدل البطالة الذي يتناسب مع معدل التضخم هو معدل البطالة الطبيعي، ويكون منحنى فيلبس في الأجل الطويل على شكل رأسي، منطلقا من الأسفل عند مستوى البطالة الطبيعي متجها نحو الأعلى، كما سبق شرحه.[2]

ومن أجل الحد من الانزعاج الناشئ من الإحصاءات الرسمية حول مشكلة البطالة فقد قام هؤلاء بوضع بعض الأسباب التي يرونها كافية لتفسير سبب ارتفاع معدل البطالة الفعلي، نتيجة ارتفاع معدل البطالة الطبيعي ومن أهم هذه الأسباب:

1-**التغير الذي حدث في هيكل قوة العمل:** من خلال ارتفاع نسبة مشاركة كل من المراهقين والشباب والأقليات والإناث والوافدين في قوة العمل، مما أدى إلى حدوث ارتفاع في معدل البطالة الطبيعي، فمثلا يؤدي ارتفاع نسبة مشاركة الشباب والمراهقين في قوة العمل إلى زيادة متوسط معدل البطالة، لأن معدل

[1] Paul A. Samuelson and William D. **Nordhaus, Economics**, 14th Edition, McGraw-Hill, International Edition 1992.P610.

[2] Ibid, Paul A. Samuelson and William D. **Nordhaus, Economic** ، P 610.

البطالة بين هؤلاء عادة ما تكون أعلى من معدل البطالة من البالغين، وذلك بسبب كثرة تنقلهم من مهنة إلى أخرى، وبسبب كثرة تغير أماكن إقامتهم، وأحيانا بسبب عودة الكثير منهم إلى المدارس ومراكز والمعاهد لمتابعة التعليم والتدريب، وكذلك الامر بالنسبة للمرأة و الوافدين من العالم الثالث[1].

2-تأثير سياسات الرفاه الاجتماعي: يشير مارتن فيلدشتاين في ضوء نظم إعانة البطالة والرعاية الاجتماعية، فإن التحويلات المالية توفر ما يقرب من ثلثي الدخل الصافي للعامل الذي يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي، وهذا ما يترتب عنه إطالة مقصودة لفترة البحث عن وظيفة جديدة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة على المستوى القومي .

لذا يقترح بعض الاقتصاديين إلى فرض ضريبة على تعويضات البطالة بنفس النسبة التي تفرض على الدخول الأخرى، كما ينادي آخرون بضرورة إلغاء بونات الطعام الرخيص وجميع أشكال المساعدة للفقراء والمحتاجين حتى يتم إجبارهم على الخروج إلى سوق العمل وقبول معدلات الأجر السائدة.[2]

3-تزايد البطالة الهيكلية: عادة يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة وجود حاله عدم توافق بين خصائص ومؤهلات بعض مجموعات العمال، ويبين الخصائص والمؤهلات المطلوبة لشغل فرص العمل الجديدة. لذلك يحتاج العاطلون عن العمل إلى فترة حتى يتم إعادة تدريبهم وتأهيلهم حتى يتمكنوا من إشغال الوظائف الجديدة.

ويرى جيمس مدوف أن معدل البطالة الطبيعي في الولايات المتحدة، ارتفع بنسبة 1% خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، بسبب البطالة الهيكلية.[3]

4-تأثير قوة نقابات العمل: يرى بعض الاقتصاديين إلى أن معدل البطالة الطبيعي قد ارتفع أخيرا، بسبب قوة النقابات، الأمر الذي جعل معدلات الأجور غير مرنة، مما يحد من إمكانية زيادة طلب رجال الأعمال على العمال العاطلين، ويرى ميلتون فيردمان إلى أن المعدل الطبيعي للبطالة يتجه نحو الارتفاع، بسبب وجود قوانين الحد الأدنى للأجور وبسبب قوة نقابات العمال،[4]ويشير بعض الاقتصاديين ان ذلك ساهم في العقود الأخيرة في زيادة معدل البطالة الطبيعي بما لا يقل عن1 %.[5]

رابعا: نظرية البحث عن عمل(Job search theory): طبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم

---

[1] Paul A. Samuelson and William **Nordhaus, Economics**, OP. Lit, P.617

[2] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق، ص ص421-422.

[3] Paul a. Samuel son and William **nordhaus, Economic,** op. Cit, p612.

[4] Militon Friedman, **The Role of Monterrey policy, American economic review**, March, 1968, p1-17.

[5] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق، ص 426.

وهيكل الأجور المقترن بها. ومن ثم، فإنه وفقاً لهذه النظرية، فإن البطالة السائدة في الاقتصاد – البطالة الاحتكاكية – تعد سلوكاً اختيارياً، ينتج عن سعى العمال إلى الحصول على أجور أعلى وفرص عمل أكثر ملائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة. ومن ناحية أخرى، فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلاً من شغلها بأول المتقدمين، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر ملائمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم.

بالرغم ما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة إلا أنه يوجه إلى هذه النظرية عديداً من الانتقادات أهمها[1]:

–ان هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية. ولكن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، ومن ثم، فإن غالبية البطالة تكون اجبارية وليست اختيارية.

–أوضحت عديد من الدراسات التطبيقية وبخاصة في الدول المتقدمة أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفاً وليس متعطلاً، كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف دون مرور الفرد بحالة بطالة.

– من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

– تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

خامسا: نظرية الاختلال(Disequilibrium Theory)

تقوم هذه النظرية على ان الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل[2]. ونتيجة لذلك، قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية. ومنه فهي تتوافق مع الفكر الكينزى، فضلاً عن ذلك، فإن نظرية الاختلال لا يتوقف بحثها عن أسباب

[1] د على عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص ص52–53.

[2] يكون تغير الأجور في حدود صغيرة لأن هذا يرتبط بسلوك العمال الذين اعتادوا عليه، المزيد من الإيضاح يرجع إلى:
Romer D., Advanced Macroeconomics, **The Mc-Graw Inc, New York, International Edition**, 1996, PP 440-442.

البطالة في سوق العمل فقط، بل يمتد أيضاً إلى تحليل مشكلة البطالة من خلال العلاقات المتشابكة بين سوقي العمل والسلع. وينجم عن علاقات التشابك فيما بين هذين السوقين نوعان من البطالة هما:

ا – **البطالة الكلاسيكية:** يقترن هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض عرض في سوق العمل. ويرجع سبب البطالة هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال، ما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل، وبالتالي عدم زيادة عرض السلع، وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية وانخفاض أرباح رجال الأعمال.

ب – البطالة الكينزية: تتميز بوجود فائض عرض في كل من سوق العمل وسوق السلع، ومنه وجود قصور الطلب في سوق السلع، ما ينتج عنه زيادة العرض ووجود مخزون، وبالتالي، يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن تجد من يشتريها.

استطاعت نظرية الاختلال ان تحدد سبب أساسي واحد هو انخفاض مستوى الإنتاج، الذي يرجع بدوره إلى انخفاض ربحية الاستثمارات بسبب زيادة الأجور وفقاً للنظرية الكلاسيكية، أو لعدم وجود الطلب الكافي وفقاً للنظرية الكينزية.

سادسا: نظرية تجزئة سوق العمل (Segmemtatiom theory of labor market): تفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما: سوق رئيس وسوق ثانوي[1]، وترجع أسباب هذه التجزئة إلى أسباب تاريخية تعزى إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، أو إلى التغيرات التقنية كما تفترض النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما.[2]

اما النوع الأول أي السوق الرئيس: فهو سوق المنشأة كبيرة الحجم التي تستخدم فنوناً إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة وتعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ومن ثم، يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى وتتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

---

[1]Agenor P. R., **"The Labor Market and Economic Adjustment", International Monetary Fund: Staff Papers**, IMF, Washington, Vol. 43, Iss. 2, Jun. 1996, http://80- proquestumi.com., 21/12/2002, PP 263-267.

[2] – ليلى الخواجة، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان : البطالة في مصر** ، ص 191.

أما النوع الثاني وهو السوق الثانوي فهو سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل. ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلاً عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقاً لظروف النشاط الاقتصادي، ومن ثم، يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة، خاصة في ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق[1].

المطلب الثالث: سياسات علاج البطالة

أولا: سياسات العلاج العاجلة في الدول المتقدمة:

ان الهدف الرئيسي من التحليل النظري والتفسير السببي لمشكلة البطالة هو الوصول للسياسات العلاجية المناسبة التي تضمن حلا نهائيا لمشكلة البطالة دون احداث اثار سلبية في جوانب اقتصادية أخرى، يمكن تصنيفها الى حلول استعجالية وأخرى استراتيجية والتي يمكن تطبيقها في الدول المتقدمة باعتبارها بطالة مؤقتة، ويكمن تصنيفها من باب الينبغيات التي تخلو من التفسير العلمي، وتفتقد الرؤية السليمة لواقع الرأسمالية، ولا تمتلك آليات التنفيذ. ويمكن تصنيف هذه المقترحات الاتية :

1- رفع معدل النمو الاقتصادي: ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية، الى تبني السياسات الاقتصادية الرامية الى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار وزيادة في معدلات التراكم قياسا على أن زيادة معدلات النمو كانت دوما، وحتى عهد قريب، تصطحب بارتفاع في الطلب على قوة العمل.[2]

غير ان هذا الاقتراح أصبح الآن يتحقق في البلدان الصناعية المتقدمة، دون خلق فرص إضافية للتوظف كما أن هناك من يرى أن معدل النمو الاقتصادي بالبلدان الصناعية المتقدمة، لا يمكن له الآن أن يتجاوز 2% أو 2.5% سنويا بسبب قيود العرض، وأن أي محاولة للارتفاع بهذا المعدل فوق تلك الحدود، سوف تؤدي حتما إلى انفلات معدلات التضخم.[3] كما أن إمكانات زيادة النمو من خلال سياسات التوسع في الطلب الكلي، باتت محدودة في رأي عدد كبير من الاقتصاديين.

---

[1] **Markets in an Era of Adjustment, Case Studies: Chile, Vol**. (2) Issues Papers, Edited by: Horton S., and Others, W. B., Washington, D. C., 1994, PP 169-172.

[2] ILO**: World Employment 1996/97**, National Policies in a Global Context, Geneva, 1996, pp. 77-97.

[3] R. Torres and J. P. Martin: "**Measuring Potential output in the seven major OECD countries",** in: OECD Economic Studies, Spring 1990; C. Adams and D. Coe: "A System Approach to Estimating the Natural Rate of Unemployment and Potential Output for the United States," in IMF Staff Papers, June 1990; D. Coc and K. Krueger: "Wage Determination, the Natural Rate of Unemployment and Potential

2-خفض تكلفة العمل :

ان خفض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات، وبالتالي تقوية الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال.[1] كما يرى أنصار هذا الحل أن التضخم في البلدان الصناعية يعود إلى تضخم التكاليفCost-push Inflation ، ومن بينها تضخم الأجور .Wage Inflation ولهذا يعتقد هؤلاء أن تخفيض الأجور سوف يسهم في خفض معدلات البطالة والتضخم. وللوصول إلى هذا الهدف يقترحون ما يأتي:

- إعادة النظر في نظم الأجور التعاقدية وآلية المفاوضات بين العمال ورجال الأعمال بشأن تغييرات الأجور، وعلى النحو الذي يلغي - أو يقلل إلى أدنى الحدود - دور نقابات العمال. [2]

- إعادة النظر في الأجور الاجتماعية الممثلة في مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي المختلفة مثل إعانات البطالة، التأمين الصحي التأمين ضد أخطار العمل، والشيخوخة ... إلى آخره، من خلال زيادة التكلفة التي يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية، وخفض هذه المزايا من ناحية أخرى، وبما يخفف من كلفة هذه الأجور عن كاهل رجال الأعمال.

- الأخذ بنظام المشاركة في الأرباح كنوع من الأجور المدفوعة، حيث يحصل العامل في نهاية السنة على جزء من أجره كحصة من أرباح المشروع في ضوء إنتاجيته المحققة. وهو نظام يقلل من كلفة الأجور ويحفز العمال على زيادة إنتاجيتهم.

- أضف إلى ذلك أن هذه الآراء تنظر إلى الأجور على أنها فقط عنصر تكلفة، ينبغي خفضه، ولا تنظر للأجور باعتبارها دخلا رئيسيا لغالبية السكان، ومن ثم المصدر الرئيسي للطلب المحلي والمحفز الرئيسي للطلب الكلي عموما.

3- تعديل ظروف سوق العمل: لا يزال عدد كبير من الخبراء والاقتصاديين أسرى تعاليم الاقتصاد الكلاسيكي، الذي كان يفسر البطالة من خلال مقولة عدم مرونة أسواق العمل، أي عدم مرونة تغير الأجور بحسب ظروف العرض والطلب، وأن جمود هذه الأسواق يرجع إلى تدخل نقابات العمال وتعنتها، وتدخل الحكومات في أسواق العمل بالتشريعات التي تجمد من تشغيل آليات العرض والطلب في تلك الأسواق. ولهذا، يرى هؤلاء أن علاج أزمة البطالة يقتضي تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل وعلى النحو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة ويقترحون في سبيل ذلك عددا من الحلول أهمها ما يأتي:

---

[1] يتبنى هذا الرأي خبراء منظمة العمل الدولية. **تقرير التوظف العالمي لسنة 96/1997** .سالف الذكر، ص 90 - 93.

[2] D. Soskice: "**Wage determination and the changing role of institutions in advanced industrialized countries,**" in: Oxford Review of Economic Policy, Vol.6, No. 4, 1990, pp. 36-61.

– إلغاء قوانين الحد الأدنى من الأجور.

–تعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي، على النحو الذي يجعل هناك توازنا بين الدخول التعويضية المدفوعة للعاطلين، والحاجة إلى حفز ميولهم للعمل[1].

– التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للمتعطلين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.[2] (*)

– تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات القطاع غير الرسمي، وإزالة ما يعترضها من عقبات إدارية وحكومية، وتسهيل حصولها على الأراضي والائتمان الميسر والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة، ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق الوطنية والعالمية.

– تشجيع التقاعد المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلا من هؤلاء الذين أحيلوا إلى التقاعد.

– تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتيسير تداولها، المساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه، ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال.

– تقاسم الأعمال Work – Sharing وجوهر الفكرة يتجسد في إعادة توزيع حجم العمل على عدد أكبر من العمال، بحيث ينتج عن ذلك: احتفاظ العمال المشتغلين فعلا بوظائفهم وإتاحة الفرصة لتشغيل عمالة إضافية، ويكون ذلك من خلال تخفيض ساعات العمل وتخفيض الأجور[3].

ومنه مشكلة البطالة بشكل عام، يمكن القول إن جوهر السياسات السابقة يصب في هدف خفض الأجور، وجعلها مرنة ووسيلة لخفض نفقات الإنتاج وهذا يهدف لمعالجة مشكلة الركود التضخمي الذي ينتج عن ارتفاع التكاليف. ان هذه السياسات تعتبر محبطة في حق العمال، كما لا يمكن تطبيقها في كثير من الوظائف والصناعات.

---

[1] منظمة العمل الدولية. **تقرير التوظف العالمي لسنة 96/1997** – مصدر سبق ذكره، ص 94.

[2] **(*)** في الاقتصادات التي تتسم بسرعة التقدم التكنولوجي، يبدو أن سياسات التدريب وإعادة التدريب لا معنى لها. وقد تساءل جيريمي ريفكين، على سبيل المثال، في حالة الاقتصاد الأمريكي: التدريب على ماذا، إذا كانت الآلات المتقدمة تحل – تقريبا – مكان جميع أنواع العمل الإنساني؟ وقد أشار إلى أنه في عام 1993 تبين أن أقل من 20% من العمال العاطلين الذين أعيد تدريبهم طبقا لبرنامج إعادة التدريب الفيدرالي استطاعوا أن يجدوا عملا، وبأجر يصل بنسبة 20% عما كانوا يحصلون عليه من قبل. انظر: جيريمي ريفكين – نهاية العمل ... مصدر سبق ذكره، ص 36.

[3] W. K. Roche, B. Fynes and T. Morrissey**: "Working time and employment: A review of international evidence"**, in: Internationl Labour Review, ILO, Vol. 135, No. 2, 1996, pp. 129-157.

4-الحاجة إلى بيئة دولية مواتية:

وحدث انفلات في حجم السيولة الدولية، وسيطرت الفوضى على أسواق النقد الدولية، وبرزت نزعة الحماية والكتل الاقتصادية الإقليمية، وعومت أسعار الفائدة، وبرزت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، فكل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع درجة اللايقين وزيادة حجم المخاطر في المعاملات الدولية، مما أثر بالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي المحلي ومتغيراته الأساسية (الدخل، الناتج التوظف ...). وجاءت العولمة Globalisation، أي تعاظم حرية حركة رؤوس الأموال والسلع دون أي عوائق، مع تعاظم سطوة الشركات متعددة الجنسيات، وإخضاع مصالح الدول والمواطنين المصلحة التنافس العالمي والأسواق المالية الدولية، لكي تزداد الأمور خطورة.[1]

لقد قضت العولمة على إمكانات السيطرة الوطنية على السوق المحلية. وفاعلية أي سياسات وطنية يمكن أن تتخذها الحكومات الرعاية مصالحها المحلية، ومن بينها بالطبع محاربة البطالة. فالتكنولوجيا الحديثة المرتكزة على كثافة المعلومات، قللت إلى حد بعيد من أحجام رؤوس الأموال المطلوبة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية الجديدة. وقد نجم عن ذلك أن المدخرات على الصعيد العالمي أصبحت تزيد كثيرا على الاستثمارات الفعلية على صعيد العالم كله، وهو الأمر الذي أدى إلى اتجاه فوائض المدخرات العالمية إلى عمليات المضاربة.

إلا أن البلاد النامية يمكنها أن تواجه أزمة البطالة إذا ما استطاعت أن تقهر التخلف، وتبني تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، الرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية مع مراعاة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

ومعنى ذلك إذن، أن أزمة البطالة في هذه البلاد يجب النظر إليها على أنها الشكل الخاص، الذي تتجسد فيه أزمات ومشكلات كثيرة تعاني منها هذه البلاد، ومن هنا فعلاجها يرتبط في الحقيقة بعلاج هذه الأزمات والمشكلات.

[1] تقول جريدة لوموند ديبلوماتيك في افتتاحية أحد أعدادها الصادرة في يناير 1997: يتحول مزيد من الدول التي باعت مؤسساتها العامة الكبيرة للقطاع الخاص وأعادت هيكلة أسواقها، إلى مجرد ملكية للشركات الكبرى متعددة الجنسية. وهذه الأخيرة تسيطر على أجزاء كاملة من اقتصاد الجنوب. وهي تضغط على الحكومات المحلية من أجل أن تمارس هذه الأخيرة ضغوطا.

ثانيا: إجراءات العلاج في الدول النامية:

وعلى أي حال، فإن التصدي لأزمة البطالة في البلاد النامية يحتاج إلى مستويين المستوى الأول هو مستوى إجراءات الأجل القصير، والمستوى الثاني هو اجراءات الأجلين المتوسط والطويل[1].

2-1 الإجراءات العاجلة للأجل القصير :

والقصد من هذه الإجراءات هو التحكم في أزمة البطالة، أو الحد منها، والتخفيف من آثارها السلبية، وبخاصة الاجتماعية والأمنية. وهي تشمل الإجراءات التالية:

1- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، من خلال العمل على تلافي أسبابها. وميزته أنه سيسهم في زيادة حجم العمالة دونما الحاجة إلى إنفاق استثماري جديد.

2- إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة المشروعات القطاع العام، وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبيPrivatisation ، نظرا لما يأتي في ركابها من تسريح أقسام واسعة من العمالة الموظفة في هذه المشروعات، والمحافظة على طابع الملكية العامة لتلك المشروعات، وبخاصة

3- ولما كان العاطلون في حاجة ماسة إلى المساعدة من أجل إبقاء أنفسهم وأسرهم على قيد الحياة، فلابد إذن من توفير الحماية الاجتماعية لهم، من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها.

4- دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي، وخاصة في المجالات كثيفة العمالة، وأن تتناسب المزايا والحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية.

5- ومن الضروري أن تضع الحكومة برنامجا للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه الخدمات. وميزة هذا الاقتراح أنه فضلا عما يهتم به من علاج جزئي لأزمة البطالة، فإنه سيسهم في الوقت نفسه في التنمية البشرية التي تمثل الآن إحدى الركائز المهمة للتنمية المتواصلة.

6- التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة، خاصة أن مزاولة تلك المهن تعتمد أساسا على الكفاءة الشخصية والخبرة، وتحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال، ويمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة المحلية.

---

[1] **مشكلة البطالة في مصر**، حجم المشكلة، أسبابها، وشروط الخروج منها. – قضايا مزعجة– .... مصدر سبق ذكره، ص ص 121 – 148.

2-2 إجراءات الأجل الطويل:

وهي الإجراءات التي يمكن ان تطبق في الدول النامية، باعتبار ان البطالة فيها مشكلة ومنه ذات ابعاد مشعبة ومتفرعة، إن حل مشكلة البطالة بالبلاد النامية على المدى الطويل، سيتوقف على قدرة هذه البلاد على خلق البيئة، أو الأسس التي تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظف تتناسب مع أعداد من يدخلون سنويا إلى سوق العمل. وهذا لا يمكن أن يتحقق، إلا في ضوء تبني استراتيجية للنمو والعمالة على المدى المتوسط والطويل، تضع على قائمة أهدافها تحقيق التوظيف الكامل، إلا أن تنفيذ هذه الاستراتيجية لن يتحقق في ضوء الاعتماد المطلق على آليات السوق، وإزاحة الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي. أن تحقيق هدف التوظف الكامل يفترض ضمنيا، أنه خيار سياسي واجتماعي، تتبناه القيادة السياسية، وتتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط، وأدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوى السوق وآلياتها.[1] ويمكن ان يتم من خلال الاجراءات الاتية:

1- إعطاء دفعة قوية للاستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي الزراعة الصناعة الخدمات مع ما يعنيه ذلك من تصحيح للبنيان الاقتصادي المشوه ومن تنمية متوازنة لقطاعاته، ومن تكنولوجيا ملائمة. ويحتاج ذلك إلى أن تكون هناك استراتيجية طويلة المدى للنهوض بهذه القطاعات تأخذ في اعتبارها دروس وتجارب التنمية الماضية، وتضع ضمن أولوياتها تحقيق فرص العمل للعمالة المحلية.

2- الارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ما لا يقل عن 25%، حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنويا سوق العمل والتخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم. ويتطلب ذلك، العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد النامية، من خلال الارتفاع المخطط التدريجي لمعدل الادخار المحلي، حتى يمكن أن تقل فجوة التمويل وتنخفض، من ثم الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبية عبر الزمن[2].

3- الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبخاصة حينما تؤدي إلى توفير موارد إضافية للتمويل، وتمد البلد بالتكنولوجي الحديثة والوصول إلى الأسواق الخارجية.

---

[1] (رمزي زكي) أشار التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية عن التوظف العالمي لعام 96/1997، إلى أهمية تبني الحكومات لهدف تحقيق التوظف الكامل لمواجهة أزمة البطالة في العالم، وأن تحقيق ذلك يجب أن يكون هو هدف السياسات الاقتصادية. كما جاء بالتقرير أيضا أن تحقيق التوظف الكامل على درجة كبيرة من الأهمية لتحقيق العدالة الاجتماعية، التي يمثل غيابها تهديدا مباشرا للاستقرار الاقتصادي والديموقراطية في البلدان الصناعية. وأشار التقرير إلى أن تحقيق التوظف الكامل هو مسؤولية مشتركة بين رجال الأعمال ونقابات العمال والحكومة.

[2] للتوسع في هذه النقطة راجع مؤلف – **أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث**، مصدر سبق ذكره، ص ص 595 – 612.

4 القوة العاملة الوفيرة من خلال تدريبهم وتعليمهم وتوظيفهم في المجالات التي يمتلك فيها البلد ميزة نسبية وتحتاج إلى عمالة كثيفة، فإنه من الأهمية بمكان مراعاة هذه المسألة عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة .

5- الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، حيث بات ذلك أمرا محتما للارتفاع بمستوى إنتاجية العمل الإنساني، وهي أحد المصادر الأساسية للنمو والتنمية في الوقت الراهن.

6- إعادة النظر من حين لآخر، في مكونات سياسات التعليم والتدريب حتى يكون هناك توافق بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سنويا سوق العمل ومتطلبات هذه السوق .

7- القبول والسعي لصيغة الاقتصاد المختلط المدار على أسس اقتصادية سليمة. ولا يجوز القضاء على قطاع ما في سبيل سيطرة قطاع آخر. فالسعي لهدف التنمية المتواصلة مع التوظف الكامل سيحتاج إلى جهد وعطاء كل القطاعات القطاع العام والخاص، والأجنبي والمشترك، والتعاوني، وقطاع الإنتاج السلعي الصغير، وحتى القطاع غير الرسمي.

8- ممارسة التخطيط الاستراتيجي الذي يحفز القطاعات المختلفة للتحرك صوب التنمية المتواصلة المصحوبة بالتوظف الكامل. وهي مطالبة بالمحافظة على سلطتها السيادية وتطويرها في وضع القرارات الاقتصادية المهمة المؤثرة في تحقيق تلك الاستراتيجية، مثل تحديد معدلات النمو والادخار والاستثمار، والقرارات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية والتجارية والتكنولوجية ... إلى آخره[1].

من خلال مما سبق يمكن القول ان النظريات الاقتصادية لمشكلة البطالة، حيث اختلفت المقاربات باختلاف المراحل التاريخية والمرجعيات الفكرية. فقد تبنّت النظريات التقليدية مقاربة تستند إلى توازن السوق ومرونة الأجور، معتبرة البطالة مشكلة مؤقتة أو إرادية، في حين رأت النظريات الكينزية والحديثة أن البطالة نتيجة لفشل الأسواق، لا سيما في جانب الطلب الكلي أو في البنية المؤسساتية المحيطة بسوق العمل. كما ان تحليل السياسات المعتمدة لمواجهة البطالة اوضح التباين في الآليات والنتائج، بين تدخل مباشر لخلق مناصب الشغل، أو دعم غير مباشر لتعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار. ومن ثم، فإن فهم هذه النظريات والسياسات يُعد أمرًا جوهريًا في تقييم فعالية السياسات الوطنية في معالجة البطالة.

[1] د. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، مرجع سابق، ص ص442-443.

الخلاصة:

ان مشكلة البطالة ليست مجرد اختلال في سوق العمل أو فائض في العرض على الطلب فحسب، بل هي نتاج تراكمي لتفاعلات اقتصادية، اجتماعية، ديموغرافية، وتكنولوجية معقدة، وأنها تأخذ أشكالاً متعددة، وتختلف من حيث الأسباب والخصائص حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم. كما أن قياس معدلاتها وتحليل أبعادها يُعدّ خطوة أولية لفهم ديناميكيتها وتأثيرها في النمو والتنمية.

ولذلك جاءت النظريات المفسرة البطالة متباينة لوجهات النظر بين من يعتبرها مشكلة طبيعية ناتجة عن مرونة السوق، كما هو الحال في النظريات الكلاسيكية، وبين من يربطها بضعف الطلب الكلي واختلال التوازن الاقتصادي كما ترى النظرية الكينزية. بل وجدت النظريات الحديثة انها متبنية إختلالات التي ركزت على الجوانب المؤسساتية والهيكلية. واستنادًا إلى ما سبق، يمكن القول إن البطالة تُعدّ تحديًا استراتيجيًا يتطلب تدخلًا متعدد الأبعاد، من خلال سياسات اقتصادية فعالة ومتكاملة، قادرة على تعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل المستدامة.

الفصل الثاني:

مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2025 بين النظرية والواقع

تمهيد:

بعد التأسيس النظري لمشكلة البطالة من خلال المفاهيم والمحددات والنظريات الاقتصادية المفسّرة لها، ينتقل هذا الفصل إلى دراسة وتحليل واقع البطالة في الجزائر، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال العقود الأخيرة، والتي كانت لها انعكاسات مباشرة على سوق العمل ومعدلات البطالة .يهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2025، من خلال عرض المؤشرات الإحصائية ذات الصلة، وتحليل الاتجاهات العامة لمعدل البطالة، مع إبراز الفروقات المسجلة بين فئات المجتمع (حسب الجنس، السن، المستوى التعليمي...). كما يسعى إلى الوقوف على أبرز العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية والديمغرافية التي ساهمت في تفاقم المشكلة، وذلك من خلال المقاربة التفسيرية متعددة الأبعاد .كما يُخصص جزء من هذا الفصل لتقييم مدى قابلية تطبيق بعض القوانين الاقتصادية والنماذج النظرية التي سبق التطرق إليها في الفصل الأول، مثل قانون أوكن ومنحنى فيليبس ومشكلة الركود التضخمي، على الحالة الجزائرية، قصد التحقق من مدى مطابقتها للواقع المحلي .وفي الأخير، يتم تحليل أبرز السياسات العمومية المتبعة في الجزائر للتقليل من معدلات البطالة، سواء من خلال سياسة التشغيل ومنحة البطالة، أو عبر أدوات السياسة النقدية والمالية، مع تقييم فعاليتها من الناحية العملية ومدى مساهمتها الفعلية في الحد من البطالة على المدى القصير والطويل.

المبحث الأول: وصف مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2025*.

تعدّ البطالة من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، لما لها من آثار سلبية على الاستقرار الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، وحتى على المستوى النفسي للفرد. فرغم الجهود المبذولة من قبل الدولة في إطار برامج التشغيل والسياسات الاقتصادية، فإن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة، خصوصًا في أوساط الشباب وحاملي الشهادات العليا، وهو ما يدعو إلى دراسة معمقة لمسببات هذه المشكلة وتحديد مختلف المؤثرات التي تسهم في تفاقمها.

وتتعدد العوامل المؤثرة في ارتفاع البطالة بين أسباب اقتصادية ترتبط بضعف بنية الاقتصاد الوطني، وتبعيته لقطاع المحروقات، ومحدودية الاستثمار المنتج، وبين أسباب اجتماعية وديموغرافية تتعلق بتركيبة المجتمع والنمو السكاني السريع، بالإضافة إلى ضعف مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل. كما تسهم بعض الممارسات الإدارية والمجتمعية في تفاقم هذه المشكلة، ما يجعلها قضية متعددة الأبعاد تتطلب معالجة شاملة .

المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر وواقع علاقتها بالمتغيرات الكلية الأخرى.

في إطار ما تم جمعه من الاحصائيات والدراسات، تناولت إشكالية البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2025*، جاء تقسيم العمل وفق ما هو ات.

اولا: تحليل واقع وتطور بعض مؤشرات البطالة في الجزائر خلال الفترة2000-2025*.

يمكن توضيح ذلك فيما يأتي.

1-تطور اجمالي السكان في الجزائر: يعتبر السكان ثروة وطنية حقيقية، إذا تم استغلالها بشكل عقلاني وفعال والجدول ادناه يوضح تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 2000-2025*.

الجدول (1): تطور اجمالي السكان في الجزائر من 2000 الى2025*.

السنوات	عدد السكان (بالمليون)	معدل النمو السكاني (%)	معدل الخصوبة(طفل/امرأة)
2000	30.4	1.5	3.1
2001	30.9	1.6	3
2002	31.4	1.6	3
2003	32	1.7	2.9
2004	32.6	1.8	2.9
2005	33.2	1.8	2.8
2006	33.8	1.7	2.8
2007	34.4	1.7	2.8
2008	35.1	1.8	2.7
2009	35.7	1.7	2.7
2010	36.4	1.8	2.6
2011	37.2	2.2	2.7
2012	38.1	2.4	2.8
2013	39	2.4	2.8
2014	39.9	2.3	2.7
2015	40.8	2.2	2.6
2016	41.6	2	2.5
2017	42.3	1.8	2.5
2018	43	1.7	2.4
2019	43.6	1.6	2.4
2020	44.2	1.4	2.3
2021	44.7	1.3	2.3
2022	45.1	1.2	2.2
2023	45.5	1.1	2.2
2024	45.9	1	2.2
2025	46.3	0.9	2.1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائياتONS و وزارة الصحة الجزائرية إحصائيات سنوية حول الولادات والوفيات وقاعدة بيانات الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي والمكتب الإحصائي للأمم المتحدة.

الشكل 8: منحنى اجمالي تطور السكان في الجزائر 2025/2000*

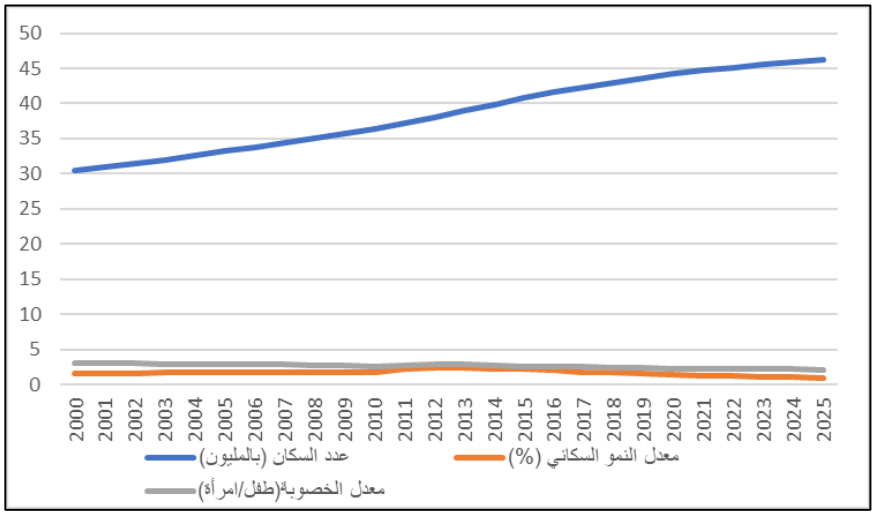

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول.

من خلال الجدول والشكل أعلاه، يمكن القول ان سكان الجزائر تطور وفق للمراحل الاتية.

-**الفترة الأولى: (2000-2010)**[1]شهدت الجزائر خلال هذه الفترة نموًا سكانيًا مستقرًا نسبيًا، حيث ارتفع عدد السكان من 30.4 مليون نسمة سنة 2000 إلى 36.4 مليون نسمة في سنة 2010، بمعدل نمو يتراوح بين 1.5% و1.8% سنويًا، رغم استمرار الخصوبة في مستويات مرتفعة نسبيًا (بين 3.1 و2.6 طفل لكل امرأة)، بدأت تظهر أولى علامات التحول الديمغرافي، خصوصًا مع تحسن مؤشرات الصحة العامة وانخفاض معدل وفيات الأطفال، ما ساهم في تسريع وتيرة النمو السكاني.،كما بدأت المرأة الجزائرية تؤدي دورًا متزايدًا في سوق العمل، ما مهد تدريجيًا لانخفاض الخصوبة[2].الى جانب تأخر سن الزواج وصغر حجم الاسرة في الجزائر.

-**الفترة الثانية:(2011-2015)**[3]تمثل هذه الفترة ذروة التحول الديمغرافي، حيث عرف معدل النمو السكاني ارتفاعًا ملحوظًا بلغ ذروته في سنتي 2012 و2013 بمعدل نمو قدره 2.4%، وهو الأعلى خلال كل فترة الدراسة فيعزي هذا الارتفاع إلى تحسن الوضع الاقتصادي نسبيًا، وعودة الخصوبة للارتفاع مؤقتًا إلى نحو 2.8 طفل لكل امرأة، مع تسجيل زيادة في عدد الولادات غير أن هذه الطفرة الديمغرافية

[1] Office National des Statistiques (ONS). **Statistiques démographiques de l'Algérie**. Récupéré de http://www.ons.dz (2024).

[2] بوزيان، حميدة.. **التحولات الاجتماعية والخصوبة في الجزائر**. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ع 17، (2019) ص ص 21-38

[3] World Bank. (2024). **World Development Indicators – Population Data.** Retrieved from https://data.worldbank.org

كانت ظرفية، وسرعان ما بدأت المؤشرات تعود إلى منحى التراجع مع نهاية الفترة، بفعل استمرار العوامل المؤثرة في تقليص حجم الأسر.

-**الفترة الثالثة: (2016-2020)**[1]دخلت الجزائر في هذه المرحلة في منحى تباطؤ ديمغرافي واضح، حيث بدأ معدل النمو السكاني ينخفض تدريجيًا ليصل إلى 1.4% سنة 2020، في حين استمر عدد السكان في الارتفاع ليبلغ 44.2 مليون نسمة، إلا أن هذا النمو بات ناتجًا عن الزيادة الطبيعية المتبقية، لا عن الخصوبة[2].

وقد سجل معدل الخصوبة تراجعًا إلى حدود 2.3 طفل لكل امرأة، وهي بداية حقيقية لدخول الجزائر في مرحلة ما بعد الإحلال السكاني، التحولات الاجتماعية والاقتصادية – كغلاء المعيشة، أزمة السكن، وتأخر الزواج – أصبحت مؤثرة بشكل اقوى في قرارات الإنجاب لدى الأسر الجزائرية[3].

-**الفترة الرابعة:(2021-2025)**[4]تُمثل هذه المرحلة بداية الاستقرار السكاني النسبي، مع بلوغ عدد السكان في سنة 2025 حوالي 46.3 مليون نسمة، بينما يواصل معدل النمو تراجعه ليصل إلى 0.9% فقط، كما يستقر معدل الخصوبة حول 2.1 طفل لكل امرأة، وهو المعدل الذي يُمثل الحد الأدنى لضمان تجدد الأجيال، بذلك تدخل مرحلة جديدة من التحول الديمغرافي، تتطلب تكييف السياسات السكانية والاقتصادية مع واقع جديد يتميز بتباطؤ النمو، وتغير هرم الأعمار، وتزايد الحاجة إلى تعزيز إنتاجية الفرد بدلًا من الاعتماد على الزيادة العددية، رغم هذه الثروة الوطنية الوفيرة والفنية في الجزائر ، الا ان معدلات البطالة تبدي ارتفاعا يعكس الاستغلال الغير رشيدة لهذه الثروة ومنه تفويت فرص كبيرة كنمو للدخل الوطني .

2-تطور معدلات البطالة في الجزائر (2000-2025*) بناء على تطور السكان خلال فترة الدراسة 2000-2025*، يتم تناول تطور البطالة خلال الفترات الاتية.

مر الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا بعدة مراحل أثرت عل معدلات البطالة، لذلك يتم عرض تطور معدلات البطالة خلال هذه الفترة، وتحديد الفئات الأكثر تضررا والعوامل التي ساهمت في استفحالها.

---

[1] United Nations, **Department of Economic and Social Affairs,** Population Division. (2022). World Population Prospects 2022: Summary of Results. Retrieved from **https://population.un.org/wpp**.

[2] UNFPA – **United Nations Population Fund.** (2023). State of World Population Report: Arab Region Focus. Retrieved from **https://www.unfpa.org**.

[3] **التحول الديموغرافي في الجزائر: الواقع والآفاق**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة الجزائر، ع 12، 2020 ص. 33-50.

[4] Fargues, **PDemographic transition in the Arab world.** Population & Societies،2011 (383), 1،4

الشكل 9: تطور معدل البطالة من اجمالي القوة العاملة في الجزائر.

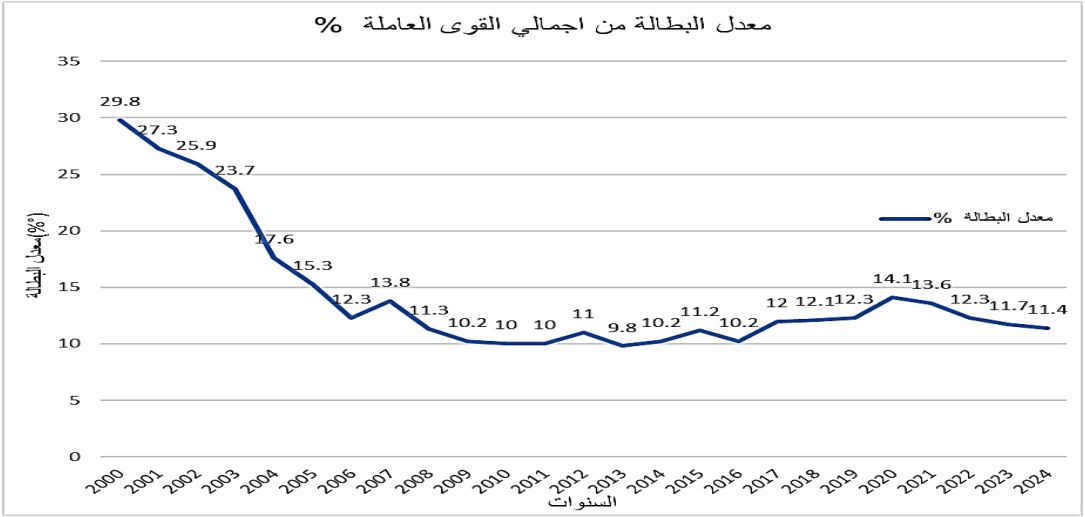

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات من البنك الدولي (2024)

http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS.locations=DZ.

الفترة من 1990-2000 شهدت ارتفاعا كبيرا لمعدلات البطالة بسبب الازمة الاقتصادية التي وقعت فيها الجزائر بعد انهيار أسعار البترول ولجوئها الى المديونية الخارجية من المؤسسات المالية الدولية ، خاصة صندوق النقد الدولي ومباشرتها للإصلاحات الاقتصادية بمرافقة هذا الصندوق والتوقيع على برنامج التثبيت الأول جوان 1991والثاني جوان 1993 وبرنامج التعديل الهيكلي ماي1995 والذي تم من خلاله خوصصة الشركات والمؤسسات الوطنية الشيء الذي أدى الى تسريح الالاف من العمال مما نجم ارتفاع كبير لمعدل البطالة حيث ازدادت سنة 1990 من19.75% لتصل سنة 2000 الى 29.77% من اجمالي القوى العاملة.

ولقد حاول المحللون تقسيم مراحل تطور البطالة في الجزائر بعد سنة 2000 م، وفق الفترات الآتية:

أ-المرحلة الأولى 2000-2011: (البطالة في ظل الوفرة المالية)

رغم الوفرة المالية التي شهدتها هذه الفترة الا انها تميزت بارتفاع البطالة، وان الأولوية في هذه الفترة من الإصلاحات الاقتصادية لم تعطي أهمية لمشكلة البطالة وانما للبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات خفض الطلب الكلي عن طريق تقليص النفقات العامة وتدنية معدلات التضخم حيث بلغت معدلات هذا الأخير 0.3%عام2000.كما تحسنت نوعا ما معدلات النمو الاقتصادي بعدما كانت باشارات سالبة. اما معدلات البطالة فقد شهدت هذا المستوى القياسي نتيجة الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال تلك الفترة، بالإضافة الى الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، والتي

اثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية نتيجة عمليات الخوصصة، وما نتج عنها من تسريح جماعي.[1].

لكن فيما بعد و بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات ، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، واعتماد الجزائر على المقاربة الكينزية القائمة على تدعيم الطلب عن طريق إجراءات تحفيزية للاستهلاك ما يساعد المؤسسات الإنتاجية على مضاعفة الإنتاج بغرض تلبية هذا الطلب، ومنه خلق فرص عمل جديدة وبالتالي فان انتهاج الجزائر سياسة انفاق توسعية لمحاربة البطالة، أدى الى تفعيل سوق العمل وتسجيل تراجع [2]محسوس في معدلات البطالة من 29.7% سنة 2000 الى 10%سنة 2011وهومؤشر إيجابي، كما قامت الدولة بالإضافة الى ما سبق خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن اطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل الامر الذي حفز أيضا انخفاض معدلات البطالة. من بين الإصلاحات الاقتصادية قد تدخلت الدولة لمساعدة الفئات المتضررة من البطالة، منها الفقر وأزمة السكن، تزامنا مع ارتفاع اسعار النفط، وبذلك ارتفعت إيرادات الدولة مما مكنها من تسطير برامج الإنعاش الاقتصادي الأول الذي امتد من الفترة 2001-2004، حيث خصص له مبلغ مالي قدره 525 مليار دينار، ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى مثل برامج التنمية الفلاحية، وبرامج تدعيم الشباب.[3]

كان لهذا البرنامج أثر إيجابيا على سوق العمل، مما أدى الى تخفيض حجم البطالة، فقد كان عدد البطالين سنة 2005 حوالي 2.3 مليون بطال بمعدل 27.3 %حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003، ثم انخفض إلى 17.65 سنة 2004 وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في قرض التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت وما يميز البطالة في هذه المرحلة هو انتشارها بين الشباب، حيث وصل العدد في سنة 2004 الى 49% في صفوف الشباب الذي تقل أعمارهم عن 20 سنة، و44% للفئات ما بين 20-24 سنة، كما تجدر الإشارة إلى تطور القطاع الخاص في التشغيل، مما مكن من توفير ما يعادل 2.5 مليون منصب عمل خلال الفترة 2001-2005 وقد أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 07 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار

---

[1] شريفي صارة، حداد محمد، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1966-2017)**، جامعة الجزائر 3، مج 5، ع 2، ص ص192-193.

[2] المرجع نفسه، ص ص193-194.

[3] علواش وردة، **ظاهرتا البطالة والتضخم في الجزائر: دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2011)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014، جامعة الجزائر 3، ص ص67-68.

خمس سنوات –2005 2009 هدفه تدعيم النمو، رصد له 4200 مليار دينار، مكن هذا البرنامج من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها للامتصاص العرض الهائل من قوة العمل في سوق العمل، مما أدى إلى انخفاض المحسوس في معدلات البطالة حيث انتقلت النسبة من 15,3 إلى 11,3 بين الفترة 2005–2008 حيث ان عدد الناشطين الباحثين عن العمل بلغ حسب الديوان الوطني للإحصائيات 1240841بطال سنة 2006 وهو يعادل 12.3%وبلغ عدد البطالين الأقل من 30 سنة 869879 بطال أي 70.1%من اجمالي البطالين. وقدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري ب 62.6 % مقابل 37.4%في الوسط الريفي.

وقد بلغ الفائض التجاري خلال السداسي الأول من سنة 2010 قيمة 6 مليارات دولار، احتياطي الصرف تجاوز 147مليار دولار. اتجهت بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الى الاستقرار، وصل معدل البطالة الى حوالي 10%، ومعدل التضخم الى حوالي5.7%، كما وصل معدل النمو الاقتصادي خلال شهر اوت 2010 الى حوالي 9%خارج المحروقات. ويرجع ذلك الى الانفاق العمومي الذي قدر ب 300مليار دولار خلال 10 سنوات الماضية الموجه لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. واعتمدت الحكومة في مجال التشغيل عدة سياسات للحد من البطالة منها:

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي بغية خلق مناصب شغل.
- ترقية التكوين التأهيلي.
- عصرنه تسيير سوق العمل من خلال إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل.
- وضع أجهزة التنسيق بين القطاعات.[1]

ب-**<u>المرحلة الثانية 2011-2023</u>**: في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2023، شهد معدل البطالة الكلي في الجزائر تقلبات واضحة وفق بيانات البنك الدولي: انطلق المعدل في حدود % 9.96عام 2011، ثم ارتفع إلى 10.97 % عام 2012، قبل أن ينخفض مجدداً إلى نحو 9.82 % عام 2013 .في الفترة 2014–2019، استقر بين % 10.2و10.6 %، ثم قفز خلال 2020 إلى 14.06 % تحت تأثير الصدمة الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 .تراجع هذا المعدل تدريجياً بعد ذلك ليصل إلى % 13.63 عام 2021، ثم 12.35 % عام 2022، ومن ثم 11.70 – 11.81 % عام 2023 حسب مصدرين متطابقين .من الناحية الاقتصادية، تعكس هذه الحركة:

أ) بيئة عمل مرنة نسبيًا قبل الجائحة،

[1] نفس المرجع السابق، ص ص68–69.

ب) تأثير صدمات خارجية (كورونا وانهيار أسعار النفط)،

ج) تعافي تدريجي خلال الأعوام الأخيرة مدفوعًا بارتفاع أسعار المحروقات وتعافي الطلب، ما ساعد على تخفيض البطالة إلى مستويات دون 12 % بحلول 2023.

أما بطالة الشباب (15–24 سنة) فكانت أكثر حدة خلال الفترة نفسها، حيث ارتفعت من 22.6 % عام 2011 إلى 27.7 % عام 2012، ثم تجاوزت 30 % بين 2015 و2019، وبلغت ذروتها بـ 35.38 % عام 2020، قبل أن تنخفض تدريجياً إلى 30.78 % عام 2023.

وبالتالي، يشير هذا النمط إلى أن الاقتصاد الجزائري رغم محاولاته للتعافي، لا يزال يعاني من بطالة هيكلية، خاصة في صفوف الشباب، مما يفرض التركيز على تنويع الاقتصاد، تعزيز الاستثمار في قطاعات غير نفطية وتوسيع برامج التدريب المهني لتقليص الفجوة بين التعليم وسوق العمل[1].

ج-المرحلة الثالثة:2023-2025*[2] تتميز البطالة في الجزائر ببعض الخصائص يمكن ادراجها فيما يلي: وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، فإن معدلات البطالة في الجزائر كانت على النحو التالي: سنة 2023(12.0%) وفي سنة2024(11.7%) ثم كتوقع لسنة 2025(11.4%)، هذا الانخفاض الطفيف يعكس جهود الدولة في محاولة تقليص البطالة.

3-تطور بعض المؤشرات النوعية للبطالة في الجزائر: [3] العرض السابق يعكس تحسنًا في هيكلة سوق العمل ورغم هذا التحسن الطفيف، إلا أن التحليل النوعي يكشف تباينات كبيرة بين الفئات المختلفة في القوة غير العاملة .

---

[1] البنك الدولي. (2024). **مؤشرات التنمية العالمية: معدل البطالة – الجزائر (2011–2023)**. تم الاسترجاع من [https://data.worldbank.org]

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر. "**مؤشرات سوق العمل**"، تقارير 2023–2025.

[3] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. "**الوضعية العامة لسوق الشغل**"، الجزائر، نشرات سنوية.2023–2025.

3-1 البطالة حسب الجنس[1]

الشكل10: توزيع العاطلين عن العمل حسب الجنس في الجزائر.

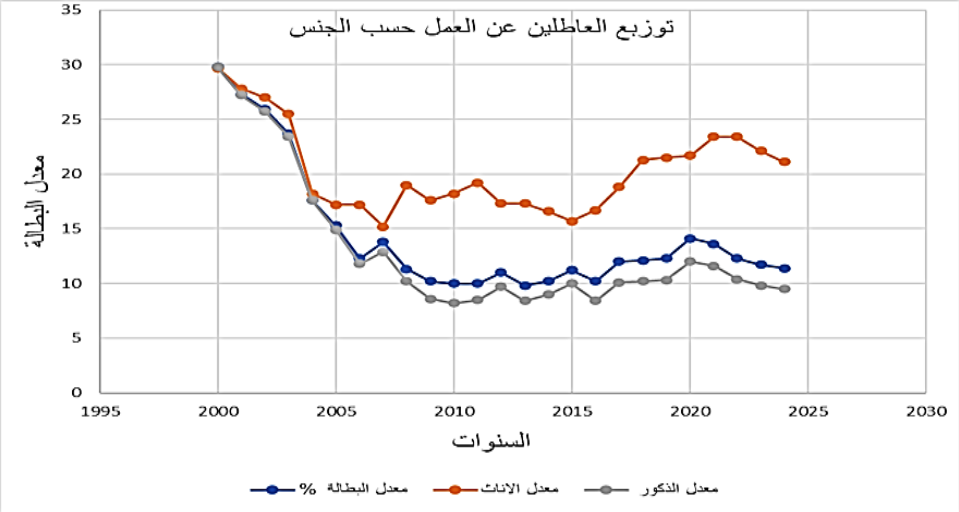

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من البنك الدولي https://data.albankaldawli.org .

فتشير البيانات إلى تفاوت واضح بين معدلات البطالة لدى الذكور والإناث، حيث تبقى المرأة الجزائرية أكثر عرضة للبطالة، وهو ما يعكس وجود فجوة نوعية في سوق العمل.

- سنة 2023: 9.6% للذكور مقابل 20.7% للإناث
- سنة 2024: 9.3% للذكور مقابل 19.8% للإناث
- سنة 2025: 9.0% للذكور مقابل 18.9% للإناث

تعود هذه الفوارق إلى عدة عوامل أهمها:

- ضعف إدماج النساء في القطاعات المنتجة.
- النظرة الاجتماعية التقليدية لعمل المرأة.
- محدودية السياسات العمومية الموجهة لتشغيل النساء.

3-2البطالة حسب الفئة العمرية حيث تعاني فئة الشباب (ما بين 16 و29 سنة) من أعلى معدلات البطالة، حيث تتراوح ما بين 22% و24% خلال هذه الفترة، ويُعزى ذلك إلى:

- محدودية عروض العمل في القطاعات العصرية.
- ضعف التوجيه المهني والتكويني.
- غياب آليات فعالة لدمج الشباب حديثي التخرج.

[1] لبنك الدولي. "**مراجعة الاقتصاد الجزائري**"، تقارير قطرية، 2023–2025.

3-3البطالة حسب المستوى التعليمي [1]في مفارقة ملفتة، تسجل فئة حاملي الشهادات الجامعية أعلى معدلات البطالة مقارنة بالفئات ذات المستوى التعليمي المتوسط ولأدنى حيث تصل بطالة خريجي الجامعات سنة 2025 إلى حوالي 17.5%، مما يعكس خللًا بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات السوق.

من خلال ما سبق يمكن القول ان هناك عدة عوامل متداخلة جعلت من البطالة مشكلة كمية وكيفية وذات مدى زمني طويل وليس مشكلة مؤقتة في الجزائر.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تفاقم البطالة في الجزائر.

إن تحليل هذه العوامل المؤثرة في البطالة يُعد خطوة ضرورية لفهم جذور الأزمة واقتراح حلول فعّالة للحد من البطالة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

أولا: العوامل الاقتصادية: ويمكن تلخيصها في نقاط كالاتي.

1-الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات:[2] يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات قطاع المحروقات، حيث تمثل صادرات النفط والغاز حوالي 95% من إجمالي الصادرات الوطنية، وتغطي أكثر من 60% من ميزانية الدولة. لكن هذا القطاع، رغم ضخامته المالية، لا يوفر فرص عمل متناسبة مع حجمه، نظرًا لطبيعته الرأسمالية واعتماده الكبير على التكنولوجيا بدلًا من اليد العاملة، ما يحد من قدرته على امتصاص البطالة، خصوصًا لدى فئة الشباب.

2-**ضعف التنويع الاقتصادي:**[3] تبقى قطاعات الزراعة، الصناعة التحويلية، والسياحة ضعيفة نسبيًا من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي خلق فرص العمل في الجزائر. وهذا الخلل البنيوي يؤدي إلى هشاشة سوق العمل ويقلّص من القدرة على استيعاب البطالة المتزايدة.

3-ضعف مناخ الاستثمار:[4] تواجه بيئة الاستثمار في الجزائر عدة عراقيل، من بينها التعقيدات البيروقراطية، وعدم وضوح القوانين، وتقلّب السياسات الاقتصادية، ما يثبط عزيمة المستثمرين المحليين والأجانب. نتيجة لذلك، تنخفض الاستثمارات المنتجة التي تتطلب مناصب شغل مستدامة، مما يُساهم في تعميق أزمة البطالة.

---

[1] صندوق النقد الدولي,**IMF Country Report No. 24/122 – Algeria**. 2024.

[2] البنك الدولي، الاقتصاد الجزائري، **فرص التحول بعد الجائحة. واشنطن (البنك الدولي)**، 2022، ص 17.

[3] وزارة المالية الجزائرية. **النشرة الاقتصادية السنوية. الجزائر (وزارة المالية)**، 2023، ص. 33

[4] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،ANDI، **تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر**، الجزائر،2021 ص20.

4-توسّع الاقتصاد غير الرسمي:[1] تشير الإحصائيات إلى أن نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في الجزائر تتم خارج الإطار الرسمي، وهو ما يخلق نوعًا من البطالة المقنّعة. وعلى الرغم من أن القطاع غير الرسمي يوفّر دخلاً مؤقتًا لبعض الأفراد، إلا أنه يفتقر إلى الاستقرار القانوني والاجتماعي، ولا يُسهم في النظام الجبائي أو في التخطيط الاقتصادي السليم

5-ضعف الإنتاجية وتراجع تنافسية المؤسسات:[2] تعاني العديد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من ضعف الإنتاجية بسبب عوامل متعددة، منها (تقادم المعدات، ضعف التكوين، غياب ثقافة الابتكار، والاعتماد على الدعم العمومي بدل المبادرة)، كما أن ضعف المنافسة يؤدي إلى كبح تطور المؤسسات، ويؤثر سلبًا على توسيع النشاط الاقتصادي، وبالتالي على خلق فرص العمل

6-عدم فعالية برامج دعم التشغيل:[3] رغم تعدد آليات دعم التشغيل مثل "أنساج"، "كناك"، و" أنجام"، إلا أن مردودها بقي ضعيفًا بسبب غياب التنسيق بين الجهات المعنية، ونقص المرافقة والمتابعة بعد إطلاق المشاريع. كما أن الكثير من المشاريع الممولة تنتهي بالفشل أو الغلق خلال السنوات الأولى.

7-ضعف التمويل البنكي:[4] يجد الشباب والمقاولون صعوبات كبيرة في الحصول على تمويلات بنكية لمشاريعهم، بسبب اشتراطات الضمانات المعقدة، وطول الإجراءات الإدارية، فضلًا عن غياب دراسات جدوى قوية. هذا الأمر يحول دون ولوج عدد كبير من المبادرات الفردية إلى حيز التنفيذ، وبالتالي يحرم السوق من مناصب شغل محتملة.

8-غياب التوافق بين التكوين وسوق العمل:[5] لا يزال هناك خلل واضح بين التكوين الجامعي واحتياجات سوق العمل، حيث تُنتج الجامعات آلاف الخريجين في تخصصات لا تعرف طلبًا فعليًا في سوق الشغل، مثل بعض التخصصات النظرية، بينما تعاني قطاعات واعدة، مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي والطاقات المتجددة، من نقص في الموارد البشرية المؤهلة.

---

[1] الصالحي عبد لكريم، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**، مج الاقتصاد والتنمية، ع 15، 2020، ص12.

[2] البنك الإفريقي للتنمية، **تقرير الإنتاجية والمؤسسات في شمال إفريقيا**. تونس: البنك الإفريقي للتنمية، ،2021، ص. 25.

[3] مجلس المحاسبة، **تقييم فعالية برامج دعم التشغيل. الجزائر: مجلس المحاسبة**، 2022، ص. 30.

[4] وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة. **تقرير تمويل المشاريع المصغرة**. الجزائر ،2023، ص. 19.

[5] البنك الدولي. **التعليم والعمل في شمال إفريقيا**. واشنطن: البنك الدولي، 2021، ص. 21

ثانيا: العوامل الاجتماعية.

1-النمو الديمغرافي السريع:[1] شهدت الجزائر نموًا سكانيًا مرتفعًا خلال العقود الأخيرة، حيث بلغ عدد السكان أكثر من 45 مليون نسمة سنة 2023، مع نسبة كبيرة من الشباب دون سن 30 سنة. هذا النمو الديمغرافي يشكل ضغطًا هائلًا على سوق العمل، ويزيد من صعوبة استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إليه سنويًا، في ظل اقتصاد لا يتمتع بالمرونة الكافية.

2-ارتفاع نسبة البطالة في صفوف النساء[2]: رغم التقدم النسبي في تعليم المرأة الجزائرية، فإن مشاركتها في سوق العمل لا تزال محدودة، حيث لا تتجاوز نسبة النساء العاملات 17.7% من مجموع النساء في سن العمل، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل اجتماعية وثقافية تتعلق بالأدوار التقليدية للجنسين، ونقص الهياكل المساعدة مثل رياض الأطفال والنقل، مما يُضعف فرص إدماج النساء اقتصاديًا.

3-النظرة الاجتماعية للعمل اليدوي والحرفي:[3] لا تزال بعض الأعمال الحرفية والمهنية تُعتبر "دونية" اجتماعيًا في نظر الكثير من الشباب والأسر الجزائرية، مما يؤدي إلى عزوفهم عن التكوين المهني، والتركيز على التعليم الجامعي الذي لا يضمن بالضرورة فرص توظيف فعلية. هذا الاتجاه يُنتج بطالة في صفوف خريجي الجامعات، ويخلق نقصًا في اليد العاملة في قطاعات مهنية تحتاجها السوق.

4-ضعف ثقافة المبادرة والمقاولاتية:[4] رغم توفر برامج دعم الشباب لإنشاء المشاريع، إلا أن عددًا كبيرًا من الشباب يفضّلون انتظار مناصب العمل في القطاع العام، نظرًا لثقافة الريع والاعتماد على الدولة. ويُعد هذا التوجه أحد العوامل الاجتماعية التي تحد من ديناميكية خلق فرص العمل من طرف الشباب أنفسهم.

5-تفشي مشكلة الوساطة والمحسوبية في التوظيف[5]: تعاني السوق الجزائرية من غياب الشفافية في التوظيف، حيث تنتشر مشكلة "المعريفة" في العديد من القطاعات، مما يجعل الحصول على وظيفة غير

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء التقرير الديمغرافي السنوي. الجزائر: **الديوان الوطني للإحصاء**، 2023، ص. 11.

[2] UN **Women التقرير السنوي حول مشاركة المرأة في سوق العمل الجزائري**. نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2022، ص. 25.

[3] زروقي، محمد "**الثقافة الاجتماعية للعمل المهني في الجزائر**". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بسكرة، ع 28، 2021، ص. 48.

[4] **مركز الدراسات الاجتماعية، ثقافة الريع والمبادرة في أوساط الشباب**. الجزائر: المركز الوطني للدراسات الاجتماعية، 2022، ص. 19

[5] الطيب، خديجة، **أثر المحسوبية على فرص التوظيف في الجزائر**. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية 36، 2020، ص. 66.

قائم بالضرورة على الكفاءة. هذا الواقع يؤثر سلبًا على ثقة الشباب في المؤسسات، ويُشعرهم بالإقصاء، مما يُفضي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

ثالثا: العوامل السياسة: يعد تدخل الدولة امرا مهما في معالجة البطالة او زيادة حدتها، او يمكن ان توضح ذلك فيما يأتي:

1-غياب استراتيجيات تشغيل مستدامة وواضحة:[1] رغم تعدد البرامج والسياسات الحكومية المتعلقة بالتشغيل في الجزائر، إلا أنها غالبًا ما تفتقر إلى استراتيجيات شاملة وطويلة المدى. فهذه السياسات، على غرار "ANSEJ" و"CNAC "، تركز على الحلول الظرفية والآنية بدلًا من معالجة جذور المشكلة. كما أن هذه الآليات تتعرض لتعديلات متكررة، ما يخلق حالة من عدم الاستقرار المؤسساتي تؤثر على فعالية التنفيذ.

2-تسييس ملف التشغيل:[2] يُعتبر ملف التشغيل من الملفات الحساسة سياسيًا، وغالبًا ما يتم استغلاله لأغراض انتخابية أو لتهدئة الاحتجاجات الاجتماعية، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة، مثل فتح مسابقات توظيف جماعية دون ارتباط فعلي باحتياجات السوق، أو توزيع مناصب وهمية تحت مسميات مختلفة

3-البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية:[3] تُشكل البيروقراطية واحدة من أبرز العوائق التي تواجه الشباب في سعيهم للحصول على فرص عمل أو إنشاء مشاريع خاصة. فالإجراءات الإدارية المعقدة، وكثرة الوثائق، وطول آجال الرد، تؤدي إلى تعطيل المبادرات، وتخلق إحباطًا عامًا يدفع بالكثير من الشباب إلى الهجرة أو الانسحاب من سوق العمل.

4-ضعف التنسيق بين المؤسسات:[4] تعاني سياسة التشغيل في الجزائر من تداخل في الصلاحيات بين مختلف المؤسسات الحكومية المعنية، مثل وزارة العمل، وزارة التكوين، ووزارة المؤسسات المصغرة. هذا

---

[1] مجلس المحاسبة. **تقييم فعالية برامج دعم التشغيل في الجزائر**. الجزائر: مجلس المحاسبة، 2022، ص. 18

[2] سعدي، نور الدين، **التوظيف في الجزائر بين الحاجة الاقتصادية والتوظيف السياسي**، مجلة الدراسات السياسية، ع 39، 2021، ص. 91.

[3] ميدوني، عبد الحكيم. **البيروقراطية الإدارية كعائق لتطوير التشغيل الذاتي**. مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الجزائر 3، ع14، 2020، ص. 64.

[4] الهاشمي، يوسف، "**ضعف التنسيق المؤسساتي وأثره على سياسات التشغيل في الجز**ائر"، مجلة الإدارة العامة والتنمية، ع 22، 2022، ص 44.

التداخل يضعف من فاعلية الجهود، ويؤدي إلى تكرار البرامج أو تشتتها، ما يجعل التأثير على البطالة ضعيفًا ومحدودًا

5-غياب الرقابة والتقييم الفعّال: لا تخضع برامج التشغيل لتقييم دوري فعّال يقيّم أثرها الحقيقي على البطالة، مما يسمح باستمرار برامج غير فعالة لسنوات دون تعديل أو مراجعة. كما أن غياب الشفافية في الإعلان عن النتائج الحقيقية لهذه البرامج يزيد من الغموض حول مدى فعاليته.

رابعا: العوامل الديمغرافية: تساهم التركيبة السكانية الجزائرية في تفاقم مشكلة البطالة من خلال ما يأتي:

1-ارتفاع نسبة الشباب في التركيبة السكانية:[1] تتميز الجزائر بتركيبة سكانية شابة، حيث تمثل الفئة العمرية بين 15 و34 سنة أكثر من 55% من إجمالي السكان. هذا الوضع يُشكل تحديًا كبيرًا لسوق العمل، إذ يتطلب خلق مئات الآلاف من مناصب الشغل سنويًا فقط لمواكبة هذا النمو، وهو ما تعجز عنه القدرات الاقتصادية الحالية.

2-**الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل:** [2]رغم ارتفاع أعداد خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، إلا أن سوق العمل لا يتماشى مع هذا الزخم من العرض. فالعرض يفوق الطلب بكثير، خاصة في التخصصات الأدبية والإنسانية، مما يؤدي إلى بطالة خريجين تعكس خللًا ديمغرافيًا-اقتصاديًا في التخطيط التربوي والمهني.

3-الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن: [3]شهدت الجزائر خلال العقود الماضية موجات هجرة مكثفة من المناطق الريفية نحو المدن الكبرى، خصوصًا العاصمة ووهران وقسنطينة. هذا الانتقال الديمغرافي خلق ضغطًا كبيرًا على البنية التحتية في المدن، وفاقم البطالة الحضرية بسبب محدودية فرص العمل وتنافسية السوق في المدن مقارنة بالقرى.

4-التحولات في بنية الأسرة:[4] عرفت الأسرة الجزائرية تغيرات ديمغرافية وسلوكية مهمة، تمثلت في تأخر سن الزواج، وارتفاع نسب العزوبة، وتوسع الأدوار التقليدية للمرأة، مما أدى إلى زيادة عدد الأفراد الباحثين

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء. (2023). **المؤشرات الديمغرافية في الجزائر**، الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء، ص 13.

[2] البنك الدولي، **الشباب والتوظيف في شمال إفريقيا**، واشنطن: البنك الدولي، 2021، ص22.

[3] بن فريحة، نوال، "**أثر الهجرة الداخلية على البطالة في الجزائر**". مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، ع 19، 2022، ص 55.

[4] بلعربي، فريدة، "**تحولات الأسرة الجزائرية وانعكاسها على سوق العمل**". مجلة علم الاجتماع والديموغرافيا، ع 11، 2022، ص. 37.

عن العمل لفترات أطول، بما في ذلك النساء والمسنين أحيانًا، وهو ما يزيد من تعقيد معادلة العرض والطلب في سوق الشغل.

5-الكثافة السكانية في بعض الولايات:[1] تشهد بعض ولايات الشمال الجزائري كثافة سكانية مرتفعة مقارنة بمناطق الجنوب، مما يخلق نوعًا من التفاوت في فرص العمل والتوزيع الديمغرافي للموارد. هذا التفاوت يؤدي إلى تمركز البطالة في ولايات معينة دون غيرها، وهو ما يستدعي إعادة النظر في السياسات الجهوية للتنمية.

خامسا: العوامل الجغرافية: رغم ان الجزائر تتمتع بتنوع جغرافي الا انه في بعض الحالات ونتيجة عدم استغلاله، أصبح يؤدي بتفاقم البطالة من خلال ما يأتي:

1-التفاوت الجهوي في التنمية الاقتصادية:[2] تعاني الجزائر من تفاوتات جغرافية واضحة في توزيع النشاط الاقتصادي. إذ تتركز أغلب المشاريع والاستثمارات في مناطق الشمال، خصوصًا العاصمة ووهران وقسنطينة، بينما تشهد ولايات الجنوب والهضاب العليا نقصًا حادًا في التنمية الاقتصادية والبنية التحتية، مما يؤدي إلى ضعف خلق فرص العمل في هذه المناطق.

2-محدودية ربط المناطق الداخلية بشبكات النقل:[3] تُعد صعوبة الوصول إلى المناطق النائية، خاصة في الجنوب الكبير والمناطق الجبلية، من بين العوامل التي تُعيق الاستثمار الخاص والعام فيها، مما يضعف من قدرتها على توفير مناصب شغل. فالنقل غير الكافي يؤدي إلى عزلة اقتصادية، ويجعل هذه المناطق أقل جاذبية اقتصاديًا.

3-**المناخ الصحراوي وعدم ملاءمته للأنشطة الفلاحية:**[4] تُشكل البيئة الجغرافية في الجنوب، بما فيها الظروف المناخية القاسية، عائقًا أمام توسيع النشاط الفلاحي أو الصناعي، حيث تحد درجات الحرارة المرتفعة وقلة الموارد المائية من القدرة على خلق نشاطات إنتاجية مستدامة، وبالتالي تعيق التوظيف المحلي.

---

[1] الهادي، عبد المجيد، "**التفاوت الجهوي في سوق العمل الجزائري**". مجلة الدراسات الجغرافية والاقتصادية، ع 15، 2023، ص. 2

[2] بوترعة، عبد الحق، "**التفاوت الجهوي في التنمية الاقتصادية في الجزائر**". مجلة الاقتصاد الإقليمي والتنمية المحلية، ع 21، 2020، ص62.

[3] وزارة النقل، **تقرير حول واقع البنية التحتية للنقل في الجزائر**. الجزائر: وزارة النقل، 2022، ص. 30.

[4] وزارة النقل، **تقرير حول واقع البنية التحتية للنقل في الجزائر**. الجزائر: وزارة النقل،2022، ص 24.

4-الهجرة من المناطق المحرومة نحو المدن:[1] يُؤدي التفاوت التنموي والاقتصادي بين المناطق إلى موجات نزوح نحو المدن الكبرى، ما يخلق ضغطًا ديمغرافيًا شديدًا ويؤدي إلى تفاقم البطالة الحضرية. في المقابل، تفرغ المناطق الريفية والجنوبية من يدها العاملة، مما يُكرّس عدم التوازن الجغرافي في التنمية والتشغيل.

5-ضعف الاستغلال العقلاني للموارد المحلية:[2] تتوفر بعض المناطق الجزائرية على موارد طبيعية مهمة (الفوسفات، الحديد، الطاقة الشمسية، الأراضي الزراعية)، لكن ضعف التخطيط الجغرافي والتنموي يحول دون استغلالها بشكل فعّال. وهذا يُفوت فرصًا كبيرة لخلق مناصب شغل محلية وتنمية اقتصادية جهوية.

تضح من خلال هذا التحليل أن البطالة في الجزائر تُعد نتيجة لتداخل عوامل متعددة، اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ديمغرافية وجغرافية. فهي ليست مجرد خلل في سوق العمل، بل تعكس مشكلات هيكلية أعمق تتطلب حلولًا شاملة. إن التصدي لهذه المشكلة يستدعي إصلاحات جذرية في السياسات التنموية، وتشجيع المبادرات الخاصة، وتحقيق عدالة في توزيع الفرص بين مختلف شرائح المجتمع ومناطقه، بما يضمن إدماجًا فعليًا للفئات الهشة في دورة الإنتاج الوطني.

ثانيا: واقع علاقة البطالة بأهم المتغيرات الكلية في الجزائر.

تُعد البطالة من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي يمكن ان تؤثر وتتأثر دون الرجوع إلى النظريات والنماذج الاقتصادية التي وضعت لتفسير العلاقة المتغيرات الكلية الأخرى واهمها المستوى العام للأسعار والدخل الوطني. وذلك من خلال بعض النظريات الشائعة يبرز قانون أوكن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنحنى فيليبس الذي يُظهر العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم. كما تبرز مشكلة الركود التضخمي كمؤشر على فشل هذه العلاقات في ظروف اقتصادية معينة، حيث يرتفع معدل البطالة والتضخم معًا، بما يُشكل تحديًا للسياسات الاقتصادية التقليدية.

وهنا يتم عرض ما توصلت اليه بعض الدراسات من إمكانية تطبيق هذه النماذج من عدم ذلك، بهدف تفسير مدى تأثير وتأثر البطالة بهذه المتغيرات المهمة في الجزائر وجود نتائج من عدمها في الواقع الاقتصادي الجزائري.

---

[1] خنوسي سميرة "**البيئة الصحراوية والتحديات التنموية في الجنوب الجزائري**". مجلة الجغرافيا والتنمية المستدامة، ع 9، 2021، ص 49.

[2] بلحاج، نادية.. "**الهجرة الداخلية وتفاقم البطالة الحضرية**". مجلة علم الاجتماع الحضري، ع 14، 2022، ص38.

1-علاقة البطالة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال قانون اوكن[1]

ينص قانون أوكن (Okun's Law) على وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، حيث إن انخفاض معدل البطالة بنسبة 1% يؤدي نظريًا إلى زيادة في الناتج الحقيقي بنسبة تقارب 2–3 .%وقد حاول العديد من الباحثين التحقق من مدى صلاحية هذا القانون في الاقتصاد الجزائري، الذي يتميز بخصوصيات منها الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، هشاشة النسيج الصناعي، وتقلص قاعدة التشغيل المنتج، ولقد توصل العديد منها الى:

– وجود علاقة عكسية ضعيفة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي، مع فترات زمنية لم تظهر فيها هذه العلاقة بوضوح، ما يدل على تأثير عوامل أخرى غير النمو على البطالة في الجزائر[2].

– وجود علاقة عكسية بين المتغيرين ولكن بمعامل منخفض، ما يشير إلى ضعف قدرة النمو الاقتصادي على خلق فرص عمل مستدامة ومنه تبين عدم وجود علاقة طويلة المدى بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي.[3]

– عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين البطالة والنمو في الجزائر، ما يعكس انفصال سوق العمل عن النشاط الاقتصادي

– ضعف العلاقة بين النمو والبطالة نتيجة النمو غير الشامل والتركيز على [4]قطاعات غير مولدة لفرص العمل.

من خلال ما سبق يمكن القول ان قانون اوكن لا يصلح كنموذج في الجزائر لان القانون يعتمد على العلاقة بين نمو الدخل وانخفاض معدل البطالة باعتبار ان العمل هو عامل الإنتاج الأكثر مساهمة في تكوين هذا الدخل في حين أن الريع هو المكون الرئيسي للناتج المحلي في الجزائر من خلال سيطرة قطاع المحروقات ومنه هناك فجوة هيكلية بين النمو الاقتصادي والتحسن الفعلي في سوق العمل في الجزائر.

---

[1] Okun, A. **Potential GNP: Its Measurement and Significance**. Cowles Foundation Paper No. 190, Yale University, 1962 p 99.

[2] زواوي، فتيحة، **تحقيق قانون أوكن في الجزائر. مجلة الاقتصاد الكلي والتنموي**، ع 12، (2019)، ص ص. 101–117.

[3] زروقي، عبد الكريم، العلاقة **بين البطالة والنمو الاقتصادي. مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة المسيلة، ع 6، (2016) ص ص 85–98.

[4]Gherib, S. (2018). **The Weak Link Between Growth and Employment in Algeria**. Journal of North African Economics, 9(2), pp 45–61.

2-واقع علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر وفق قانون فيليبس ومشكلة الركود التضخمي :

2-1 قانون فيلبيس: يرى قانون فيليبس **(Curve Phillips)** أن هناك علاقة عكسية بين معدّل البطالة ومعدّل التضخم؛ فكلما ارتفع التضخم انخفضت البطالة، والعكس صحيح، انطلاقًا من منطق أن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى تشغيل اليد العاملة ورفع الأسعار. لكن في التجربة الجزائرية، وبفعل خصوصية الاقتصاد المعتمد على الريع، والطابع الهيكلي للمشكلات الاقتصادية، طرحت الدراسات العديد من النتائج المتباينة، ما جعل صلاحية هذا القانون في الجزائر محل اختبار علمي متكرر. كما برزت في العقود الأخيرة مشكلة الركود التضخمي، والتي تعكس علاقة طردية بين التضخم والبطالة، وهو ما يتعارض كليًا مع قانون فيليبس، **فرغم** أن هناك علاقة عكسية لكنها ضعيفة في بعض الفترات، خصوصًا بين 2000 و2010.[1] وقد تصبح أكثر قوة خلال سنوات انتعاش الاقتصاد الجزائري بفعل ارتفاع أسعار النفط.[2] وأشارت نتائج أخرى إلى انه عند معدلات بطالة تفوق 9%، يصبح التضخم ضروريًا لتخفيضها وذلك من خلال انتهاج السياسات المالية النقدية التوسعية التي تؤثر إيجابا على التوظيف رغم اثارها التضخمية.[3]

في المقابل، خلصت بعض الدراسات إلى أن العلاقة سببية طردية بين البطالة والتضخم في الجزائر، أي التضخم يزيد البطالة، وأن الفرضيات الكلاسيكية لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري.[4]

من خلال ما سبق يمكن القول ان قانون فيليبس يبدو صالحًا جزئيًا فقط خلال فترات الاستقرار الاقتصادي وارتفاع الإيرادات النفطية وهذا بسبب السياسات التوسعية التي اثارت التضخم بمعدل اقوى من معدل نمو عرض العمل، ولكنه يصبح غير فعال أو حتى عكسي خلال فترات التذبذب المالي والركود، خصوصًا بعد 2014، حيث بدأت مظاهر الركود التضخمي تظهر بوضوح.

2.2 - الركود التضخمي في الجزائر.: يشير الركود التضخمي إلى وجود ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم معًا، وهي حالة مخالفة لما يقترحه منحنى فيليبس. وقد رُصدت هذه المشكلة بوضوح في الجزائر

---

[1] بن عيسى، سهام. **تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2015)**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ،2017.

[2] بوقاري، محمد وبن البار، عبد الرؤوف. **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الجزائر باستخدامARDL**، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2019.

[3] Bendakfal, K. (2020). **Modeling the relationship between unemployment and inflation according to the concept of Phillips in Algeria**. Economic Researcher Journal, 10(1), pp 125–138.

[4] زغيبة، طلال، وآخرون، **العلاقة بين التضخم والبطالة**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة. (2020)، ع2، ص44.

منذ بداية الألفية، خاصة خلال فترات ضعف الإنتاج المحلي، إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية، وركود النشاط الاستثماري غير النفطي.

– وهذا ما قدمته بعض الدراسات التي تناولت هذه الإشكالية حيث توصلت إلى وجود علاقة طردية قوية بين البطالة والتضخم، حيث أن كل ارتفاع في التضخم يقابله ارتفاع في البطالة، وهو ما يعكس حالة ركود تضخمي مستدام.[1]، ففي دراسة مقارنة لدول شمال إفريقيا، أكدت على أن الجزائر تعاني من ركود تضخمي بنيوي بسبب ضعف هيكلة الاقتصاد وغياب التنوع في مصادر النمو.[2]

–كما اثبتت بعض الدراسات أن التضخم لا يقلل البطالة، بل يسبقها زمنيًا، ما يعني أن ارتفاع الأسعار يزيد من البطالة لا العكس، وهو ما يتوافق تمامًا مع مظاهر الركود التضخمي.[3]

– وأن الجزائر عرفت فترات ارتفاع متزامن في البطالة والتضخم، خصوصًا خلال 2008 و2011، ما يعكس وجود ركود تضخمي هيكلي[4].وان هناك تأثير واضح لأزمات الطاقة وتذبذب الإنفاق العمومي.[5]

– وكشفت دراسة عن وجود علاقة طردية مستقرة بين التضخم والبطالة في الاجلين القصير والطويل وهذا ما يعكس ضعف فعالية السياسات الاقتصادية[6].

من خلال ما سبق يمكن وضع بعض المقارنات في علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر من خلال الجدول ادناه:

---

[1] لمطي، صبرينة.. **الركود التضخمي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990–2021)**. مجلة الاقتصاد الكلي والتحليل الكمي، جامعة جيجل، (2022).

[2] قندوز، نورالدين، وبن قانة، سامية. (2021). **تحليل الركود التضخمي في شمال إفريقيا باستخدام بيانات بانلARDL** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا .

[3] قندوز، نورالدين، وبن قانة، سامية. (2021). **تحليل الركود التضخمي في شمال إفريقيا باستخدام بيانات بانلARDL** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.

[4] قشي، ياسين. (2018). **تحليل ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري للفترة (2000–2016)**. مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة المدية، ع12، ص ص89–105.

[5] Zeggar, M. **Stagflation in Algeria: Evidence and macroeconomic implications. International Journal of Applied Economics**, 7(3)، (2020), pp 43–58.

[6] بوسعيد، سمير. (2019). **الركود التضخمي وأثره على سوق العمل**، مجلة الاقتصاديات المغاربية، جامعة وهران، ع29، ص ص 122–138.

جدول2: مقارنة بين منحنى فيليبس ومشكلة الركود التضخمي في الجزائر بناءا على الادبيات السابقة.

العنصر	منحنى فيليبس – المفهوم	منحنى فيليبس – في الجزائر	الركود التضخمي – المفهوم	الركود التضخمي – في الجزائر
تعريف العلاقة	علاقة عكسية بين البطالة والتضخم: انخفاض البطالة يؤدي إلى ارتفاع التضخم	العلاقة ظهرت في بعض الفترات (2000-2005)، 2010)2013-	وجود تضخم مع بطالة مرتفعة في نفس الوقت	العلاقة الطردية ظهرت خاصة في أزمات 2008،2014- 2020، 2023
مدى الصلاحية	غالبًا ما تكون مؤقتة وتعتمد على استقرار الاقتصاد	غير ثابتة، غير صالحة في فترات الأزمات النفطية والانكماش	تمثل حالة مرضية مستدامة في الاقتصاديات غير المتنوعة	مستمرة بسبب الاعتماد على الريع، وتذبذب سياسات الإنفاق
أسباب العلاقة	زيادة الطلب تؤدي لتقلص البطالة وزيادة الأجور والأسعار	ظهرت خلال فترات دعم الإنفاق العمومي وتحسن النمو	ضعف الإنتاج المحلي، الاعتماد على الاستيراد، سياسات نقدية غير فعالة	ضعف التنويع الاقتصادي، صدمات أسعار النفط، ضعف الاستثمار
أثر السياسات	السياسات التوسعية تقلل البطالة لكن ترفع التضخم	فعالة جزئيًا في فترات النمو، غير فعالة في فترات الركود	السياسات التقليدية تفشل في العلاج، تتطلب حلول هيكلية	السياسات لم تحقق نتائج ملموسة، البطالة والتضخم ظلا مرتفعين
خلاصة مقارنة	يظهر في سياقات الاستقرار الكلي والنمو المعتدل	مناسب فقط في ظروف نمو اقتصادي حقيقي	يعكس اختلالات هيكلية مزمنة في الاقتصاد	الأكثر تمثيلًا للواقع الجزائري مقارنة بمنحنى فيليبس

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

أولًا: مراجع حول منحنى فيليبس في الجزائر 1حريزي، عبد الرزاق (2017). العلاقة بين معدل التضخم والبطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج .ARDL مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة قسنطينة. حريزي، عبد الرزاق. (2017). العلاقة بين معدل التضخم والبطالة في الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 11، ص. 95–113 2 .غزال، سليم (2019). تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر باستخدام نموذج فيليبس (1980–2017). غزال، سليم. (2019). تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر. مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة قالمة، العدد 15، ص. 55–72 3 .بلعزوق، يحيى (2015). اختبار منحنى فيليبس في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، العدد 8، ص. 102–118 تحليل مشكلة الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري قشي، ياسين (2018). 4ثانيًا: مراجع حول الركود التضخمي في الجزائر قشي، ياسين. (2018). تحليل مشكلة الركود التضخمي. مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة المدية، للفترة (2000–2016).

5 Zeggar, Mohamed (2020). Stagflation in Algeria: Evidence and Macroeconomic Implications. Zeggar, M. (2020). Stagflation in Algeria. International Journal of Applied Economics, 7(3), 43–58. العدد 12، ص. 89–105
6 بوسعيد، سمير (2019). الركود التضخمي وأثره على سوق العمل في الجزائر (1995–2017). بوسعيد، سمير. (2019). الركود التضخمي وأثره على سوق العمل. مجلة الاقتصاديات المغاربية، العدد 29، ص. 122–138
7 Benzerrouki, Amina (2022). An empirical analysis of stagflation risk in Algeria (2000–2020). Benzerrouki, A. (2022). An empirical analysis of stagflation risk in Algeria. Journal of Development Economics and Policy, 11(2), 101–119.
8 الاقتصاد الكلي في الجزائر: مصادر مكملة حول تحليل تطور الاقتصاد الكلي في الجزائر وتأثيراته على سوق العمل. صالح، محمد الأمين (2020). تحليل تطور الاقتصاد الكلي في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجزائري المعاصر، العدد 17، ص. 131–150
9 Bouznit, Mohamed & Pablo-Romero, M.P. (2016). CO2 emission and economic growth in Algeria. Bouznit, M., & Pablo-Romero, M. P. (2016). CO2 emission and economic growth in Algeria. Energy Policy, 96, 93–104.

المبحث الثاني: سياسات وبرامج معالجة البطالة في الجزائر.

تُعدّ البطالة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي عانت منها الجزائر، خاصة مع تزايد عدد السكان وارتفاع نسبة الشباب في تركيبة المجتمع، ولمواجهة هذه المشكلة، انتهجت الدولة الجزائرية منذ سنوات عديدة مجموعة من **السياسات والبرامج الهادفة إلى مكافحة البطالة** والحد من آثارها السلبية على التنمية والاستقرار الاجتماعي.

ركزت هذه السياسات على دعم **خلق مناصب الشغل** وتشجيع **روح المقاولاتية** والعمل الذاتي، خاصة لدى فئة الشباب، من خلال إنشاء برامج خاصة مثل :**الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANAD)** ، التي كانت تُعرف سابقًا بـ "أنساج"(ANSAJ) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC) ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) .

كما شملت هذه البرامج إجراءات لتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر تقديم قروض ميسّرة، وإعفاءات جبائية، ومرافقة تقنية وإدارية للمستفيدين. بالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة على تطوير منظومة **التكوين المهني** لجعل الشباب أكثر تأهيلاً لسوق العمل، وربط التعليم بمتطلبات الاقتصاد الوطني.

وإلى جانب ذلك، تم إطلاق برامج خاصة بالتشغيل المؤقت في الإدارات العمومية والبلديات، كنوع من آليات الإدماج المهني المؤقت. ورغم التحديات الاقتصادية، خاصة تلك المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، تبقى هذه السياسات والبرامج جزءًا من رؤية طويلة المدى تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع قادر على امتصاص البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: سياسة التشغيل ودورها في معالجة البطالة.

لقد باتت سياسات التشغيل في الجزائر منذ عشرية ونصف تشكل الانشغال الأول لدى السلطات العمومية، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع مستوى البطالة ومنه الفقر.

من جهة أخرى تعتبر سياسات التشغيل السياسات التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق، كما تعتبر سياسات التشغيل في الجزائر جميع البرامج أو الأجهزة والتي أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج الاتية:

أولا -الأجهزة والبرامج التي اعتمدتها الجزائر كأساليب للتوظيف الكامل:

1.1-جهاز للإدماج المهني للشباب: تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية، والإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية، وكان هدف الجهاز إزالة وتصحيح النقائص والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية، كما يهدف إلى جعل الشباب يكتسبون خبرة مهنية داخل وحدة إنتاجية أو إدارة لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر و97 شهرا[1].

2.1-صندوق دعم تشغيل الشباب (FAEJ): تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1989، الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو إنشاء أو ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب بـ 30% والباقي تساهم به البنوك [2].

3.1-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC) : تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال وتتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية :دفع تأمين من البطالة ومراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل؛ المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي، أو

---

[1] مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية** "، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2008، ص275.

[2] علواني عمار، "**دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة -دراسة تقييمية بولاية سطيف**"، ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة يومي 15و16نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص05.

حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين يمكنهم الاستفادة من إعانة تتراوح بين 500.000 دج و1.000.000 دج، بمساهمة شخصية بـ 1 % أو 2% من كلفة استثمار تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري، يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر سنة 1998 ويبلغ عددها حاليا 49مركز [1].

4.1-وكالة التنمية الاجتماعية(ADS) : أنشئت هذه الوكالة سنة 1998 بمرسوم تنفيذي رقم 96/223 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996، مهمتها محاربة الفقر، البطالة والتهميش الاجتماعي، كما أوكلت لها مهمة تسيير ومتابعة العقود ما قبل التشغيل (CPE) العمل المؤقت(ESIL) ، والأعمال ذات المنفعة العامة، كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب عمل، وحسب وزارة العمل تم إدماج حوالي 35344 دج خريج جامعة في إطار هذه الوكالة إلى غاية سنة 2000[2].

5.1-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) : تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار(APSI) ، كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها. تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن تم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، تهدف إلى تشجيع وتطوير الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل[3].

6.1-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(A.N.G.E.M) : أنشئت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية 1 ديسمبر 2003، حيث يعتبر القرض المصغر من بين الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكل البطالة فهو بذلك موجه لفئة البطالة، أو لأولئك الذين يمارسون عملا مؤقت غير مضمون، ولكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه، مما يسمح ببحث وتطوير نشاط منتج للسلع وخدمات. ولقد كان الانطلاق

---

[1] درحمون، هلال تریر علي، " **استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة** "، ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة يومي 15-16 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص12.

[2] Cnes "**Rapport National sur Le Développement Humain",** pnud, 2006.pp: 55-65.

[3] دحماني محمد أدريوش **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: فرع اقتصاد التنمية، غ، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر 2013، ص225.

الرسمي لتنفيذ هذا النوع من التمويل للتشغيل في شهر جويلية 1999 ويتراوح القرض المصغر بين 50000 دج و350000 دج وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهر[1] .

7.1-الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM) : انشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90/259 المؤرخ في 08/09/1990 وذلك خلفا للديوان الوطني لليد العاملة، هذه الوكالة جاءت لكي تدعم الهيئات السابقة في مجال محاربة البطالة، كما تدعمت بميزانية قدرها حوالي 07 مليار دينار ابتداء من 2006 مهمتها تتمثل في تقديم المعلومات عن المعروض من العمل من طرف القطاع العام والخاص.

وإلى غاية 2006 تلقت الوكالة حوالي 635529 طلب عمل 70% منها طلبات شباب أقل من 30 سنة، 40% منهم يحملون شهادات جامعية، كما وصل عدد طلبات النساء إلى حوالي 30% لقد ارتفع عدد طلبات العمل بين 2001 و2006 إلى 653529 طلب، هذه الطلبات موزعة كالآتي: 35% بدون مستوى تعليمي 33 مؤهلين 32% يحملون مؤهلات جامعية[2].

ثانيا-منحة البطالة: تم اعتماد منحة البطالة بمقتضى المادة 190 من القانون /21 ،16المؤرخ في 30 ديسمبر ،2021 ويتضمن قانون المالية لعام ،2022حيث بموجبها تم اعتماد "منحة البطالة" لصالح البطالين، طالبي الشغل لأول مرة.

2-1- تعريفها: إن منحة البطالة هي عبارة عن مبلغ مالي يمنح للبطالين طالبي الشغل لأول مرة والمسجلين في الوكالة الوطنية للتشغيل، حيث يحصل البطال كل شهر بمقتضي هذه المنحة على مبلغ مالي قدره ثالثة عشر ألف دينار جزائري، ثم تم رفع المبلغ إلى خمسة عشر ألف دينار جزائري، وذلك بغية الحفاظ على كرامة البطال الذي لم يحصل على عقد عمل بصفة رسمية وتلغى هذه المنحة آليا بمجرد حصول البطال على عقد عمل .

وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم /22 70 في المادة 02 منه شروط الاستفادة من منحة البطالة كمايلي:

-أن يتمتع البطال بالجنسية الجزائرية .

-أن يكون مقيما في الجزائر .

---

[1] بوزار صفية،" **فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**: ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة يومي 08 و09 ديسمبر، جامعة الجزائر 03، 2014، ص561.

[2] بوزار صفية،" **فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**: ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة يومي 08 و09 ديسمبر، جامعة الجزائر 03، 2014، ص561.

-أن يتراوح عمره من 19 إلى 40 سنة[1].

-ألا يكون له دخل مهما كانت طبيعته.

- أن يوضح حالته تجاه الخدمة الوطنية.

--يجب أن يكون مسجلا في الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ما لا يقل عن 6 أشهر بصفة طالب عمل لأول مرة يجب ألا يكون قد استفاد من الأجهزة العمومية لدعم أحداث أو توسيع النشاطات والمساعدة على الادماج المهني والمساعدة الاجتماعية.

-ألا يكون للزوج دخل مهما تكون طبيعته .

-ينبغي ألا يكون مسجلا في الجامعة أو التكوين المهني كما وتوضح المادة رقم 03 من المرسوم، أن المحبوسين الذين اتموا فترة عقوبتهم ولا يملكون دخلا أنه يمكنهم الاستفادة من منحة البطالة وذلك تبعا للشروط المنصوص عليها في ذات المرسوم .

وجدير بالذكر أنه تم صرف المنحة لأول مرة بتاريخ 28 مارس 2022، حيث بلغ عدد البطالين في الدفعة الأولى ما يقدر بـ 580 ألف، من بينهم 38% خريج جامعي وإن اقرار الدولة الجزائرية لمنحة البطالة وفق هذه الشروط جاء من أجل تحقيق الأهداف التالية:

-التقليل من حدة الفقر الذي نتج عن توسع دائرة البطالة خاصة في أوساط الشباب .

-التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع.

-الاستجابة للمطالب الشعبية التي تم رفعها في الحراك السياسي عام 2019 العمل على تقليص نسبة الجريمة والهجرة غير الشرعية وتحقيق الأمن المجتمعي.

- زيادة مستوى التنمية البشرية والرعاية الاجتماعية خاصة للفئات المحرومة .تحقيق مساعي التنمية المستدامة في حدود عام 2030.

- القضاء على مخلفات الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط.

2-2 التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لمنحة البطالة:[2]

-زيادة الأعباء على ميزانية الدولة: أدى تمويل منحة البطالة إلى تضخم النفقات العمومية في ظل عدم تحقيق نتائج واضحة في تقليص معدلات البطالة، خاصة في الأوساط الحضرية الشابة.

---

[1] لامية مشوك، **تأثير منحة البطالة على سوق الشغل في الجزائر «دراسة في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة السياسة العالمية، مج 8، ع 2، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر؛2024، ص587.

[2] ابراهيم س" **السياسة العامة للتخفيف من حدة الفقر في الجزائر – منحة البطالة أنموذجا الأكاديمية للدراسات والانسانية 2023**، ص 710.

-تأثير على ديناميكية سوق العمل: شكلت المنحة عائقًا أمام الحركية الاقتصادية، حيث ساهمت في تعزيز الكسل الاقتصادي لدى فئة من الشباب، مما أدى إلى تراجع رغبتهم في الانخراط في الوظائف ذات الدخل المحدود أو المؤقت.

-ضعف في تحقيق أهداف التشغيل: لم تحقق المنحة النتائج المرجوة في الإدماج المهني، وظلت مجرد إجراء ظرفي لا يرافقه استثمار فعلي في التكوين أو خلق فرص العمل.

تحقيق استقرار اجتماعي نسبي: ساعدت المنحة في تجنيب الكثير من الشباب الوقوع في الفقر المدقع، ومثلت وسيلة لضمان حد أدنى من الكرامة المعيشية.

- انتشار نظرة سلبية حول مفهوم العمل: تحوّل تصوّر المنحة من كونها وسيلة مؤقتة إلى "حق دائم"، مما عزز عقلية الاتكالية لدى البعض، وأضعف قيمة العمل في الوعي الاجتماعي. [1]

2-3-التحديات التي واجهتها منحة البطالة:

رغم أن الدولة الجزائرية اعتمدت في إطار سياساتها التشغيلية الجديدة على منحة البطالة بغية رفع معدل التشغيل وتنشيط سوق الشغل وتقليص معدلات البطالة، إلا أنها مازالت تعاني من مجموعة من التحديات التالية:[2]

- عدم التناسب بين التكوين واحتياجات سوق الشغل.
- عدم وجود شبكة وطنية توفر المعلومات اللازمة التي تخص الشغل.
- عدم تكيف قوى العرض مع قوى الطلب.

الجمود على المستوى الاداري والمالي والذي يعتبر عائقا امام الاستثمار.

-عدم ضبط الآليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق الشغل.

- سوق الشغل في الجزائر لايزال يعرف ضعفا كبيرا في الانتاجية، وذلك يعزى لأن التوظيف في الجزائر يعتمد بشكل كبير على القطاع العام وهو ما يؤدي الى حدوث فائض في العمالة أو ما يصطلح عليه بـ

[1] عكة م. **الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني دراسة ميدانية على عينة من خريجي الجامعات**، 2015، ص85.

[2] سرير ع ا. **الملتقى الوطني الموسوم بـ «: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة بسكرة الجزائر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، (2011)، ص13.

"البطالة المقنعة، خاصة في ظل حالة الجمود التي يعاني منها القطاع الخاص والتي أثرت على دوره في الاقتصاد من حيث عجزه عن سد الهوة الناجمة عن تراجع دور القطاع العام[1].

ثالثا-استراتيجية امتصاص البطالة وزيادة معدل الشغل في الجزائر:

إن السمة البارزة للسياسات العامة للشغل في الجزائر هي أنها لم تتمكن من تحقيق التقليص النوعي المعدل البطالة، وما زاد من تجذر هذه السمة على السياسة العامة للشغل في الجزائر هو اعتماد جميع الصيغ والسياسات المتعلقة بالشغل في الجزائر على عائدات النفط، حيث أن المعطى الرئيس الذي مكن الدولة الجزائرية من صياغة منحة البطالة هو ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية ومن أجل تحسين سياسات الشغل في الجزائر يجب أولا مراجعة المبادئ التي قام عليها نظام الشغل في الجزائر، وذلك بالعودة إلى الظرف التاريخي المنضوي تحت عقد اجتماعي أسست له "الدولة الراعية" والاقتصاد المركزي والموجه من طرف الدولة وسيطرة القطاع العام، وذلك من خلال إعادة هندسة سياسات التشغيل النشيطة وترشيد الانفاق من جهة واعادة هيكلة نظام التعليم باتجاه المهننة "التمهين " من جهة أخرى [2].

3-1 البرامج والأجهزة: وتتمثل فيما يأتي

-**البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية(P.N.D.A)** : وهو برنامج فلاحي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي إضافة إلى توفير فرص التشغيل.

-**برنامج عقود ما قبل التشغيل(C.P.E)** : وهو برنامج تم إطلاقه سنة 1998 موجه لفئة الجامعيين والحاصلين على الشهادات الجامعية[3]

-**الشغل المأجور بمبادرة محلية (تشغيل الشبابFSIL)**: منذ بداية 1990، تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية لإدماج الشباب، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة، بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمى إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و12 شهرا. وتتولى توظيف هؤلاء الشباب

---

[1] الرزاق م ل، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2011-2000**، مجلة الباحث، ع (06)، (2012)، ص ص 197-198.

[2] طواهير زل، **(سياسات التشغيل في الجزائر قراءة تقييمية لبرامج الاصلاح)**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية المركز الديمقراطي العربي، جوان 2018، ص58.

[3] رواب عمار، غربي صباح **التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية"، ع 05، 2011، ص69.

الجماعات المحلية ويسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التنمية الاجتماعية (ADS) ومديريات النشاط الاجتماعي[1](DAS) .-

-**الشبكة الاجتماعية(LALG)** : وهي عبارة عن آلية استحدثتها الحكومة الجزائرية سنة 1958 في إطار التقليل من البطالة وتوفير الشغل من جهة وتحقيق المنفعة العامة من جهة أخرى .

-**برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة(TUP.HIMO)** : وهو عبارة عن مشروع أو برنامج استحدثته الحكومة الجزائرية سنة 1997 بدعم من البنك العالمي في إطار دعم الشبكة الاجتماعية وذلك لتحقيق فرص التشغيل والقضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي .

- **مشروع الجزائر البيضاء :** وهو مشروع يهدف إلى تغيير وجهة الجزائر السياحة وذلك انطلاقا من توظيف جزء كبير من اليد العاملة وهذا من شأنه التخفيف من البطالة في الجزائر .

-**مشاريع صندوق الزكاة:** وهو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ نشاطه سنة 2003، حيث يعمل على جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وهو مشروع أساسي ذو بعد إسلامي يعتمد هذا المشروع أساسا على مورد واحد وهو الزكاة .

-**المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات:** وهو مشروع رئاسي يضم 100 محل في كل بلدية يهدف إلى تشغيل الشباب والقضاء على البطالة من جهة ورفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة أخرى[2].

-3 2-فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل في الجزائر :

حققت سياسات التشغيل عدة نتائج إيجابية والتي يمكن إيجازها فيما يلي: [3]

-انخفاض معدلات البطالة في الجزائر من 30% إلى حدود 10 % سنة 2014.

-تحسن المستوى المعيشي لبعض الأسر الجزائرية.

-دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل مقارنة بما كانت عليه سابقا تحسن مستوى التعليم في الجزائر.

-انخفاض مستوى التسرب المدرسي في السنوات الأخيرة (2005. 2013) نتيجة انخفاض معدلات البطالة وزيادة التشغيل.

[1] دحماني محمد أدريوش، مرجع سبق ذكره، ص: 224.

[2] بوزار صفية، مرجع سبق ذكره، ص: 561.

[3] بوزار صفية، مرجع سبق ذكره، ص564/563.

-تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و2004 الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة وانطلاق عدة ورشات والتي ترجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل.

- تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو (2005 – 2009) إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل.

-تحسين مستوى الاستثمار الوطني والأجنبي.

-النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة.

-إن برامج التنمية المتتالية ادت إلى تراجع هام في نسبة البطالة بفعل إحداث ما يفوق 3 ملايين منصب شغل خلال العشرية الماضية في القطاعات الإدارية والإنتاجية وإلى إرتفاع معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات إلى ما يفوق 06% رافقه تحكم أفضل في مستويات التضخم .

-تنصيب 300.000 طالب عمل سنويا في إطار جهاز دعم الإدماج المهني[1].

-استحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار الأجهزة المسيرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

المطلب الثاني: دور السياسات الاقتصاديات الكلية في معالجة البطالة في الجزائر.

أولا: تحليل أدوات السياسة النقدية ودورها في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة(2024-2000):

تؤدي السياسة النقدية — كأحد اهم السياسة الاقتصادية الكلية — دورًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، من خلال التأثير على معدلات الفائدة وتدفق الائتمان، وهي بذلك تستجيب بتدخل مباشر وغير مباشر لضبط البطالة.

فهي من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لا سيما فيما يتعلق بسوق العمل، وتتمثل أهدافها في ضبط الكتلة النقدية، التحكم في معدلات التضخم، وتوفير بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي وبالتالي الحد من البطالة. وتستخدم الجزائر أدوات السياسة النقدية التقليدية (سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة) بالإضافة إلى أدوات غير تقليدية، خاصة بعد سنة 2015، لمواجهة أزمات مثل انهيار أسعار النفط وجائحة كوفيد-19، ويمكن ايجاز دور السياسة النقدية في معالجة البطالة من خلال الجدول ادناه.

[1] رابحي سالمة، دادو حسناء، (2019)، **تقييم سياسات التشغيل في الجزائر دراسة حالة -ولاية ادرار**. مذكرة لنيل شهادة الماستر منشورة، جامعة احمد دراية، ادرار، ص38.

الجدول 3: تحليل دور أدوات السياسة النقدية في معالجة البطالة.

الأثر على البطالة	التطبيق / التعديلات	الفترة	الأداة
ساهم في خفض البطالة من 29.8% إلى 23.7%.	تم تخفيضه تدريجيًا من حوالي 8.5% إلى 4.5% بهدف تحفيز الاستثمار وخفض تكلفة القروض.	2000–2005	سعر إعادة الخصم (هو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك عندما تقترض منه مقابل أوراق مالية قصيرة الاجل، يستخدم كأداة من أدوات السياسة النقدية للتحكم في السيولة والائتمان في السوق.
دعم خفض البطالة إلى 15.3%.	تم تثبيت السعر عند 4% للحفاظ على استقرار القروض والتشجيع على الاستثمار المتوسط.	2005–2010	
ساهم في الحفاظ على البطالة في حدود 11%–12%.	تم خفضه بشكل إضافي لتسهيل التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2010–2015	
ساعد على تجنب تراجع أكبر في سوق العمل.	تم تثبيته عند مستوى منخفض يقارب 3.5% رغم الضغوط التضخمية.	2015–2020	
ساهم في استقرار نسبي للبطالة عند 11.8%.	خفض إلى نحو 3% في ظل جائحة كوفيد-19 لدعم السيولة والاستثمار.	2020–2024	
زادت من تدفق القروض وساعدت على خفض البطالة.	تم تخفيضها من 10% إلى 6.5% لتوسيع حجم القروض المتاحة في السوق.	2000–2005	نسبة الاحتياطي الإلزامي
دعمت المشاريع الشبابية وساهمت في خلق وظائف.	الحفاظ على نسب منخفضة لتشجيع المصارف على تمويل مشاريع تنموية.	2005–2010	
شجعت على توسع ائتماني أكبر مما ساعد في تخفيض البطالة.	خفضت إلى 2% في 2012 لمواجهة الركود في الائتمان المصرفي.	2010–2015	
ساهمت جزئيًا في تقليص البطالة خاصة في القطاع الخاص.	تم الإبقاء عليها عند 2% لتعزيز الاستقرار المالي ودعم القروض.	2015–2020	

ساعدت على استقرار مؤسسات صغيرة والحفاظ على مناصب شغل.	الحفاظ على 2% كسياسة تحفيزية في ظل الأزمات.	2020–2024	
الأثر غير واضح ومحدود على سوق العمل.	استخدام محدود لأدوات السوق المفتوحة بسبب ضعف سوق السندات.	2000–2005	عمليات السوق المفتوحة
ساهمت في دعم النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة.	بدأت عمليات شراء سندات حكومية بهدف ضخ السيولة.	2005–2015	
تأثير محدود ومؤقت في خلق مناصب شغل.	تقليص تدريجي لها مقابل الاعتماد على التيسير الكمي.	2015–2020	
موّلت قروضًا استثنائية حافظت على بعض الوظائف.	تم تفعيلها جزئيًا لدعم المؤسسات العامة المتضررة من الجائحة.	2020–2024	
خفضت معدل البطالة تدريجيًا إلى حدود 11.1%.	اعتماد سياسة التيسير الكمي وشراء سندات خزينة لدعم الميزانية.	2015–2020	أدوات غير تقليدية
ساعدت على استقرار البطالة عند 11.8% رغم الأزمات.	تم تفعيل أدوات مثل تأجيل أقساط القروض، دعم تمويل طارئ، تخفيض الفائدة.	2020–2024	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة من المصادر:

-محمد شايب، عبد القادر بن عبو، زهرة هلال أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2019) مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، المجلد 20، العدد 1، 2022، ص2143 .

- عبد الكريم قرقوم، سامية مباركي السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة الصحية جائحة كوفيد-19 مجلة الاقتصاد النقدي، جامعة الجزائر 3، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص177.

-سميرة بوحامد دور السياسة النقدية غير التقليدية في دعم الاقتصاد الجزائري مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس – سطيف 1، 2021، ص88.

-نور الدين غربي دور التمويل غير التقليدي في دعم التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر مجلة العلوم المالية، جامعة باتنة 1، المجلد 9، العدد 2، 2020، ص61.

- عبد الرحمان بوبكر، كريمة بن دحمان أثر أدوات السياسة النقدية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000–2020) مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، المجلد 15، العدد 1، 2021، ص112.

-التقارير السنوية لبنك الجزائر تقارير النشاط السنوي لبنك الجزائر من 2000 إلى 2022، منشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي الجزائري

-المعهد الوطني للإحصاء (ONS) البيانات الإحصائية الرسمية حول معدل البطالة السنوي في الجزائر.

ثانيا: اثار السياسة المالية في معالجة البطالة في الجزائر.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين باقي السياسات الأخرى في معالجة البطالة ويعود ذلك للأدوات المستخدمة في السياسة المالية والتي تعتبر من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في ترشيد النفقات العامة وتحفيز خطط الاستثمار.

تُعد السياسة المالية من أبرز الأدوات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات، وعلى رأسها البطالة. وتشمل السياسة المالية مجموعة من الإجراءات المرتبطة بالموازنة العامة من إنفاق عام وتحويلات ودعم، إلى جانب السياسة الجبائية. وقد وظّفت الجزائر هذه السياسة منذ مطلع الألفية بشكل مكثف خاصة بعد تحسن عائدات المحروقات، من خلال برامج الدعم، ومخططات التنمية، وإنشاء صناديق دعم التشغيل.

الجدول4: أدوات السياسة المالية واثارها على البطالة (2000-2025*).

آثار الأدوات على البطالة	أبرز أدوات السياسة المالية	الفترة الزمنية كل 5 سنوات
انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة من 29.8% إلى17.7% نتيجة خلق مناصب شغل مؤقتة	برنامج دعم الإنعاش، الاقتصادي زيادة الإنفاق العمومي على مشاريع البنية التحتية دعم التشغيل المؤقت	2005-2000
مزيد من الانخفاض في البطالة إلى10.2% بسبب توسع المشاريع العمومية وزيادة فرص العمل	برنامج دعم النمو الاقتصادي(PCSC) ، تمويل مشاريع كبرى دعم وكالات تمويل المشاريع CNAC-ANSEJ	2010-2006
استقرار معدلات البطالة دون تحسن ملموس خاصة في صفوف حاملي الشهادات	مواصلة الإنفاق العمومي رفع ، الأجور دعم البرامج الاجتماعية بدون إصلاحات هيكلية	2015-2011
ارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من11% بسبب تراجع فرص التوظيف العمومي	تقليص ميزانيات، الاستثمار تجميد التوظيف ضغط على النفقات العامة، بسبب انهيار أسعار النفط	2020-2016
تخفيف محدود للبطالة بشكل ظرفي، دون تأثير طويل الأمد أو هيكلي	إطلاق منحة البطالة، رفع الأجور، تحفيز المقاولات الناشئة لكن دون تنويع اقتصادي فعال.	2025-2021

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

➤ ONS. :التقرير السنوي حول سوق العمل في الجزائر. الجزائر .(2006) .(ONS) الديوان الوطني للإحصائيات Bouras, .استُعمل كمصدر لمعطيات البطالة في فترة 2000-2005 (الديوان الوطني للإحصائيات، 2006، ص. 12) Mohamed. (2012). La politique économique et l'emploi en Algérie. Revue des Sciences Humaines et Sociales, Université de Ouargla. ➤

، Bouras, 2012) .تناول تحليلاً لتأثير برنامج دعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة خلال الفترة 2006–2010 .(ص. 144 3. Zerguine, Malika. (2014). Effets des politiques budgétaires sur l'emploi en Algérie. Mémoire de Magister, Université d'Alger 3. ➤ دراسة تأثير الإنفاق الحكومي ورفع الأجور على سوق العمل في فترة 2011–2015 (Zerguine, 2014 :التهميش .، ص. 88 الجزائر الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). (2020). .2020–2016. مؤشرات سوق العمل في الجزائر، (ONS2020 ،). :التهميش .تم استخدامه كمصدر للبطالة خلال فترة الأزمة النفطية وتقلص الإنفاق ONS :➤ .

Bendib, Khaled & Guendouz, Amina. (2023). L'inefficacité des politiques conjoncturelles face au chômage structurel en Algérie. Revue Économie et Management, Université de Bejaia.

➤ ناقشت التأثير المحدود للإجراءات مثل منحة البطالة في غياب.(Bendib & Guendouz) ، 2023، ص. 55

من خلال ما سبق يمكن القول ان الجزائر سخرت العديد من الأدوات والبرامج، كما طبقت العديد من السياسات الكلية التوسعية سوآء النقدية والمالية، الا انها لم تحقق بعد التوظيف الكامل، وهذا يدل على الفاعلية الجزئية لهذه السياسات بسبب عدم الانسجام والتنسيق فيما بينها، وبالاعتماد عليها على أن مشكلة البطالة مشكلة قصيرة الاجل، رغم أنها مشكلة مزمنة وليست مؤقتة، كما انها متشعبة وذات ابعاد مختلفة تستدعي ضرورة التنسيق وتحسين جرعتها حتى يتحقق الهدف المطلوب.

خلاصة:

من خلال الدراسة التحليلية التي تناولها هذا الفصل، تم التوصل إلى أن البطالة في الجزائر تُمثل إحدى أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية المزمنة، إذ أظهرت المؤشرات الإحصائية استمرار ارتفاع معدلاتها، خاصة في أوساط الشباب والنساء، رغم تعدد البرامج والسياسات الحكومية الموجهة لمعالجتها. وقد كشف تحليل تطور مؤشرات البطالة خلال الفترة 2000–2025 عن وجود تذبذب كبير يرتبط بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط، وضعف التنويع الاقتصادي، وهيمنة قطاع المحروقات.

كما بين التحليل أن العوامل المفسرة لتفاقم البطالة في الجزائر متعددة، وتشمل اختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي، إلى جانب عوامل اجتماعية مثل ضعف التكوين وغياب الملاءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وأخرى ديمغرافية ناتجة عن النمو السكاني السريع، فضلًا عن الإجراءات السياسية والمؤسسية التي تعيق فعالية السياسات التشغيلية.

أما بخصوص اختبار إمكانية تطبيق بعض النماذج الاقتصادية مثل قانون أوكن ومنحنى فيليبس، فقد اتضح أن هذه النماذج، وإن كانت قابلة للتطبيق من الناحية النظرية، إلا أن نتائجها في الواقع الجزائري لا تعكس دائمًا العلاقات المتوقعة بسبب الطابع غير المرن لسوق العمل، وضعف الاستجابة للنمو الاقتصادي .وفيما يتعلق بالسياسات المتبعة، فقد أظهرت الدراسة محدودية فعالية سياسة التشغيل والمنح الموجهة للبطالين، إلى جانب غياب التكامل بين السياسة المالية والنقدية، مما حال دون تحقيق الأثر المرجو في الحد من البطالة بشكل فعلي ومستدام .

بناءً على ما سبق، يتبين أن معالجة البطالة في الجزائر تستدعي مراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية، بما يضمن إعادة توجيهها نحو دعم الأنشطة الإنتاجية، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة قادرة على خلق مناصب شغل حقيقية ومستدامة.

الخاتمة

الخاتمة:

تُعد البطالة من بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تعقيداً وتأثيراً في الاستقرار العام للدول، بمختلف مستويات نموها. وتعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من هذه المشكلة وفق خصوصية الاقتصاد الجزائري. وبناء عليه يمكن استخراج النتائج الآتية:

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في فصول هذه الدراسة، ومحاولة للإجابة على الإشكالية الرئيسية المتعلقة بفعالية السياسات الاقتصادية في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر، تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن ايجازها في النقاط الآتية:

- ❖ البطالة مشكلة اقتصادية ذات أبعاد متشعبة وانعكاسات كلية وجزئية، حاولت الكثير من النظريات تفسيرها وفق ظروف المشكلة والبيئة التاريخية التي تزامنت معها، حيث اعتبرتها النظرية الكلاسيكية مشكلة اختيارية وذلك بسبب حالة الرواج التي سادت تلك الفترة لتتحول لمشكلة اجبارية في النظرية الكينزية بسبب حالة الركود الناتجة عن أزمة 1929م، وعدم مرونة الأجور. ثم أثبتت النظريات الحديثة أن مشكلة البطالة ذات ارتباط وطيد بالدورة الاقتصادية وحالتي الرواج والركود، ليرى فريدمان بالعلاقة الوطيدة بين المشكلة والنقود واعتقاده بالمعدل الطبيعي للبطالة. ثم تطور تفسير المشكلة بالتطور التكنولوجي وحجم المؤسسة فكلما زاد حجم المؤسسة وزاد التطور التقني فيها استقرت فيها فرص العمل، عكس المؤسسات صغيرة الحجم التي تتميز بتطور تقني بسيط وعدم تحكم في النشاط ما يؤدي إلى افلاسها ومنه رفع معدلات البطالة.
- ❖ تطورت معدلات حساب البطالة وصارت تركز على الفئة الأكثر نشاطا وهي فئة الشباب وهذا يعني أن البطالة أصبحت ذات طابع نوعي مرتبط بالسن والقدرة والرغبة إلى جانب طابعها الكمي.
- ❖ تقدر البطالة في الجزائر حاليا 2025/2024 وحسب التقارير المعتمدة في الدراسة 11%، إلا هذا الرقم يخفي الكثير من الحقائق على رأسها البطالة المقنعة، هذا النوع الذي لا يمكن تضمينه في معدلات البطالة بسبب أنه يكون في طبقة عاملة لكنها تؤثر سلبا على الإنتاجية ومنه الإنتاج ككل.
- ❖ معدل البطالة الذي تعاني منه الجزائر ذو خصائص معينة، حيث أنها بطالة فتية، ونسوية ومتعلمة، وهذا يفوت على الجزائر الكثير من مستويات الإنتاج العالية.
- ❖ تتنوع البطالة في الجزائر رغم أن النظرية الأقرب لتفسيرها هي النظرية الكينزية، باعتبارأن الحلول المقدمة من طرف الدولة عبارة عن سياسات مالية ونقدية توسعية وتحويلات عمومية محفزة للطلب

الكلي الاستثماري والاستهلاكي، إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود رغم تعدد وتنوع البرامج والسياسات.

- ❖ تتعد أنواع البطالة في الجزائر فمنها السافرة ومنها الاختيارية فبعضهم يفضل مواصلة الدراسة أو الحصول على منحة البطالة على أن يدخل سوق العمل، كما أنها هيكلية تعكس عجز مخرجات التعليم على تكوين موظفين تتوافق مؤهلاتهم مع شروط سوق العمل الحالي، كما يوجد منها الموسمية خاصة في قطاعات الزراعة والسياحة والبناء. دون اغفال الأخطر وهي البطالة المقنعة التي تعتبر من مخلفات النظام الاشتراكي.
- ❖ تكون البطالة في الجزائر في علاقة عكسية مع التضخم وفق قانون فيليبس خلال فترات الرواج وبرامج التنمية، لكن مؤخرا أصبحت الجزائر تعاني من ركود تضخمي بسبب حالة الركود العالمية.
- ❖ قانون أوكن في الجزائر بسبب أن الأرض هي العامل الأساسي في تكوينه من خلال مداخيل المحروقات، هذه الأخيرة هي التي تساهم في توفير مناصب عمل من وجهة، ومن وجهة أخرى يساهم في النمو الاقتصادي، إن التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، أدى إلى ضعف مساهمة القطاعات المنتجة في خلق فرص الشغل.
- ❖ قامت الجزائر بوضع مجموعة من البرامج والإجراءات التي تشجع على التشغيل وخاصة في القطاع الخاص وفتح المشاريع المصغرة والصغيرة، لكن عدم المتابعة والمراقبة الجدية، جعل منها مجرد إنفاق عمومي دون مقابل حقيقي، كبد الخزينة الكثير من الخسائر والعجوزات، في المقابل كانت السياسات النقدية والمالية أيضا توسعية ما زاد من حدة فشل السياسات في تحقيق التشغيل الكامل والمستدام.

الاقتراحات:

في ضوء ما سبق، يمكن تقديم بعض المقترحات العملية التي قد تساهم في الحد من تفاقم مشكلة البطالة وتحسين فعالية السياسات الاقتصادية، ومنها:

- ❖ ضرورة إعادة النظر في بنية الاقتصاد الوطني بتشجيع التنويع القطاعي، وتقليص الاعتماد على الريع النفطي، مع التركيز على تنمية القطاعات التي تمتلك قدرة عالية على توفير مناصب شغل (كالفلاحة، الصناعة التحويلية، السياحة، الاقتصاد الرقمي...).
- ❖ ضرورة المتابعة والمراقبة الحازمة للمشاريع الفاشلة أو المتعثرة والمكافئة للمشاريع الناجحة والمستدامة.

- ❖ تفعيل التنسيق بين السياسة المالية والنقدية والبرامج المستحدثة ضمن إستراتيجية وطنية واضحة تستهدف دعم النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار المنتج والمولد لفرص العمل .
- ❖ تطوير سياسات التكوين المهني والتعليم العالي لضمان ملاءمة مخرجات المنظومة التكوينية مع متطلبات سوق العمل الحقيقي.
- ❖ إعادة هيكلة برامج التشغيل، لتكون مبنية على معايير الكفاءة، المتابعة، والتقييم، مع إدماجها في مشاريع منتجة مستدامة بدل الطابع الظرفي القائم على الدعم المالي فقط .
- ❖ مراجعة شروط الاستفادة من منحة البطالة وجعلها مشروطة بخطط تكوين أو إدماج تدريجي، لتفادي التحول إلى ثقافة اتكالية، إلى جانب ربطها بمدى زمني معين حتى تحقق الغاية الحقيقية منها وهي الوصول إلى الرقم الواقعي والدقيق ان أمكن عن حجم البطالة الموجود في صفوف الشباب.

آفاق الدراسة:

إن مشكلة البطالة تبقى مشكلة معقدة، بسبب اتساعها وتداخل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فهي تمثل تمهيداً لبحوث مستقبلية قد تعمق الدراسة في محاور أكثر دقة خاصة في ظل الذكاء الاصطناعي وفي هذا السياق، يتم اقتراح بعض المواضيع التي تصلح لتكون إشكاليات لأبحاث قادمة، من بينها:

- ❖ دور التحول الرقمي في خلق وظائف جديدة.
- ❖ البطالة الهيكلية والذكاء الاصطناعي.
- ❖ رقمنة الضريبة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد سليمان خصاونة، *اقتصاديات العمل والبطالة حالة الأردن 1973-2009*، دار الياقوت للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2015.
2. ارنولد، دانييل، *تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم*، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
3. أسامة السيد عبد السميع، *مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية*، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
4. بدوي، احمد زكي، *معجم مصطلحات العمل*، القاهرة، دار الكتاب المصري، 1988، ص 283 – 285.
5. البنا، عبد المنعم احمد، *الأزمات والسياسة النقدية*، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1953/1952، ص25.
6. حمدية زهران، *التنمية الاقتصادية: النظرية والتحليل*، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1979.
7. زكي، رمزي، *الاقتصاد السياسي للبطالة*، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
8. شقير، لبيب، *نظرية التشغيل والدورات*، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1954.
9. شومبتر، جوزيف، *عشرة من أئمة الاقتصاد (من ماركس إلى كينز)*، ترجمة حسين عمر، سلسلة الألف كتاب، مكتبة الشرق، القاهرة، بدون تاريخ.
10. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، *البطالة: مفهومها، أسبابها، خصائصها – اتجاهات عربية وعالمية*، دار العلوم للنشر، القاهرة، ط1، 2017.
11. عبد الخالق عفيفي، *بطالة الشباب وأثرها على التنمية الشاملة*، الأهرام، القاهرة، 1993.
12. عبد المنعم أحمد، *الأزمات والسياسة النقدية*، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1953.
13. عادل لطفي، *مؤشرات سوق العمل*، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس، وزارة القوى العاملة، سلطنة عمان، 2007.
14. علي عبد الوهاب جنا، *مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية وتطبيقية*، الدار الجامعية، مصر، 2005.
15. فيليب كومبز ن، *أزمة التعليم في عالمنا*، ترجمة أحمد خيري كاظم، جابر عبد الحميد جابر، القاهرة: دار النهضة، 1971.
16. محمد نبيل نوفل، *التعليم والتنمية الاقتصادية*، القاهرة: مكتبة الأنجلو الأمريكية، 1979.
17. مدني بن شهرة، *الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2008.
18. مرفت محمد حنفي، *قوى العمل المصرية ومواجهة مشكلة البطالة*، القاهرة: وزارة الإعلام، 1990.
19. نبيل عبد الفتاح، فاطمة عبد العزيز، *سيكولوجية العلاقات وخدمة البيئة في التعليم الثانوي التجاري*، القاهرة: مطبعة الأشراف، 1995.

20. هيلبروتر، روبرت، *قادة الفكر الاقتصادي*، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1979.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. بن تركي أمينة، *محددات البطالة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970–2017)* ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2020–2021.
2. دحماني محمد أدريوش، *إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل*، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013.
3. سليم عقون، *قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية*، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2009.
4. رابحي سالمة، دادو حسناء، *تقييم سياسات التشغيل في الجزائر: دراسة حالة ولاية أدرار*، مذكرة ماستر، جامعة أدرار، 2019.
5. علواش وردة، *ظاهرتا البطالة والتضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980–2011*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.
6. محمد مازن الأسطل، *العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين*، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

المقالات العلمية المحكمة:

1. بوالكور نور الدين، "محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970–2016) في إطار نموذج"ARDL ، *حوليات الجزائر*، مج 02، ع 32، جوان 2018.
2. حورية بن حمزة، فاطمة غاي، "التأصيل النظري للبطالة وآليات الحد من تفاقمها في الجزائر"، *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاقتصادية والإنسانية*، مج 15، ع 01، جوان 2021.
3. أنطوان حبيب رحمة، أوضاع عمالة خريجي التعليم المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 25، ع 1، 1979.
4. بلحاج، نادية، "الهجرة الداخلية وتفاقم البطالة الحضرية"، مجلة علم الاجتماع الحضري، ع 14، 2022.
5. بلعربي، فريدة، "تحولات الأسرة الجزائرية وانعكاسها على سوق العمل"، مجلة علم الاجتماع والديموغرافيا، ع 11، 2022.
6. بن عمار حسيبة وموساوي عبد النور، "سياسة التشغيل في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، مج 6، ع 1، 2019.
7. بن عيسى، سهام، "تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2017.
8. بن فريحة، نوال، "أثر الهجرة الداخلية على البطالة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 19، 2022.
9. بوالكور، نور الدين، "تحليل وقياس العلاقة بين التضخم والبطالة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مج 4، ع 1، 2017.
10. بوترعة، عبد الحق، "التفاوت الجهوي في التنمية الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد الإقليمي والتنمية المحلية، ع 21، 2020.
11. بوزيان، حميدة، "التحولات الاجتماعية والخصوبة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ع 17، 2019.

12. بوسعيد، سمير، "الركود التضخمي وأثره على سوق العمل"، مجلة الاقتصاديات المغاربية، جامعة وهران، ع 29، 2019.
13. بوقاري، محمد، وبن البار، عبد الرؤوف، "قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية"، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019.
14. التحول الديموغرافي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة الجزائر، ع 12، 2020.
15. حاسين صكوشي وآخرون، "آليات معالجة البطالة"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مج 8، ع 2، ديسمبر 2024.
16. خنوسي، سميرة، "البيئة الصحراوية والتحديات التنموية"، مجلة الجغرافيا والتنمية المستدامة، ع 9، 2021.
17. رابح قميحة، رابح لعروسي، "سياسة التشغيل في الجزائر"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 11، 2016.
18. رحيم عيسى وآخرون، "مشكلة البطالة: مفهومها وأسبابها"، مجلة الارتقاء، ع 00، 2018.
19. الرزاق، م. ل، "تقييم أداء سياسات الشغل"، مجلة الباحث، ع 6، 2012.
20. زروقي، عبد الكريم، "العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، ع 6، 2016.
21. زروقي، محمد، "الثقافة الاجتماعية للعمل المهني"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بسكرة، ع 28، 2021.
22. زغيبة، طلال وآخرون، "العلاقة بين التضخم والبطالة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ع 2، 2020.
23. زكرياء مسعود، الطاهر العمودي، "تحليل إشكالية البطالة"، مجلة آفاق علمية، مج 3، ع 2، 2020.
24. زواوي، فتيحة، "تحقيق قانون أوكن"، مجلة الاقتصاد الكلي والتنمية، ع 12، 2019.
25. سعدي، نور الدين، "التوظيف في الجزائر"، مجلة الدراسات السياسية، ع 39، 2021.
26. سليم مجلخ، "محددات البطالة في الجزائر"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 13، ع 2، ديسمبر 2016.
27. سمية بلقاسمي، "تحليلية للبطالة في الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، ع 6، ديسمبر 2016.
28. سيف الإسلام مطر، "دور التربية في مواجهة البطالة"، مجلة دراسات تربوية، مج 8، ج 56، 1993.
29. شريفي، صارة، محمد حداد، "تحليلية لمشكلة البطالة"، مجلة الدراسات الاقتصادية، مج 5، ع 2، ديسمبر 2018.
30. الطاهر جليط، "محددات البطالة"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة جيجل، ع 6، ديسمبر 2016.
31. طواهير زل، "سياسات التشغيل في الجزائر"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، جوان 2018.
32. الطيب، خديجة، "أثر المحسوبية على التوظيف"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، ع 36، 2020.
33. فاطمة نيميزار، "دور سياسة التشغيل"، مجلة المقالات والمحاضرات – مخبر LANCOMNET، ع 3، 2015.
34. قشي، ياسين، "تحليل مشكلة الركود التضخمي"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة المدية، ع 12، 2018.
35. قندوز، نورالدين، بن قانة، سامية، "تحليل الركود التضخمي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2021.
36. لامية مشوك، "تأثير منحة البطالة على سوق الشغل"، مجلة السياسة العالمية، مج 8، ع 2، 2024.

37. لمطي صبرينة، "الركود التضخمي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الكلي والتحليل الكمي، جامعة جيجل، 2022.
38. مسعودي، زكرياء، عزي، خليفة، "اختبار قانون فيليبس"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سطيف، ع 15، 2019.
39. ميدوني، عبد الحكيم، "البيروقراطية والتشغيل الذاتي"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الجزائر 3، ع 14، 2020.
40. الهادي، عبد المجيد، "التفاوت الجهوي في سوق العمل"، مجلة الدراسات الجغرافية والاقتصادية، ع 15، 2023.
41. الهاشمي، يوسف، "ضعف التنسيق المؤسساتي وسياسات التشغيل"، مجلة الإدارة العامة والتنمية، ع 22، 2022.
42. وفاء سبكي، مصطفى بلمقدم، "العلاقة بين التعليم والبطالة"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مج 7، ع 1، 2020.
43. رواب عمار، غربي صباح، "التكوين المهني والتشغيل في الجزائر"، *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، ع 05، 2011.
44. شريفي صارة، حداد محمد، "دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة"(2017–1966) ، *جامعة الجزائر 3*، مج 5، ع 2، بدون تاريخ.
45. الصالحي عبد الكريم، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"، *مجلة الاقتصاد والتنمية*، ع 15، 2020.
46. عكة م، "الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني"، دراسة ميدانية، 2015.
47. علا خواجة، "أوضاع البطالة والتشغيل في مصر"، *سلسلة أوراق بحثية*، ع (19)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.
48. ليلى الخواجة، "دراسة تحليلية لمشكلة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر"، *المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، جامعة القاهرة*.
49. منى الطحاوي، "مشكلة البطالة بين المتعلمين في مصر"، *المؤتمر الأول بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989*.

أوراق عمل / ملتقيات علمية:

1. بوزار صفية، "فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990–2014"، ورقة عمل مقدمة إلى *الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة*، جامعة الجزائر 3، 8–9 ديسمبر 2014.
2. خباية عبد الإله، خباية صهيب، "الاستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة"، *الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة*، المسيلة، 15–16 نوفمبر.
3. درحمون هلال تزير علي، "استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة"، ورقة عمل مقدمة إلى *الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة*، جامعة المسيلة، 2011.
4. سرير ع. أ، "سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية"، *الملتقى الوطني: سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011.

5. السيد عبد الفتاح عفيفي، "رؤية سيكولوجية للشباب ومشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا"، *المؤتمر العلمي الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة*، 1990.
6. عالية عبد المنعم المهدي، "التوزيع الإقليمي للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية"، *المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة*، 1989.
7. علواني عمار، "دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة"، *ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة*، جامعة المسيلة، 2011.
8. علية عبد المنعم المهدي، "توزيع إقليمي للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية"، *المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1989*.

التقارير الرسمية والدولية:

1. البنك الإفريقي للتنمية، *تقرير الإنتاجية والمؤسسات في شمال إفريقيا*، تونس، 2021.
2. البنك الدولي، *مؤشرات التنمية العالمية: معدل البطالة – الجزائر (2011–2023)* ، 2024.
3. البنك الدولي، *التعليم والعمل في شمال إفريقيا*، واشنطن، 2021.
4. البنك الدولي، *الاقتصاد الجزائري، فرص التحول بعد الجائحة*، واشنطن، 2022.
5. البنك الدولي، *الشباب والتوظيف في شمال إفريقيا*، واشنطن، 2021.
6. UN Women، *التقرير السنوي حول مشاركة المرأة في سوق العمل الجزائري*، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك، 2022.
7. الديوان الوطني للإحصاء، *التقرير الديمغرافي السنوي*، الجزائر، 2023.
8. الديوان الوطني للإحصاء، *المؤشرات الديمغرافية في الجزائر*، الجزائر، 2023.
9. الديوان الوطني للإحصائيات، *مؤشرات سوق العمل*، تقارير 2023–2025.
10. صندوق النقد الدولي، *IMF Country Report No. 24/122 – Algeria*، 2024.
11. وزارة النقل، *تقرير حول واقع البنية التحتية للنقل في الجزائر*، الجزائر: وزارة النقل، 2022، ص. 30.
12. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، *الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني*، الجزائر، 2004–2005.
13. مجلس المحاسبة، *تقييم فعالية برامج دعم التشغيل في الجزائر*، الجزائر، 2022.
14. مركز الدراسات الاجتماعية، *ثقافة الريع والمبادرة في أوساط الشباب*، الجزائر، 2022.
15. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، *الوضعية العامة لسوق الشغل*، الجزائر، 2023–2025.
16. وزارة المالية الجزائرية، *النشرة الاقتصادية السنوية*، الجزائر، 2023.
17. وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة، *تقرير تمويل المشاريع المصغرة*، الجزائر، 2023.
18. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ، *تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر*، الجزائر، 2021.

مصادر الإنترنت:

1. حسين عبد المطلب الأسرج، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية"، موقع : www.microfinancegateway.org تاريخ التصفح: 2025/05/17.)

وثائق حزبية / رسمية:

1. الحزب الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة، *المؤتمر العام الخامس، قضية البطالة وأبعادها وأساليب علاجها*، 2 يوليو 1989.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. W. Phillips; **The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom,** 1861-1957, Economica, Vol. 25, 1958.
2. R. Libsey; The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage
2. A.C. Pigou, **The Theory of Unemployment**, Macmillan, London, 1933.
3. Agenor P. R., **"The Labor Market and Economic Adjustment", International Monetary Fund: Staff Papers**, IMF, Washington, Vol. 43, Iss. 2, Jun. 1996, **http://80**-proquestumi.com., 21/12/2002.
4. Belkacem, L**. Impact of inflation and economic growth on unemployment in Algeria. Algerian Journal of Economic Development**, (2021)، 8(3).
5. Bendakfal, K. (2020). **Modeling the relationship between unemployment and inflation according to the concept of Phillips in Algeria**. Economic Researcher Journal, 10(1).
6. Cnes **"Rapport National sur Le Développement Humain",** pnud, 2006.
7. D. Soskice: **"Wage determination and the changing role of institutions in advanced industrialized countries,"** in: Oxford Review of Economic Policy, Vol.6, No. 4, 1990.
8. Djouadi, A. & Medjahdi, E.H. **Testing Okun's Law for Algeria**. Economic Research Forum Working Paper Series, (2012**).**
9. Fargues, **PDemographic transition in the Arab world.** Population & Societies،2011 (383).
10. Felder B., Homburg S., **Macroeconomics and New Macroeconomics**, op. cit.
11. Gherib, S. (2018). **The Weak Link Between Growth and Employment in Algeria**. Journal of North African Economics, 9(2).
12. Ibid, Paul A. Samuelson and William D. **Nordhaus, Economic.**
13. ILO**: World Employment 1996/97**, National Policies in a Global Context, Geneva, 1996.
14. **Markets in an Era of Adjustment, Case Studies: Chile, Vol**. (2) Issues Papers, Edited by: Horton S., and Others, W. B., Washington, D. C., 1994.
15. Militon Friedman, **The Role of Monterrey policy, American economic review**, March, 1968.
16. Office National des Statistiques (ONS**). Statistiques démographiques de l'Algérie**. Récupéré de **http://www.ons.dz** (2024).
17. Okun, A. **Potential GNP: Its Measurement and Significance**. Cowles Foundation Paper No. 190, Yale University, 1962.
18. P. A. Samuelson and R. Solow, Vol. 50, May 1970.
19. Paul a. Samuel son and William **nordhaus, Economic,** op. Cit.
20. Paul A. Samuelson and William D. **Nordhaus, Economics**, 14th Edition, McGraw-Hill, International Edition 1992.
21. Paul A. Samuelson and William **Nordhaus, Economics**, OP. Lit.
22. R. Libsey; **The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the U.K,** 1862-1957, A Further Analysis, Economica, Vol. 60, Feb.

23. R. Torres and J. P. Martin: **"Measuring Potential output in the seven major OECD countries",** in: OECD Economic Studies, Spring 1990; C. Adams and D. Coe: "A System Approach to Estimating the Natural Rate of Unemployment and Potential Output for the United States," in IMF Staff Papers, June 1990; D. Coc and K. Krueger: "Wage Determination, the Natural Rate of Unemployment and Potential
24. Romer D., Advanced Macroeconomics, **The Mc-Graw Inc, New York, International Edition**, 1996.
25. Routh G**., Unemployment: Economic Perspectives**, op. cit.
26. Sehli, R., Boudiaf, L., & Kherbache, A. (2021). **Study of the relationship between inflation and unemployment in North African countries**. Journal of Economic Studies, 6(2).
27. UNFPA – **United Nations Population Fund.** (2023). State of World Population Report: Arab Region Focus. Retrieved from **https://www.unfpa.org**.
28. United Nations, **Department of Economic and Social Affairs,** Population Division. (2022). World Population Prospects 2022: Summary of Results. Retrieved from **https://population.un.org/wpp**.
29. W. K. Roche, B. Fynes and T. Morrissey**: "Working time and employment: A review of international evidence"**, in: Internationl Labour Review, ILO, Vol. 135, No. 2, 1996.
30. W. S. Jevons; **The Theory of Political Economy**, Fourth Edition, Macmillan and company, Lad London 1911.
31. World bank, world devlopment report, work in integating world,1995.
32. World Bank. (2024**). World Development Indicators – Population Data.** Retrieved from **https://data.worldbank.org**
33. Zeggar, M. **Stagflation in Algeria: Evidence and macroeconomic implications. International Journal of Applied Economics**, 7(3)، (2020).

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: ادبيات نظرية لمشكلة البطالة.	
تمهيد	07
المبحث الأول: مدخل نظري لمشكلة البطالة.	07
المطلب الأول: تعريف البطالة وخصائصها.	07
المطلب الثاني: أنواع البطالة ومعدلاتها.	11
المطلب الثالث: مسببات البطالة وابعادها.	21
المبحث الثاني: تحليل النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة.	25
المطلب الأول: النظريات الاقتصادية التقليدية المفسرة للبطالة.	25
المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية الحديثة المفسرة للبطالة.	31
المطلب الثالث: سياسات علاج البطالة.	41
خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني: واقع مشكلة البطالة في الجزائر (2000–2025*) وانعكاساتها.	
تمهيد	50
المبحث الأول: مؤشرات البطالة في الجزائر.	50
المطلب الأول: واقع وتطور بعض مؤشرات البطالة في الجزائر.	51
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تفاقم البطالة في الجزائر.	59
المبحث الثاني: سياسات وبرامج معالجة البطالة في الجزائر.	70

المطلب الأول: سياسات والبرامج التشغيلية ودورها في معالجة البطالة في الجزائر.	71
المطلب الثاني: دور السياسات الاقتصاديات الكلية في معالجة البطالة في الجزائر	78
خلاصة الفصل الثاني	83
الخاتمة	85
قائمة المراجع	89
فهرس المحتويات	97